

مركز دراسات الوحدة العربية

الخروج من العراق

خطة عملية للانسحاب الآن

الدكتور جورج ماكغفرن

الدكتور وليام بولك

الخـروج مـن العـراق

خطـة عمليـة للانسحـاب الآن



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

ماكغفرن، جورج

الخروج من العراق: خطة عملية للانسحاب الآن / جورج ماكغفرن ووليام بولك.

١٣٦ ص.

ISBN 9953-82-102-X

١. الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣). أ. بولك، وليام.
ب. العنوان.

956.70443

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

عنوان الكتاب بالإنكليزية

Out of Iraq: A Practical Plan for Withdrawal Now

by

George S. McGovern

and William R. Polk

(New York, Simon & Schuster, 2006)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦

المحتويـــات

الإهــداء

إلى أحفادنا، آملين أنهم سيستفيدون من الدروس التي لا بد أننا قد تعلمناها في العراق، وإلى الأمريكيين والعراقيين الذين فقدوا حياتهم في هذه الحرب الكارثية.

استهلال

لماذا كتبنا هذا الكتاب

لقد أثبتت الأحداث أن قرار الحكومة الأمريكية غزو العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣ كان خطأً كارثياً. فحتى الآن [أي عند كتابة هذا الكتاب] قُتل أكثر من (٢٥٠٠) شاب أمريكي، وجُرح أكثر من ستة عشر ألفاً، نصفهم مصابون بعاهات لا يرجى شفاؤها، وأُصيب أكثر من أربعين ألفاً بضرر نفساني شديد سيدفعون، هم ونحن معهم، ثمناً له لعقود قادمة. إنه وبالسوء الذي كانت عليه نتائج هذه الحرب فإنها مجرد البداية لا غير. وقد علم «مركز الدفاع والإصابة العقلية للمحاربين القدماء» بأن من المحتمل أن واحداً من كل عشرة أشخاص ـ من مجموع نحو خمسين ألفاً ـ من الجنود العائدين قد عانى من ارتجاج في المخ ستبقى آثاره ـ كفقدان الذاكرة والصداع الشديد والتفكير المشوّش ـ مدى حياته. إن التعرض لليورانيوم المنضّب يتوقّع أن يضيف آلافاً آخرين من المرضى، ومنهم من سيصاب بالسرطان، إلى المستشفيّات التي تديرها «دائرة شؤون المحاربين القدماء».

لا أحد يعرف عدد المدنيين العراقيين الذين قتلتهم الولايات المتحدة الأمريكية. وتراوح التقديرات بين ثلاثين ألفاً ومئة ألف. وبما أن عدد سكان العراق يبلغ أقل من عشرة بالمائة من سكان أمريكا، فإن هذا يعني أن أقل التقديرات تدل على كل فرد من العراقيين له قريب أو جار أو صديق نلام نحن على وفاته. إن مجتمعاً بأسره قد أصيب بالشلل وقد لا يسترد عافيته إلا بعد جيل أو أكثر. إن الرئيس بوش وفريقه كانوا قد أخبرونا في الابتداء أننا غزونا العراق بحثاً عن أسلحة دمار شامل تمثل «خطراً وشيكاً» على الولايات المتحدة. ولما لم يُعثر على مثل هذه الأسلحة قيل لنا إن جيشنا قد غزا العراق لتحقيق الديمقراطية.

إن القوة العسكرية قد تغير نظاماً من أنظمة الحكم، ولكنها لا تستطيع أن تنشىء الديمقراطية.

كذلك قال لنا الرئيس بوش وفريقه، وما زالوا يقولون لنا ذلك، إنهم أرسلوا جيشنا إلى العراق ويريدون الاحتفاظ به فيه وذلك للقضاء على الإرهاب. ولكننا نعرف الآن، كما كانوا يعرفون آنئذٍ، أن العراق لا علاقة له بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابية التي وقعت في أمريكا. إن حربنا ضد العراق لا تقلل من الإرهاب، كما إنها لا تجعلنا آمنين. إنها بالأحرى تقوم بتفريخ الإرهابيين بأعداد كبيرة ومتزايدة، وتوفر لهم قاعدة عمليات في شعبٍ يكره بلادنا الآن. وكلما طال أمد احتلالنا للعراق ازداد الخطر على أمريكا.

إن من المحتمل أن تؤدي الكلفة المادية للحرب إلى تعرض اقتصادنا للإفلاس. وستصل هذه الكلفة في النهاية إلى نحو اثنين من التريليونات، أي نحو ثمانية آلاف دولار لكل فرد من سكان أمريكا. ولو أننا كرسنا هذا المبلغ من المال للكفاح ضد الفقر والجوع والمرض في الداخل والخارج، معاً لكنا استطعنا القضاء على الجوع ومرض نقص المناعة والملاريا والسل وأنواع متعددة من أمراض الطفولة، فضلاً عن القضاء على الأمية، وجعلنا عالمنا آمناً حقاً.

هذا وإن عدداً من أولئك الذين أرادوننا أن نهاجم العراق، بمن فيهم بعض كبار القادة العسكريين، يدركون الآن أن الحرب لا يمكن كسبها. وبذلك فإن الكلفة الباهظة قد ذهبت بأجمعها سدى. إن الحرب كانت تبديداً فظيعاً ولا نفع فيه. وبدلاً من الاعتراف بهذه الحقيقة فإن البعض، ولا سيما في صفوف ما يسمى بالمحافظين الجدد، يؤيدون الآن ما يدعى بـ «الحرب الطويلة» ضد «العدو العالمي». إن هذه وصفة للكارثة التي قد تصيب أحباءنا وأحفادنا بالكابوس الذي وصفه جورج أورويل في روايته «١٩٤٨». وعندئذٍ سوف لن نعرف حتى من أجل ماذا نقاتل وضد من، ولكننا إبّان القتال سنتعرض لخطر معين هو خسارة الأمور ذاتها التي قيل لنا إننا نقاتل للحفاظ عليها. إننا نحدّق اليوم في الهاوية نحو جحيم على الأرض.

إن الإقدام على تغيير مسار مضلِّل لن يكون، كما يتهم البعض، علامة ضعف من شأنها أن تشجع أعداءنا وتثبط أصدقاءنا، بل إنه بالأحرى سيكون علامة قوةٍ وإدراكٍ سليم. وليس من الحكمة ولا من الوطنية الاستمرار في خطأ فادح يبدّد أرواح الجنود الأمريكيين الشباب والمدنيين العراقيين ويؤدي في الوقت عينه إلى تهديد معنويات الأمة التي نحبها جميعاً، وسلامتها المالية. إنه لأمر عاجل

أمامنا الآن أن نبدأ بإعادة قواتنا إلى الوطن بشكل نظامي وبالمباشرة بعملية التشافي، وذلك لصالح الولايات المتحدة والعراق معاً.

كان الرئيس بوش قد قال: «أنت إما معنا أو ضدنا». إن مؤلَفيْ هذا الكتاب هما «معنا» بشكل قطعي. إن كلاً منا قد أمضى سنوات في خدمة أمتنا. ولكننا نعتقد بشكل قاطع أيضاً بأن الوطنية الحقة هي ليست، كما يقول بوش، الموافقة العمياء على سياسة مضلِّلة. إنها بالأحرى تفرض على المواطنين أن يبتغوا بذكاء ومعرفة وتفكير سليم رؤية واضحة لواقع الحال. إن استطلاعات الرأي العام تعلمنا بأن الأمريكيين يحاولون القيام بذلك.

إن هذا الكتاب يهدف إلى تقديم المساعدة.

لقد جرى تقديم الكثير من المعلومات الزائفة حتى صار المواطن الذكيّ نفسه عاجزاً عن الحصول على صورة حقيقية لواقع الحال. لذا فإننا نبدأ كتابنا بتقديم خلاصة عن الكيفية التي جرى فيها تضليل الأمريكيين بشأن هذه الحرب التي لا حاجة إليها. ومن ثم ننتقل إلى «تقارير الضرر» الخاصة بآثار الحرب، سواء على الأمريكيين أو على العراقيين أو على وضع الولايات المتحدة في الشؤون العالمية. إن لدى المواطنين ما يسميه المسؤولون الحكوميون «الحاجة للمعرفة» لهذه المعلومات وذلك لغرض حكمهم على الخطة التي نقترحها لخروج الولايات المتحدة من العراق. أما أولئك الذين يعتقدون أنهم على علم بما فيه الكفاية بما حدث، فقد يرغبون بالانتقال سريعاً إلى الفصل الخامس الذي نطرح فيه خطتنا عن كيفية إيقاف النزيف والخروج من العراق بأقل ما يمكن من الكلفة والضرر. هذا وسننظر في الفصل السادس بشأن ماذا سيحدث إذا قررت الولايات المتحدة برعونة «البقاء على المسار»، ثم نشير في الختام إلى الدرس الذي على بلادنا أن تتعلمه من هذه المغامرة الخائبة، الباهظة الكلفة.

جورج ماكغفرن

وليم پولك

الفصل الأول

كيـف يمكـن للمواطنيـن
أن يعرفـوا مـا يحتاجـون إلى معرفتـه؟

إن عبارة «الحاجة للمعرفة» هي عبارة تستعمل لدى الحكومة الأمريكية لتفرقة المعلومات. إن الشخص الذي لا حاجة لديه لمعرفة معلومة معينة فإنها تحجب عنه؛ والشخص الذي لديه حاجة للمعرفة ـ لغرض أداء واجباته ـ يمكنه أن يحوز عليها. إننا، ولغرض أداء واجباتنا كمواطنين، لدينا «الحاجة للمعرفة» بشأن ما تقوم به حكوماتنا من أعمال باسمنا، إضافة إلى حاجتنا إلى مقدار معقول من المعلومات (أو الاستخبارات) التي استندت إليها الحكومة في أعمالها ونتائج هذه الأعمال. كذلك فإن لدينا حاجة مشروعة لكي تخبرنا الحكومة بصراحة عن تقديرها لكلفة تنفيذها لقراراتها، وعن فرص النجاح أو الفشل لهذه القرارات. والأهم من كل شيء فإن لدينا الحق بأن تقال لنا الحقيقة. بيد أن مسحاً قامت به مؤسسة «الأجندة العمومية» في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ قد أظهر أن نصف الجمهور الأمريكي يعتقد أنه لم يتم إخباره بالحقيقة بشأن غزو العراق. إننا لن نستطيع أن نعمل كمواطنين مسؤولين في مجتمع ديموقراطي إلا إذا كان لدينا مجال الاطلاع على المعلومات الصحيحة. لقد كان توماس جفرسون قد قال محذراً: «إذا أرادت أمة من الأمم أن تكون جاهلة وحرة.. فهي تتوقع إذن ألا تعرف ماذا جرى في الماضي وماذا سيجري في المستقبل». لذا فإن هذا الفصل سيبرز ما الذي قيل للأمريكيين، وما الذي حجب عنهم؛ ما الذي قيل لنا بشكل زائف، وما الذي عرفناه الآن.

❊ ❊ ❊

إن الحرب في العراق قد طغت على شاشات التلفزيون وعناوين الجرائد ومقالات المجلات يومياً في السنوات الثلاث الأخيرة. إن ما يبث من بيانات حكومية وتقارير رسمية وما ينشر من صور هو أمر مذهل. غير أن هذا المقدار الغزير من المواد كان مدعاة للتشويش أكثر مما هو مدعاة للتوضيح. وغالباً ما كان يجري التراجع سريعاً عن البيانات الرسمية؛ والتغيير الجوهري عن التصورات المطروحة؛ والنفي السريع لما جرى تأكيده سابقاً. وقد بدأت البلبلة حين أخبرنا كل من پول وولفوويتز نائب وزير الدفاع وريتشارد پيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع وهما من المحافظين الجدد بأن الهجوم الذي وقع في عام ٢٠٠١ على مركز التجارة

العالمية كان من صنع صدام حسين. كما أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قال إن لدى الحكومة دليلاً قاطعاً لا يرقى إليه الشك على أن صدام حسين يعمل بشكل وثيق مع إرهابيي القاعدة. أما البرهان الذي قدمه والذي اعتبره دليلاً على التلبس بالجريمة فهو أن صدام قد أرسل أحد وكلاء الاستخبارات للاجتماع بممثل القاعدة في براغ. ولكن رئيس جمهورية التشيك آنئذٍ، فاسلاف هافل، كان قد أخبر الرئيس بوش بعدم حدوث مثل ذلك الاجتماع. كما أن الاستخبارات الأمريكية أكدت ما قاله الرئيس التشيكي إذ وجدت أن العميل الإرهابي المزعوم كان موجوداً في ذلك الوقت في أمريكا. كذلك فإن لجنة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد ذكرت في تقريرها أنه ليس هناك من دليل على وجود أية صلة بين القاعدة والعراق. والواقع أن صدام حسين وأسامة بن لادن كانا من ألد الأعداء، ففي عام ١٩٩٠ كان هذا الأخير قد عرض تشكيل قوة إسلامية لطرد الكافر صدام من الكويت. ومهما كانت كراهيتنا كبيرة لصدام فإن كراهية بن لادن له أكبر. ولكن الرئيس بوش ونائبه تشيني استمرا على الزعم بأن الاثنين المذكورين هما على صلة وثيقة. لقد كان الأمريكيون كما هو مفهوم، في حالة تشوش فكري ولم يجرِ إخبارهم بالمعلومات الصحيحة. وتظهر استطلاعات الرأي العام الآن أن واحداً من كل ثلاثة من الأمريكيين لم يزل يعتقد أن صدام حسين كان مشاركاً في هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

كان الرئيس بوش قد حذرنا في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ بأن طائرات عراقية بلا طيار قد تستخدم لمهاجمة أمريكا لرش مدننا بجراثيم قاتلة أو بالغازات السامة. ولكن أمريكا تبعد عن العراق ما لا يقل عن ستة آلاف ميل، في حين أن الطائرة بلا طيار، وهي من طراز جيكي معدل L-29 للتدريب، يبلغ أقصى مداها ثلاثمئة ميل فقط. يضاف إلى ذلك أن أحد كبار محللي الاستخبارات في القوة الجوية الأمريكية كان قد صرح قبل ذلك بعام بأن العراقيين كانوا قد تخلوا عن البرنامج الخاص بتطوير تلك الطائرة حتى لغرض الاستطلاع الجوي. ولم تكن تلك الطائرات تصلح لحرب بيولوجية.

بعدئذٍ أصيب الأمريكيون بالذهول حين علموا أن صدام حسين لديه «القنبلة» بشكل مؤكد. كانت كوندوليزا رايس، مديرة مجلس الأمن القومي، قد استحضرت في ذهنها صورة لسحابة ذرية فوق أمريكا. كانت هذه الصورة قد زوِّدت بمحتوى حين أعلن نائب الرئيس تشيني قائلاً: «ببساطة، لا شك في أن صدام حسين يمتلك الآن أسلحة دمار شامل»، كما إن الناطق باسم البيت الأبيض آري فليشر

أعلن قبيل الغزو «إننا نعلم علم اليقين أنه يوجد هناك أسلحة [نووية]». وانضم وزير الدفاع رامسفيلد إلى الجوقة قائلاً: «من الواضح أن العراقين يمتلكون أسلحة دمار شامل». ولئن ظل شيء من الشك في الأذهان فقد أزاله الرئيس بوش في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ـ أي بعد الغزو، حين كان لدينا مفتشون على الأرض ـ قائلاً إن الأسلحة قد وجدت فعلاً. وفي ١٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٦ أقر البيت الأبيض بأن الرئيس، حين قال ذلك القول، كان قد أُوجز من قَبْل من قبل مسؤولي الاستخبارات الرسميين الأمريكيين بأن هذه المعلومات زائفة، ومع ذلك استمر هو وغيره من المسؤولين بتكرار التهمة على مدى أشهر. وحين ألقى الرئيس خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ فإنه تغاضى عن هذه التهمة ولكنه قدّم تهمة أخرى وهي: أن صدام حسين قد حاول امتلاك اليورانيوم من أفريقيا وذلك لكي يصنع قنبلة ذرية، قائلاً: إن لدى أمريكا ولديه ولدى أعضاء آخرين في فريقه وثائق تثبت ذلك.

وقد أظهر التدقيق أن وثائق «الإثبات» ما هي في الواقع إلا تزوير غير متقن مع عناوين استنسخت على ورق قرطاسية جديد جرى «توقيعها» من وزير كان قد ترك الخدمة قبل ذلك بعقد من الزمان. انتشرت هذه «الفضيحة الفجة» من روما (حيث جرى تزوير البرهان) إلى ڤيينا (حيث تم الكشف عنها) وإلى واشنطن (حيث أدت المحاولة إلى توجيه اتهامات جنائية ضد عضو بارز في الحكومة الأمريكية). وقد توصل السفير الأمريكي الذي أجرى التحقيق في الحكاية إلى نتيجة مفادها أن صدام حسين لم يقم بشراء مثل تلك المواد. والواقع أنه لم يكن بوسعه القيام بذلك. فكما جاء في مجلة *National Journal* في عددها الصادر في ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٦، فإن الرئيس بوش قد استشاط غضباً بحيث إنه أصدر توجيهاته إلى نائبه تشيني، كما أقر للمحققين الفدراليين، لكي يسفّه الأقوال غير المرغوب فيها التي قالها ذلك السفير، وهو السفير ويلسون.

ومن ثم جاء اكتشاف أنابيب الألمينيوم التي قال لنا عنها نائب الرئيس تشيني «بتأكيد قاطع» إنها معدة لقوة الطرد المركزية وهي ضرورية جداً لصنع سلاح نووي. وحين سأل مراسلو الصحف مهندسي وزارة الطاقة الأمريكية، هل من الممكن استخدام هذه الأنابيب لغرض الطرد المركزي، أجاب المهندسون أن الأنابيب لا تستطيع القيام بذلك. كانت الحكاية عبارة عن خدعة.

أما الأسوأ من الأسلحة النووية فهو ما قاله كولن پاول وزير الخارجية في مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ عن اكتشاف الاستخبارات

الأمريكية لمختبرات عراقية متنقلة معدة لإنتاج مواد بيولوجية قاتلة رهيبة ـ إنها قادرة على إنتاج كميات كافية من مادتي الـ Anthrax والـ Botulinum toxin لقتل «الآلاف المؤلفة من الناس». ثم تبين في ما بعد أن «المختبرات المتنقلة» هي مجرد محطات للضخ لعلها معدة لنفخ بالونات بالهايدورجين لقياس الأرصاد الجوية. وفي جلسة مجلس الأمن نفسها التي جرى فيها تقديم إيجاز عن تقنية متقدمة، عرض كولن پاول شرائح صور عن «مركبات غير ملوثة» نووية، فاتضح بعدئذٍ أنها كانت سيارات لإطفاء الحرائق. ولا شك في أن كولن پاول كان يرى أن كثيراً من الأنباء الاستخباراتية التي اعتمد عليها كانت «خرافية» كما أسرّ في حينها لأحد مساعديه، ولكنه بصفته «جندياً مخلصاً» كان عليه أن يقدم تلك المعلومات. بعد عام من ذلك، وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، اعتذر كولن پاول عن قيامه بتضليل الأمة.

والقائمة طويلة.

فهل أن كل هذا التزوير كان مجرد أخطاء؟ إن الأدلة تفيد أنها كانت جزءاً من حملة متعمدة لتغيير النتائج التي توصل إليها خبراء تقييم الاستخبارات التابعين لوكالة المخابرات الأمريكية ولدائرة الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية الأمريكية ولوكالة استخبارات الدفاع في وزارة الدفاع. ولم يقتصر الأمر فقط على قيام كبار المسؤولين الأمريكيين، بمن فيهم نائب الرئيس تشيني، بمحاولة الضغط على خبراء التحليل لتغيير آرائهم، لكي يقولو بما لا يعتقدون، بل تجاوز ذلك حين لم يخضع أولئك الخبراء للضغط إلى إقدام وزارة الدفاع على تشكيل دائرة جديدة فيها سميت «دائرة الخطط الخاصة» لتجاوز الخبراء المختصين ولتبرير القرارات التي سبق للحكومة أن اتخذتها.

إن هذه تهمة خطيرة، إذ بواسطة هذا التحليل الاستخباراتي الزائف أقنعت الحكومة الشعب الأمريكي بدعم خطتها بشن الحرب، وكذلك فهي تهمة خطيرة إذ، كما قال جون تاور، عضو مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري عن ولاية تكساس والذي كان قد حقق في فضيحة إيران ـ كونترا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، محذراً بشدة أن «العمليات الديمقراطية.. تتعرض للتخريب حين يجري التلاعب بالمعلومات الاستخباراتية للتأثير في قرارات يتخذها مسؤولون منتخبون ويتخذها الجمهور».

كان الرئيس بوش قد اقترب من الإقرار بأن هذا هو ما كان يفعله. ففي اجتماعه برئيس الوزراء البريطاني توني بلير في المكتب البيضاوي في ٣١ كانون

الثاني/ يناير ٢٠٠٣، أي قبل ثلاثة أشهر تقريباً من الغزو الأمريكي للعراق، أقر الرئيس بوش بأن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل وأنه يقوم بالبحث عن ذريعة لكي يبرر الهجوم للشعب الأمريكي. وقد اقترح طريقة معينة يتم بموجبها أن تحلق طائرة أمريكية عليها علامة الأمم المتحدة في أجواء العراق، فإذا ما قام العراقيون بإطلاق النار عليها سيكون فعلهم خرقاً لقرارات الأمم المتحدة، وبذلك يتم تبرير الهجوم[1]؛ إن مثل هذه الحركات لا تخدع المعارضين بالطبع ولكنها قد تخدع الشعب الأمريكي الذي عليه أن يثق بمسؤوليه.

باختصار، وكما حذر تاور، فإن مثل هذه المعلومات المضلِّلة من شأنها أن تعرض للخطر نظام حكمنا بالذات.

وعندما بدأت الحرب أكد لنا نائب الرئيس تشيني أن قواتنا ستعتبر قوات تحرير من قبل العراقيين الذين يعلو وجوههم الابتسام. ووعد كنعان مكية، الخبير في شؤون العراق والمفضّل آنئذٍ لدى الحكومة الأمريكية، بأن العراقيين سيفعلون ذلك وهم يحملون الزهور (كانت أمريكا سيئة الحظ مع العراقيين المفضلين لديها). أعلنت الحرب خلال أيام. وسادت الصدمة والترويع. وأعلن الرئيس قائلاً: «إن المهمة انتهت» خلال جعجعة كبرى لم تزل صورتها في الذاكرة وهو يحط على متن حاملة الطائرات أبراهام لنكولن يوم ١ أيار/ مايو ٢٠٠٣ قرب شواطىء كاليفورنيا المشمسة.

ولكن سرعان ما انقلبت زهور مكية إلى قنابل وتحولت ابتسامات تشيني الموعودة إلى تجهّم الغضب. لا تقلقوا ـ فما هذه إلا مجرد انتكاسة مؤقتة، كما أكد الرئيس بوش للجمهور الأمريكي، قائلاً: إن قلة من «البعثيين المتطرفين» ما زالوا يثيرون المتاعب؛ أما نائب الرئيس تشيني فقد أكد لنا وهو يكرر بعد زمن غير قصير في آذار/ مارس ٢٠٠٥ أن التمرد يلفظ «أنفاسه الأخيرة». إن الأنفاس الأخيرة قد طالت أمداً. فبعد عام، وفي ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦ قال الرئيس بوش: «أتمنى أن يكون بوسعي أن أقول لكم أن العنف يتلاشى وأن الطريق أمامنا ممهد. إنه لن يكون كذلك. سيكون هناك مزيد من القتال العنيف والكثير من أيام الكفاح، وسنرى مزيداً من صور الفوضى والأشلاء في الأيام والأشهر القادمة».

---

(١) كتب أحد كبار الموظفين البريطانيين المرافقين لبلير مذكرة عن الحديث الجاري. وقد نشرها دون ڤان ناتا (الابن) (Don Van Natta, Jr.) في: *New York Times,* 27/3/2006، بعد أن تم توثيقها من قبل إثنين من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية.

وسرعان ما تحولت الأيام والشهور إلى سنين. كم من السنين يا ترى؟ البعض يتنبأ بأنها خمس سنوات، أو ربما عشر، وربما عشرون، وليست أكثر من أربعين كما هو المأمول[٢]. لقد قال الجنرال رتشارد مايرز الذي كان رئيساً للأركان المشتركة بأن الإصابات الأمريكية ستكون «معقولة». وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية أمراً يتضمن «ألا تقام مراسم لاستقبال جثامين العساكر القتلى العائدة إلى قواعدها العسكرية أو المغادرة لها، وعدم تغطيتها إعلامياً». ومنذ ذلك الوقت أبعدت توابيت القتلى أو الجنود الجرحى عن عدسات التصوير قدر الإمكان. وتجنباً للإعلان لم يحضر الرئيس بوش جنازات الجنود كما كان يفعل الرؤساء السابقون.

والحرب تكلف كذلك أموالاً بطبيعة الحال، ولكن الكلفة ستكون مجرد بضعة بلايين من الدولارات. في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أي قبيل الحرب بمدة قصيرة، قال ولفووتيز نائب وزير الدفاع أمام لجنة فرعية في مجلس النواب إن «احتواء» صدام حسين في الإثنتي عشرة سنة الماضية قد كلف نحو ثلاثين مليار دولار. ونحن نعرف الآن أن الكلفة الفعلية بلغت عشرة أضعاف ذلك المبلغ على الأقل. وأضاف وولفوويتز يقول: «لا أتصور أن أي أحد هنا يريد إنفاق ثلاثين مليار دولار أخرى لغرض البقاء مدة اثنتي عشرة سنة أخرى». ثم قال بل إننا في واقع الأمر لن نحتاج إلى إنفاق أي شيء لأن بوسع العراق أن يسدد نفقات الاحتلال وإعادة الإعمار بنفسه من خلال مبيعات النفط. وفي الحقيقة فإن كلفة الحرب والاحتلال التي تتحملها أمريكا قد ارتفعت إلى مئات البلايين من الدولارات، ومن المتوقع الآن أن ترتفع هذه الكلفة إلى ما قد يصل إلى تريليونين.

إن فيض المعلومات التي تلقيناها من الحكومة، وأغلبها زائفة أو مضللة، لم تفِ بالتأكيد بحاجتنا للمعرفة. وكما قال ويل روجرز، راعي البقر المعروف في أمريكا، وهو يتحدث ذات مرة بنبرة فلسفية: «ليس ما لا يعرفه الناس هو الخطر، وإنما ما يعرفونه بأن الأمر هو ليس كذلك». بيد أن المعلومات الأخرى التي كان يجب أن تقدم للشعب الأمريكي قد اعتبرت سرية. إن السرية في الشؤون الحكومية

---

(٢) لعل من المفيد أن نتذكر أن «عمل الشرطة القصير» الذي أمر به الرئيس ترومان ضد كوريا الشمالية في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥٠، لم يزل يستخدم أربعين ألفاً من القوات الأمريكية المنتشرة على طول خط العرض الذي يفصل بين الكوريتين وذلك بعد مرور ستة وخمسين عاماً. إن قلة من أفراد تلك القوات كانت قد ولدت بعد أن أرسل آباؤهم وأجدادهم إلى كوريا في منتصف القرن الماضي. وهناك جيش أمريكي أكبر عدداً ظل في ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية.

هي كالبقعة السوداء التي يتحدث عن وجودها في الفضاء الخارجي، فهي قد تشكل في حقيقة الأمر معظم الواقع. إن ذلك الواقع يصعب إيجاده، ولكنَّ أجزاءً منه أُخذت تظهر للعيان تدريجياً.

ولعل أكثر الأمور التي كُشف عنها إيلاماً هي الحكايات القذرة عن الاختطاف والتعذيب والقتل. لم يطلع الأمريكيون على أنباء التعذيب إلا مؤخراً وإن كانت معروفة منذ أمد طويل لدى العراقيين ولدى أصدقاء أمريكا في أوروبا وأفريقيا وآسيا. ثمة أمر آخر أقل إيلاماً ولكنه غير شرعي كذلك ألا وهو الاختفاء الذي لم يفسَّر لمبلغ قدره نحو تسعة بلايين دولار من أموال العراق التي كانت مودعة أمانةً لدى الأمم المتحدة ثم سلمت إلى السلطات الأمريكية في أيار/مايو ٢٠٠٣ لفائدة الشعب العراقي شرط أن يشرف على المبلغ مجلس مكوّن من مراقبين مستقلين. لم يؤلف هذا المجلس إلا بعد مرور عام كامل، ولكن هذا المبلغ قد ضاع على ما يبدو الآن. ثم كانت هناك صفقات «للحبايب» ـ كالصفقة البالغة ٢,٤ مليار دولار التي عقدت من دون تقديم عروض تنافسية مع شركة تابعة هاليبيرتن، وهذه شركة كان تشيني رئيساً لها سابقاً ولم يزل يتقاضى منها نقوداً. وبعد أن هوجمت الصفقة مراراً بصفتها صفقة مشبوهة، وبعد اكتشاف صرف أكثر من مليار دولار بشكل يدعو للشبهات، وذلك من قبل مدققي حسابات أمريكيين، أعلن الجيش في النهاية بتاريخ تموز/يوليو ٢٠٠٦ أنه أوقف العمل بتلك المقاولة[٣]. إن معلومات كهذه ليست «حساسة» في ما يخص الأمن القومي ولكنها معلومات محرجة للحكومة، لذا يجري الإبقاء عليها كبقعة «سوداء» ما أمكن ذلك ـ أي أنها تصنف على أنها سرية أو سرية للغاية، أو ما هو أشبه بذلك. هناك وثائق كانت متاحة للجمهور ثم جرى حجبها عنه، وذلك بإعادة تصنيفها باعتبارها سرية، كما أن آلافاً من الوثائق الأخرى قد أتلفت.

هذا، وحتى تقارير الأخبار اليومية من العراق هي تقارير محدودة ومحرّفة بطرق لا يمكننا معرفتها. لقد كانت الصحافة تقليدياً هي مصدر المعلومات المستقل في أمريكا، ولكن بعض الصحافيين قد تخلوا الآن عن استقلالهم لقاء إعطائهم مجالاً للاطلاع. وقد ظهر على الألسن مصطلح «التزام الفراش». فكما كتب الصحافي الإسرائيلي وعضو الكنيست السابق يوري أفنيري وذلك في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، فإن «الصحافي الذي يرقد في سرير في وحدة عسكرية يصبح عبداً

(٣) Griff Witte, «Army to End Expansive, Exclusive Halliburton Deal,» *Washington Post,* 12/7/2006.

متطوعاً. إنه مرتبط بكادر القائد، ويرسل إلى الأماكن التي يهتم بها القائد، ويرى ما يريده القائد أن يراه، ويصرف عن رؤية الأماكن التي لا يريده القائد أن يراها، ويسمع ما يريد الجيش أن يسمعه، ولا يسمع ما لا يريد الجيش أن يسمعه. إنه أسوأ حالاً من الناطق الرسمي للجيش، لأنه يدّعي أنه صحافي مستقل». وقد أبدى والتر كرونكايت اهتمامه بمصطلح «الصحافي» الذي يلتزم الفراش» فقال: إن الأمر يبدو أشبه بكون الصحافي هو في الفراش مع العسكر».

لم يذهب إلى العراق إلا قلة من الصحافيين الذين يعرفون اللغة العربية، لذا لم يكن ممكناً الحصول على آراء معظم العراقيين وملاحظاتهم. إنما نميل إلى القبول بهذه الحقيقة باعتبارها من المسلّمات، لأن العربية هي لغة صعبة لا يعرفها إلا قلة من الأمريكيين. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا كيف نقيّم التقارير عن الشؤون السياسية الأمريكية التي يكتبها صحافي صيني لا يعرف اللغة الإنكليزية؟

لم تكن اللغة هي العائق الوحيد أمام الاتصال بالعراقيين. ذلك أن الخطر الكامن في مغادرة المدينة الأمريكية المحصنة، وهي المسماة «المنطقة الخضراء» الكائنة في وسط بغداد، يمنع إجراء أي اطلاع مستقل على ما يجري. فقد ذكر الصحافي الجريء روبرت فيسك الذي يكتب في جريدة **الإندبندنت** اللندنية أن المراسلين الغربيين [في بغداد] قد باتوا يمارسون «صحافة الفنادق». وكتب صحافي، وكان عميداً لمدرسة للصحافة الأمريكية، بعد أن قام بزيارة إلى العراق قائلاً: «إن الصحافيين يجدون أنفسهم قابعين في داخل حيّز صغير يخلقونه لأنفسهم لاجئين فيه»، أما إذا خرجوا منه في غزوةٍ ما فهم يذهبون محاطين بحرس مسلح في سيارات مدرعة. وكتب صحافي آخر هو فرناز فصيحي في جريدة **وول ستريت جورنال** نادباً حظه يقول: «إن كون المرء مراسلاً أجنبياً في بغداد هذه الأيام يجد نفسه كالسجين في منزله... كنت أتجنب الذهاب إلى بيوت الناس الآخرين ولا أسير في الشوارع قط. لم أعد أستطيع الخروج لشراء الفواكه والخضروات، أو الدخول إلى مطعم لتناول وجبةٍ ما، أو أن أبدأ محادثة مع غرباء، أو أن أبحث عن شيء يروى، ولا أستطيع الركوب في سيارة إلا إذا كانت مصفحة تماماً، ولا الذهاب إلى أماكن حدوث الأخبار العاجلة، ولا التوقف في زحام الشوارع، ولا التحدث بالإنكليزية خارج مكان إقامتي، ولا يمكنني أن أقول إنني أمريكي، أو التوقف أكثر مما يجب عند نقطة تفتيش، ولا أستطيع أن أكون فضولياً بشأن ما يتحدث عنه الناس أو ما يفعلونه أو ما يشعرون به. ولا أستطيع.. ولا أستطيع.. ولا أستطيع..». وأقرت مراسلة جريدة **الغارديان**،

ماجي أوكين، قائلة: «لم نعد نعرف ما يجري من حولنا، ولكننا ندعي أننا نعرف». أما الأكثر إثارة للاضطراب فهو المقال الذي كتبه مارك وانر في مجلة *New York Review of Books* وجاء فيه «إن المراسل الذي تشاهدونه يوقع مقاله المسائي من منطقة الحرب ويكتب اسمه والصحيفة التي يراسلها وتاريخ رسالته في بغداد هو في العادة يخاطبكم من أرضية فندق محاط بحماية كاملة من الحراس أو من سطحه ـ وقد لا يكون قد غامر بالخروج من الفندق طوال اليوم.. أما إذا حدث وغادر الفندق فهو لا يغادر إلا بسيارة مسلحة محاطاً بحماية من حراس مسلحين، وتكون وجهته إما لحضور مؤتمر صحافي أو للاستماع لإيجازٍ ما أو لإجراء مقابلة معدَّة سلفاً في الملجأ الشاسع الذي يحكمه الأمريكيون المعروف باسم «المنطقة الخضراء». هذا وعلى الرغم من الاحتياطات التي يتخذها الصحافيون، فقد قتل منهم واحدٌ وستون منذ الغزو الأمريكي. وهكذا فإن المراسلين الأمريكيين والبريطانيين صاروا ينسبون التقارير التي يكتبونها إلى مصادر «موثوقة» محلية. لذا فنحن حين نقرأ رسالة صحافية مرسلة من مراسل اعتدنا على الوثوق بما يكتبه، صرنا نعلم الآن أنه في غالب الأحيان أخذ يعتمد على شخص آخر لا نعرفه نحن. وقد علّق أحد المراسلين عند مغادرته العراق قائلاً بأنه إنما يعتمد على آخرين في ما يكتبه لأنه لا يستطيع الادعاء بأنه «يغطي بنفسه» الأخبار في بغداد، وأن الادعاء بخلاف ذلك «لم يعد عملاً صادقاً».

طالما وجد هؤلاء المراسلون الذين يخاطرون بحياتهم من أجل تزويدنا بالأخبار أن ناشريهم لا يفسحون لهم المجال ليسمعوا منهم ما يقولون. إن جريدتي **نيويورك تايمز وواشنطن بوست** اعترفتا بأنهما لم تكونا مفتوحتي الصدر بما فيه الكفاية لما يكتبه مراسلوهما من المستقلين في الرأي، ولا كانتا تتخذان موقفاً ناقداً لأن بعض المراسلين قد خسروا استقلاليتهم وغدوا بمثابة ناطقين باسم الحكومة الأمريكية. فحين أصبحت مراسلة **وول ستريت جورنال** في بغداد منتقدة شديدة لهذه الحكومة لجأت الجريدة إلى نقلها إلى مكان آخر. أما هيلين توماس، كاتبة العمود في إحدى جرائد **هيرتس** والتي تعتبر عميدة الصحافيين في البيت الأبيض، فقد كانت قاسية تجاه زملائها المراسلين قائلة: «إن وسائل الإعلام باتت صدى لما يصرح به البيت الأبيض».

أما في التلفزيون، فإن هناك لأخبار العراق محطتين متعارضتين هما فوكس نيوز والجزيرة التي تبث من قطر. كانت فوكس نيوز قد أصبحت بمثابة جهة تابعة للمكتب الصحافي العسكري سواء في قطر أو في ما بعد في بغداد. أما الجزيرة

فكانت شوكة في خاصرة العسكريين. كانت **مجلة نيوزويك** قد قالت: «إن «الجزيرة» المحطة التلفزيونية المعروفة بالنسبة إلى الحرب في العراق شبيهة بما كانت عليه محطة CNN بالنسبة إلى حرب الخليج ـ أي أنها المصدر الرئيس للأخبار في العالم». إن التغطية الإخبارية التي تقوم بها «الجزيرة» المحطة التلفزيونية المعروفة أثارت حفيظة الرئيس بوش إلى درجة أنه بحث مع رئيس الوزراء البريطاني بلير رغبته بقصف تلك المحطة. يقول السيد بلير إنه أثنى الرئيس بوش عن القيام بذلك. لكن حقيقة الأمر هي أن القوات الأمريكية كانت قد قصفت مكاتب «الجزيرة» المحطة التلفزيونية المعروفة مرتين، الأولى في أفغانستان، والثانية في العراق حيث قتل أحد الصحافيين. كان تفسير الجانب العسكري للحادثين بأنهما وقعا عن طريق الخطأ، على الرغم من أن «الجزيرة» المحطة التلفزيونية المعروفة كانت قد أخبرت المسؤولين عن موقع مكتبها بشكل دقيق. إن القوات الأمريكية كانت كذلك قد اعتقلت واحداً وعشرين من موظفي المحطة ومراسليها وسجنتهم مؤقتاً. كما أنها قامت باعتقال أحد مصوري الجزيرة وأحد مراسليها وأرسلتهما إلى سجن أبو غريب حيث خضعا للتعذيب، وقامت أيضاً بالإغارة على مكتب المحطة في بغداد وختمت عليه بالشمع الأحمر ومنعتها من البث من العراق. وأخيراً فإن كبار المسؤولين الأمريكيين وبضمنهم نائب الرئيس ووزير الدفاع ووزير الخارجية كانوا قد ضغطوا على دولة قطر في الخليج، وهي المالكة لمحطة الجزيرة، لغلقها. علماً أن القاعدة الأمريكية الرئيسية موجودة هناك[٤].

فلماذا يا ترى أغضبت الجزيرة القيادة الأمريكية غضباً شديداً؟ سنجد الجواب لدى پول بريمر، الحاكم الإداري الأمريكي في بغداد، وذلك في كتابه المعنون: **عامٌ قضيته في العراق**. يقول بريمر إن محطة الجزيرة كانت تسجل أحداثاً غير ملائمة لنا، إذ كتب قائلاً عن حصار الفلوجة حيث نشبت معركة كبرى في ضواحي المدينة: «إن الجزيرة كانت توثق كل شيء عند اشتداد القتال وتزايد عدد الإصابات». والأنكى من ذلك أن هذه المحطة أذاعت مقابلة مع الإرهابي الأردني أبو مصعب الزرقاوي. إن الجزيرة كانت بنظر الحكومة الأمريكية باختصار عبارة عن «مدفع منفلت». إن هذه المحطة كانت أسوأ المخالفين للدروس التي تعلمها العسكر خلال حرب فيتنام، وهي: أن ما يشاهد على شاشات التلفزيون وما يقرأ في صفحات الجرائد هو جزء من المعركة. لذا على العسكر أن يسيطروا على

(٤) لعل خير من كتب باختصار عن هذه الأمور هو كريتسيان بارانتي، انظر: Christian Parenti, «Al Jazeera Goes to Jail,» *Nation* (29 March 2004).

الأخبار. كانت القيادة العسكرية الأمريكية في العراق في تصميمها على القيام بذلك قد فرضت قيوداً على المحادثات التي يجريها المراسلون حتى مع الجنود الأمريكيين.

ما إن أدرك الكثير من الأمريكيين أنهم لا يحصلون على الحكاية الكاملة لما يجري، أو أنهم في الغالب لا يحصلون حتى على الحقيقة، فقد أخذوا يقومون بما قام به من قبلهم الروس المناهضون للسوفيات قبل سقوط الاتحاد السوفياتي، إذ لجأ هؤلاء إلى وسائل اتصال أخرى. كان الروس يستخدمون آلات الاستنساخ لنشر الأخبار في ما بينهم. ونحن الآن نتجه إلى الإنترنت، لكي نطلع على ما لا تنشره صحف الرأي السائد. هناك الآن مئات إن لم نقل آلاف من مواقع الإنترنت على جانبي الأطلسي وحتى في العراق.

وعندما وجدت إدارة بوش أنها غير قادرة على السيطرة على وسائل الإعلام أو على الإنترنت لجأت إلى تحريف الأحداث الإعلامية لغرض توصيل رسالتها الخاصة بها. ففي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مثلاً ظهر الرئيس بوش على التلفزيون وهو يسأل مجموعة من الجنود الذين جرى اختيارهم كيفما اتفق كما قيل عما يرونه بشأن مجرى الحرب في العراق. ولكن هذه المجموعة لم يجر اختيارها كما اتفق، كذلك كانت إجابات الجنود معدة سلفاً: إن المشاركين كانوا قد اختيروا بعناية، كما شوهد أحد موظفي وزارة الدفاع وهو يدربهم قبل العرض. وفي مناسبة أخرى أراد الرئيس بوش أن يؤكد للجمهور أنه يبتغي المشورة من كبار الساسة القدامى المؤهلين. أظهرته عدسات التلفزيون مجتمعاً مع عدد من وزراء الخارجية السابقين ومسؤولين كبار آخرين، ولكن الاجتماع لم يدم سوى نحو عشر دقائق بما يكفي فقط لالتقاط الصور. لقد كانت الصور بذاتها هي «المشورة» إياها.

وعلى هذا، فكيف يمكن لمواطن ذكي أن يعثر على ما يحتاج إلى معرفته لكي يؤدي واجباته المدنية المطلوبة منه؟ كيف يمكن له أن يفرق بين الدعاية والحقيقة؟ هل يستطيع الفرد أن يعثر على وسائل لاكتشاف ما يحدث حقاً؟

الجواب المختصر على ذلك هو الاجتهاد والوقت، إضافة إلى جرعة سليمة من الشك. هذا، فحتى المعلومات التي تحاول الحكومة حجبها تتسرب في النتيجة بطريقة أو بأخرى. فالمسؤولون الحكوميون الذين خابت آمالهم، والذين يطلقون التحذيرات، والمهنيون المتقاعدون، لا بل حتى مسؤولو الوزارات يجدون أنفسهم مدفوعين في نهاية المطاف ـ بدافع الوطنية أو غيرها ـ إلى القيام بمشاركة غيرهم بما يعرفونه. لكن كلفة التصريحات العلنية هي كلفة باهظة أحياناً: لقد جرى تدمير

الحياة العملية لعدد من كبار الضباط ورجال الاستخبارات والدبلوماسيين. لقد جرى طرد أحد مؤيدي بوش، الذي كانت تغدق عليه الأماديح، من عمله في إحدى المؤسسات الفكرية الخاصة[٥].

بيد أن مجتمعنا التعددي يتيح المجال للتعبير عن جميع الآراء، وحتى المعارضة منها. إنه لحسن الحظ مجتمع فيه من الغنى والتضاد ما يكفي للتسامح، لا بل حتى لدعم منظمات ملتزمة بالدعوة لأجنداتها ذات الاختلاف. إنه حتى مصادر المعلومات غير الدقيقة تقدم لنا آراء مختلفة ومتناقضة تدعونا بذاتها إلى تثقيف أنفسنا وإلى المطالبة بمزيد من المعلومات الجيدة والأفضل مما يقدم لنا. هناك لدينا ما هو أكثر أهمية، مثل: مئات الكليات والجامعات المنتشرة في طول الولايات المتحدة وعرضها والتي تقدم برامج عن الشؤون الدولية أو عن الدراسات الإقليمية بما في ذلك عن الشرق الأوسط. إن عدداً من هذه المؤسسات تقدم برامج دراسية موسعة وتقيم ندوات عامة. كما يقوم أساتذتها باقتراح ما يجدر الاطلاع عليه من الكتب والمقالات والخرائط، فضلاً عن إلقائهم المحاضرات عن التاريخ والثقافة وأحداث العالم. وعلى هذا يكون بوسع المواطن الذكي أن يحصل بالمثابرة على فكرة معقولة عما يجري حوله. أما التحدي فيكمن بتكريس الوقت. غير أن الجمهور الأمريكي والكونغرس أيضاً لم يكرسا كما هو واضح هذا الوقت لموضوع الحرب في العراق.

إن مؤلفَيْ هذا الكتاب أصيبا بخيبة الأمل من جراء فشل الحزب الديمقراطي، ولا سيما أعضاؤه في الكونغرس، في تطوير معارضة مخلصة، ذكية، وذات معلومات عن سياسة الإدارة الأمريكية بشأن قصف العراق وغزوه واحتلاله. علماً أن اثنين وعشرين عضواً ديمقراطياً في مجلس الشيوخ ومئة وستة وعشرين عضواً من الديمقراطيين في مجلس النوّاب عارضوا قرار الحرب. كما أن عدداً من الشيوخ والنوّاب تكلموا بشدة ضد الحرب. ولكن، وعلى الرغم من الخطابات الفردية، وما جرى من تصويت معارض في الكونغرس، فإن المعارضة المخلصة، معارضة الحزب الديمقراطي، كانت معارضة خجولة. والأهم من هذا لم يتم إجراء تحقيق في الكونغرس عن الحرب في العراق على غرار ما جرى من جلسات استماع عامة موسعة في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ برئاسة السناتور وليم

(٥) وهو بروس بارتليت (Bruce Bartlett) وكان يعمل في «المركز الوطني للتحليل السياسي» في مدينة دالاس.

فولبرايت عن الحرب في فيتنام. لقد أدت تلك الجلسات التي غطتها الصحف تغطية واسعة إلى تثقيف الكونغرس والجمهور عن وقائع تلك الحرب وحماقاتها. إن الافتقار إلى مثل هذا الجهد الموثوق والمتواصل قد حرم الأمة من الكثير من المعلومات والثقافة التي يحتاجها المواطنون لتكوين فهم موضوعي لقضايا العراق اليوم.

لقد كانت أصوات الديمقراطيين خافتة حتى حين انضمت إليها أصوات بعض الجمهوريين الجريئة والصريحة جداً مثل السناتور الجمهوري جاك هيغل الذي قال عن العراق «إنه إعادة مطلقة لفييتنام». إن مشاعر الاستياء التي كانت تبدى في الكونغرس لم تنتج شيئاً شبيهاً بعاصفة المعارضة التي هبت ضد حرب فييتنام وانفجرت في الكونغرس وحرم الجامعات والكنائس والصحافة وفي أرجاء الأمة كلها. ولا بد من الاعتراف بأن التسويق المضلل والفعال الذي قامت به إدارة بوش قد جعل العديد من الأمريكيين يؤيدون الحرب على العراق.

في خلال النزاع حول فييتنام قام الكثير من الشباب الأمريكي بمعارضة تلك الحرب بسبب سريان نظام التجنيد العسكري الإلزامي في ذلك الحين. وبعد أن ألغي ذلك النظام لم يعد الأمر يشغل بال الشباب الأمريكي وأسرهم، إذ لا يوجد تجنيد إجباري خلال الحرب في العراق، لذا لم يعد لدى هؤلاء ما يكفي للوقوف ضدها.

وقد لعب التاريخ السياسي للمرحلة منذ الحرب العالمية الثانية دوراً كذلك. إن الجمهوريين وأصحاب استراتيجياتهم، وبعد أن عجزوا عن الحيلولة دون انتخاب فرانكلين روزفلت أربع مرات متعاقبة خلال فترة الكساد الاقتصادي والحرب العالمية الثانية، وفشلهم أمام انتخاب هاري ترومان في عام ١٩٤٨، أقلعوا عن مهاجمة الأجندة الليبرالية المتمثلة بالصفقة الجديدة (New Deal) والصفقة المنصفة (Fair Deal) لكلٍ من روزفلت وترومان على التوالي. وعوضاً عن هذا تحولوا في توجيه نيرانهم السياسية نحو الديمقراطيين والليبراليين زاعمين في البداية أنهم «غير صلبين بشأن الشيوعية» وزاعمين مؤخراً أنهم «غير صلبين بشأن الإرهاب» فما إن لدغوا بهذه النعوت السياسية الزائفة والتي أدت أحياناً إلى هزيمتهم، اتجه عدد من الديمقراطيين نحو الظهور بمظهر المحاربين والمقاتلين حين توجه الدعاية السياسية ضدهم.

إن جهود الديمقراطيين في الظهور بهذا المظهر مع اتخاذ موقف العداء تجاه الشيوعية في البداية، ثم تجاه الإرهاب الآن لم ينفع الشعب الأمريكي كثيراً. إن ما

ينفع مواطنينا نفعاً أكبر ويخدم مصلحتنا الوطنية خدمة أفضل يتمثل بقيام المعارضة الأمينة بجهد قوي وشجاع ومتواصل لتقرير وقائع الأمور المتعلقة بالحرب وكشفها للكونغرس والجمهور والصحافة.

وفي حين آثار بعض الصحافيين البارزين عدداً من الأسئلة وطالبوا بالإجابة عنها، فإن الصحافة بشكل عام كانت في الغالب، كما أشرنا سابقاً، سلبية، أو أنها فرضت رقابة غير رسمية على ما تنشره. وبالتالي لم تعد لدى الجمهور المعلومات الصحيحة ولم تواجه الحكومة الأمريكية معارضة قوية لسياساتها في العراق كالتي واجهت الحكومات السابقة بشأن فييتنام. وبما أن نظامنا السياسي قد صمِّم لتمكين الشعب من المطالبة بالمعلومات ولتصحيح السياسات الخاطئة للحكومة، فقد أصبحنا أسوأ حالاً من جراء فشل الكونغرس ووسائل الإعلام. ولسوء الحظ لم تقم المعارضة السياسية الأمينة ولا الصحافة بخدمة الأمة خدمة حسنة في سنوات الحرب في العراق. إنها فشلت إلى حدٍ كبير بتلبية حق المواطنين والجنود بالمعرفة.

إننا ندرك أن عدداً من أعضاء الكونغرس ورجال الصحافة يؤيدوون بصدق قصف العراق وغزوه واحتلاله كما كان الحال بشأن الحرب في فييتنام. غير أننا لسنا معنيين هنا بالمستويات الأخلاقية الشريفة. إن بعض أعضاء الكونغرس يعتقدون، على ما هو واضح، بأن معاملة المسؤولين الأمريكيين المهينة لأسرى الحرب وتعذيبهم لها ما يبررها. إلا أنهم تعرضوا للتوبيخ من قبل المحكمة العليا الأمريكية في قرارها الصادر في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ والذي جاء فيه أن رئيس الجمهورية لا يمكن أن يكون فوق الدستور الأمريكي(٦). إن علينا أن نتذكر ذلك لأن البعض على استعداد لحروب إضافية ضد إيران وكوريا الشمالية. إن من الضروري أن نكرر أن الصورة التي ترسم من أجلنا تستند إلى معلومات ناقصة، كما أنها في الغالب معلومات مشبوهة. علينا دائماً أن نتذكر القول المأثور: «أنت ستعرف الحقيقة وأن الحقيقة ستجعلك حراً». ولنا أن نضيف له أن الحقيقة ستعزز من أمننا ورفاهنا.

وللأسف فإن حكومتنا لم تساعدنا على العثور على الحقيقة. ويصح وصف موقفها كالآتي: «إننا سندير الحرب؛ ومهمتكم هي البقاء على المسار، ودفع الفواتير». وإذ تحولت الأشهر إلى سنين منذ أن قيل إن المهمة «أنجزت» وذلك في

---

(٦) القضية التي رفعها حمدان ضد وزير الدفاع رامسفيلد وآخرون.

شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ والحكومة ما فتئت تكرر لنا أن الضوء يمكن أن يرى في نهاية النفق. ولكن، ما هو ذلك الضوء؟ قد لا يكون ضوء النصر بل أضواء قطار قادم محمل برجال ونساء من الذين حولهم الغزو الأمريكي والاحتلال إلى إرهابيين مناهضين لأمريكا. فكيف حدث ذلك؟ هذا هو السؤال الذي سنجيب عنه في الفصول الثلاثة التالية التي تؤلف بمجموعها ما قد يسميه رجال الاستخبارات «تقييماً» لما نواجهه أمامنا وما علينا عمله، تقييماً لقوتنا وضعفنا، ولما سيقوم الشعب العراقي بدعمه أو القتال ضده، ولما سيوافق عليه أصدقاؤنا وحلفاؤنا أو لا يوافقون عليه، ولمواقفنا ومصالحنا ذاتها. إننا نرمي إلى القيام بذلك النوع من تقدير الأضرار الذي يطالب به قائد سفينة بعد معركة بحرية أو بعد اصطدام. إن إجراء تقدير للأضرار بحيث يكون تقديراً واقعياً ومتزناً لن يكون سهلاً، ولكنه ضروري إذا أردنا أن نصون أمتنا.



الفصل الثاني

ما هو العراق، ومن هم العراقيون؟

إن فهم جغرافية العراق وبنيته السكانية هما من الأمور الضرورية لتفهّم التغييرات التي أحدثها الغزو الأمريكي ـ البريطاني له ومن ثم احتلاله[1]، ذلك أن ردود فعل العراقيين الدينية والثقافية والسياسية تجاه تجاربهم التاريخية هي التي تكوّن العدسات التي من خلالها ينظرون إلى بعضهم بعضاً وينظرون إلينا. إن عدم الفهم لـ، لا بل عدم الاهتمام بالكيفية التي ينظرون بها إلى أنفسهم وإلينا، كانا أحد الأسباب لفشلنا في العراق. إن الأمريكيين ما زالوا يعملون وكأن العراق هو عبارة عن صحراء جرداء يمكننا أن نسلط عليها قوة أمريكية لكي تصب شعبها الذي لا شكل له على شكل صورتنا. هذا في حين أن العراق هو أمة من الأمم السحيقة القدم في العالم، وكان قبل خمسة آلاف سنة من الزمن هو الجنينة التي منها نشأت حضارتنا.

العراق اليوم هو قطر صغير وناءٍ، وهو بحجم ولاية تكساس، وعدد سكانه يبلغ ٢٧ مليون نسمةً، وعاصمته بغداد تبعد نحو ستة آلاف ميل من نيويورك. إن العراق باستثناء بقعة ضيقة يصب فيها نهراه في الخليج الفارسي، هو قطر محاط بالبراري والصحاري والجبال الوعرة. كان الأوروبيون يسمونه في الأزمنة القديمة وحتى الحرب العالية الأولى باسم «ميسوبوتاميا» (Mesopotamia)، وهي كلمة إغريقية تعني «بين النهرين». وكان هذا اسماً لائقاً لأن دجلة والفرات وروافدهما كانا دائماً ما يحدد شكل البلاد ويشكل نمط الحياة لسكانه.

في شمال العراق تمتد الأرض مرتفعةً إلى الهضاب وإلى جبال طوروس (Zagros) في جنوب تركيا وغرب إيران. والمناخ بارد هناك معظم أيام السنة ويكون قارص البرد في الشتاء. إنها منطقة أنعم الله عليها بمطر غزير،

---

(١) للمزيد من المعلومات، انظر: William R. Polk, *Understanding Iraq: The Whole Sweep of Iraqi History, from Genghis Khan's Mongols to the Ottoman Turks to the British Mandate to the American Occuption* (New York: Harper Collins, 2005).

والسكان فيها قرويون مستقرون يعملون بالزراعة في الوديان السحيقة المتعددة التي تمتد في سلسلة التلال الجبلية. إن نحو سدس العراقيين يعيشون في هذه المنطقة، وهم أكراد العراق، أما بقية الأكراد فيعيشون في الأقطار المجاورة. إن نحو خمس السكان في تركيا هم أكراد، كما إنهم يعدون عشرة في المئة من سكان إيران وسوريا، فلو أنهم اتحدوا في قطر واحد لشكّل «كردستان» إقليماً بحجم ولايتي كاليفورنيا وبنسيلفانيا مجتمعتين، أي أنه أكبر حجماً من حجم العراق الحديث. إن الأكراد يتكلمون لغة هندو ـ أوروبية (ذات صلة بعيدة بالإنكليزية) وهم ورثة ثقافة متميزة تميزهم عن أغلبية السكان للأقطار الأربعة التي يعيشون فيها. لقد اشتهروا خلال التاريخ بكفاحهم الضاري من أجل الاستقلال ولكنهم منقسمون بعضهم عن البعض الآخر بفعل أراضيهم الوعرة، لذا لم يتمكنوا من تحقيق وحدتهم. إن الأكراد الذين يعيشون في العراق اليوم يبلغ عددهم نحو أربعة ملايين نسمة، ويدينون بالإسلام، وهم في أغلبيتهم الساحقة من الطائفة السُنيَّة.

أما وسط العراق، فهو سهل يبلغ حجمه بحجم ولاية لويزيانا. وهذه المنطقة، على خلاف المنطقة الجبلية الشمالية، لا تسقط فيها الأمطار إلا بالكاد، لذا يتجمع سكانها في قرى وبلدات ومدن على ضفاف الأنهار. ينبع نهر الفرات من تركيا ويمر بسوريا، أما نهر دجلة فينبع من جبال طوروس بمحاذاة الحدود الإيرانية. وإنه لمن خلال مواجهة التحديات التي تفرضها السيطرة على هذين النهرين الكبيرين أن ظهرت أولى الحضارات في تلك الأرض السحيقة القدم، ونعني بالحضارة هنا ظهور المجتمعات المنظمة ذات السجلات المدوّنة وتقانة الريّ. إن السكان الذين يقطنون اليوم في هذا السهل الأوسط هم كلهم من الناطقين بالعربية، وهم، شأنهم شأن الأكراد، جلّهم من المسلمين السُنَّة.

وفي الجنوب يتقارب دجلة والفرات أحدهما من الآخر، ثم يلتقيان بالقرب من مدينة البصرة. والجنوب سهل منبسط كالوسط، ولكن تنتشر فيه القنوات المائية بين النهرين. كانت هذه المنطقة منذ القدم بمثابة سلة خبز العراق، والمعتقد لدى السكان أنها مكان جنة عدن. غير أن سكانها كانوا على مدى التاريخ المسجل من الفقراء، كما كانوا في غالب الأحيان من المضطهدين. وفي القرن الأخير صُيِّر عدد منهم إلى ما يقرب من العبودية. إن سكان هذه المنطقة هم من الناطقين بالعربية كسكان السهل الأوسط، ويبلغ تعدادهم خمسة عشر مليون نسمة، وهؤلاء الجنوبيون متأثرون دينياً وثقافياً بإيران المجاورة، وهم من المسلمين الشيعة

شأنهم شأن الإيرانيين البالغ عددهم خمسة وستين مليون نسمة[٢].

وفي غرب الفرات تمتد صحراء كبرى إلى سوريا والأردن، وتمتد غرباً إلى السعودية. وبالنظر إلى قلة المياه فيها فإنها لا يقطنها إلا البدو الرحالة. وهي اليوم تكاد تكون غير مأهولة إلا في واحات بمحاذاة الفرات، ذلك لأن معظم البدو الرحالة قد أقلعوا الآن عن طريقة حياتهم التقليدية وانتقلوا إلى العيش في الأراضي المستقرة.

إن دولة العراق كما كنا نعرفها قبل الغزو الأمريكي كانت قد تأسست من قبل بريطانيا العظمى في عام ١٩٢١ بضم ثلاث ولايات تابعة للإمبراطورية العثمانية المهزومة في الحرب. كان الناس في هذه المناطق يتمركزون في ثلاث مدن هي الموصل وبغداد والبصرة، ويختلفون في طرق كسبهم لمعيشتهم وكذلك في دياناتهم، وفيهم المسلمون الشيعة والسُنَّة والمسيحيون واليهود ومجموعات صغيرة أخرى تنتمي إلى ديانات أخرى، كما يختلفون في تقاليدهم الثقافية. هناك اليوم ٨٠ في المئة من العراقيين الناطقين باللغة العربية و٢٠ في المئة منهم من الناطقين باللغة الكردية. ثمة أعداد قليلة تتكلم الفارسية ولغات «توراتية» مختلفة. إن لدى السُنَّة العرب على الدوام وشيجة قربى مع الأقطار العربية الأخرى، في حين أن الشيعة حافظوا على علاقات وثيقة مع إيران. أما سكان الشمال من الناطقين باللغة الكردية، فقد كانوا ينساقون بعنت إلى السياسات التركية أو يحملون على الإحساس بالزخم الخارجي للقومية التركية.

وقد حدا هذا التنوع بعدد من المعلقين على التشديد على صفة «الاصطناع» للعراق. إنهم على حق في اعتبارهم الدولة مصطنعة، ولكنهم على خطأ في تفكيرهم بأن هذه سمة تقريرية أو سمة فذة لا نظير لها. لا يوجد في عالم اليوم سوى بضع دول تعتبر مجتمعات منفردة محددة تحديداً ثقافياً، أي أنها تعتبر «أمماً» باستثناء بعض الجمهوريات في جزر صغيرة المساحة جداً. إن معظم الدول مكونة من أمم متعددة، فالصين تضم ٥٦ أمة مختلفة، وروسيا تضم في الأقل عشرين أمة، وحتى فرنسا، وعلى الرغم من نحو قرنين من «فرنستها» الشديدة، فهي ما زالت تحس بقوة دفع القوميات المنفصلة. أما نحن في أمريكا فإننا فخورون

(٢) السُنَّة طائفة الإسلام، «سلفية» من طوائف وهم يشكلون نحو ٤٠ في المائة من المجتمع العراقي. والشيعة يختلفون عن السُنَّة بكونهم متأثرين بالديانة الفارسية القديمة ويتحدرون من خلفية تاريخية واجتماعية مختلفة. وهم اليوم يشكلون نحو ٦٠ في المائة من المجتمع العراقي.

بشعارنا القائل بـ «الأمة التعددية»، ولكننا كافحنا طويلاً من قبل وجود العراق للتأكيد على وحدتنا المدنية، ولم نزل بعيدين عن الوحدة دينياً أو ثقافياً أو اجتماعياً. إن الولايات المتحدة الأمريكية، إذا اضطررنا إلى المقارنة بالعراق، من الممكن أن توصف كذلك بأنها مصطنعة. وعليه، ففي حين أن العراق مصطنع فإن ثمة تأثيرات مهمة تمسكه موحداً.

إن العراق كمعظم الدول الأخرى إنما تمسكه موحداً مؤسسات الدولة، فوجود الأسواق وأنماط الاستخدام ونظام الخدمة المدنية والجيش وقوات الشرطة والنظام الصحي المشترك والطرق والمدارس ونظام البريد والجرائد والتلفزيون والعملة الواحدة وحتى الرياضة وغير ذلك مما لا يعد ولا يحصى من الارتباطات والعادات، كل هذه بمجموعها شبكة مقاومة للتغيير. ولكن هذه الشبكة يمكن بالطبع أن تتمزق إرباً إرباً، والعراق اليوم يواجه خطراً كهذا، ولكنه على مدى الزمن ثبت وأصبح قوياً.

إن العاطفة المشتركة الأقوى التي يتمتع بها العراقيون هي النفور من الحكم الأجنبي. ونادراً ما تُرِك العراقيون وشأنهم طوال تاريخهم. كان العراق المعروف الآن قد جرى في السابق غزوه واحتلاله وتخريبه والسيطرة عليه وتغيير معتقداته وارتداده عنها. والكفاح ضد الأجنبي هي الملحمة الوطنية غير المكتوبة للأكراد، في حين أن العرب قد قاتلوا من أجل الاستقلال خلال فترة طويلة من القرن الماضي. وبالتالي فإن العراقيين كأنهم أسرة متخاصمة ولكنهم حتى حين يأخذ العرب والأكراد، السنَّة والشيعة، سكان المدن والقرى، الأغنياء والفقراء، أحدهم بخناق الآخر، فهم يتفقون على إخراج الأجنبي من بلادهم. إن كراهيتهم للأجنبي لم تبدأ بالأمريكيين ولا هي ستنتهي بخروجهم. والحكاية قديمة، ولكن التجربة الحديثة تشكل العدسات التي من خلالها يرى العراقيون الأحداث الجارية، شأنهم في ذلك شأننا جميعاً. إن تلك الفترة قد بدأت بالنسبة إلى العراقيين عند الغزو البريطاني للعراق في الحرب العالمية الأولى.

حين غزا الإنكليز ما كان سيصبح «العراق» لم يكونوا يعرفون عن البلاد إلا قليلاً، ولكنهم كان لديهم نموذجاً أرادوا فرضه على العراق. والنموذج هو إمبراطوريتهم في الهند. إن الإنكليز في الهند كانوا قد قرروا منذ أمد بعيد أن السكان المحليين لا يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم. وما كان يصدق على الهند كان بنظرهم يصدق على العراق أيضاً، وهذا رأي حمله الضباط السياسيون الإنكليز الذين تدربوا في الهند وجاؤوا مع القوات البريطانية الغازية. لقد بدا

لهم بدو العراق كرجال القبائل المتوحشين على حدود أفغانستان، فهم بألوانهم المزركشة كانوا متوحشين نبلاء؛ فالفلاحون، كأقرانهم الهنود، يرثى لهم، وهم متخلفون جهلاء؛ والأنكى من ذلك أنهم ظنوا أن باستطاعتهم حكم أنفسهم بأنفسهم مثلهم مثل الوطنيين الهنود، وقد سماهم الإنكليز «عرب المدن». وهكذا تولى الإنكليز تطبيق «رسالة الرجل الأبيض». إن موقف الإنكليز قد أشعل شرارة ثورة عشائرية عارمة في عام ١٩٢٠. في تلك الثورة تعاون السُنَّة والشيعة وقتلوا ١٦٥٤ جندياً بريطانياً. ولغرض قمع تلك الثورة (ثورة العشرين) أرصد الإنكليز أموالاً فاق مقدارها أكثر من ستة أضعاف ما صرفوه على إثارة الثورة العربية الكبرى في الحجاز ضد الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. كانت ثورة العشائر هي الصخرة التي تحطمت عليها أحلام الإنكليز بإلحاق العراق بإمبراطوريتهم.

في ذلك الحين كتب لورانس العرب (وهو الكولونيل تي. إي. لورنس) رسالة شهيرة إلى جريدة **سنداي تايمز** اللندنية يتهكم فيها على السياسة البريطانية وتنطوي عند قراءتها الآن على مغزى حديث. كتب يقول: «إن حكومتنا هي أسوأ من النظام التركي، فهو جنّد أربعة عشر ألفاً من الرجال المحليين جمعوا وقتلوا ما معدله سنوياً مئتي عربي وذلك لحفظ السلام. أما نحن فقد خسرنا تسعين ألف رجل مع طائرات وسيارات مصفحة وزوارق حربية وقطارات مدرعة. وقد قتلنا نحو عشرة آلاف عربي في هذه الثورة هذا الصيف. ولا يمكننا أن نأمل الحفاظ على هذا المعدل: إنها بلاد فقيرة، سكانها قليلون..».

لم تؤثر الإصابات العراقية بالإنكليز فلم يتحركوا، ولكن حين أضاف لورانس كلمة عن التكاليف المالية التي يتحملها دافع الضرائب الإنكليزي أصاب ذلك الهدف. أضاف لورانس في رسالته يقول: «إلى متى سنسمح بتضحية ملايين الباوندات، وآلاف الجنود من قواتنا، وعشرات الآلاف من العرب باسم حكومة استعمارية..». وجاء الجواب سريعاً، فتحت قيادة ونستون تشرشل غيرت بريطانيا مسارها، أو أنها في الأقل غيرت المساحيق التي تطلي بها وجه حكمها. جاءت بعض خطواتها شبيهة بشكل خارق للعادة بما قامت به أمريكا منذ غزونا العراق في عام ٢٠٠٣. **أولاً**، أعطى الإنكليز للعراقيين واجهة من واجهات الحكم الذي يديره أهالي البلد يقوم على نموذج حكومتهم، **ثانياً**، أعطوا الشرعية لهذا النظام الجديد بإجراء نوع من الانتخابات؛ **ثالثاً**، شمروا عن سواعدهم لكسب ما يكفي من الأهالي لدعم النظام؛ **ورابعاً**، أسسوا جيشاً عراقياً لحماية البلاد.

وضعت هذه الخطوات قالباً يجري العمل بموجبه لنصف قرن قادم في العراق، وبما أن هذه الخطوات يمكن مقارنتها بما تقوم به أمريكا اليوم في العراق، فهي تنبئنا لماذا نجد لدى العراقيين مواقف ـ وذكريات ـ تصيبنا بالدهشة في غالب الأحيان. إن علينا أن نفهمها، لذا فلننظر باختصار بالسياسات البريطانية الأربع المذكورة.

إن الواجهة السياسية التي أقامها الإنكليز تضمنت تنصيب ملك اختارته بريطانيا وتشكّلت حكومته من وزراء عراقيين بموافقة الإنكليز. كان لدى كل وزير منهم مستشار إنكليزي وعلى الوزير تنفيذ مشورته. وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، عندما استبدلت ملكية على الطراز البريطاني بحكومة على الطراز الأمريكي، كان ذلك هو بالضبط ما قام به پول بريمر، فلكي تبدو الحكومة الملكية حكومة ديمقراطية على الطراز الغربي المعهود كتب الإنكليز دستوراً بليغاً في لغته، وأنشأوا محاكم قانونية، ورتبوا الأمور لإجراء انتخابات. لقد فعل بريمر الشيء ذاته في سلطة الائتلاف المؤقتة.

في البداية عملت الحكومة الملكية العراقية، التي أسسها الإنكليز بشكل يبدو أنها حكومة أهالي البلاد، على مواجهة المخاوف العراقية بأن الإنكليز كانوا يخططون لحكم العراق. ولكن العراقيين لم يخدعوا طويلاً، فما إن مضت السنوات حتى ثبت أن تلك المخاوف كانت في محلها، ففي مكاتب أولئك العراقيين الذين اختارهم الإنكليز كوزراء كان المسؤولون الإنكليز موجودين وراء الستار على الدوام، كما كانت لديهم دائماً الوسائل لتكون مشورتهم قيد الاتباع من قبل أولئك الوزراء.

إن تأسيس تلك الحكومة وإنشاء برلمان وطني وحتى إجراء الانتخابات والتي جرت كلها باسم «الديمقراطية» قد أدت إلى دق إسفين بين الطائفتين السُنيَّة والشيعة. وكان الشيعة قد قاموا بدور رئيسي في ثورة العشرين وكان بينهم بعض الزعماء من المنسجمين مع الثقافة الغربية وعلى وئام مع الموظفين البريطانيين، إلا أن الإنكليز وبسبب دور الشيعة في ثورة العشرين نظروا إليهم بعين الريبة، فتوجهوا نحو السُنَّة بشكل يكاد أن يكون كاملاً لتأليف الحكومة. ولكن الإنكليز أدركوا أن استبعاد الشيعة لا يؤدي إلا إلى استقرار مؤقت. كانوا يعرفون أن عليهم في المدى الطويل أن يكسبوا ما يكفي من الزعماء الشيعة ليسيطروا على جالياتهم. كان عليهم أن يفسحوا المجال لدخول الشيعة إلى البرلمان الجديد. لم يكن البرلمان ذاته مهماً جداً، ومع ذلك فقد كان من الحصافة التأكد من ألا يصبح منبراً للشقاق كما

كان البرلمان الهندي. كان من الضروري، أن تُضمّن مسايرة أولئك الذين انتخبوا للحكم البريطاني. وهكذا وفي مرحلة لاحقة وحاذقة جرى تنفيذها بتؤدة من مراحل فرض سيطرة تمنح لأولئك المذكورين آنفاً، شجع الإنكليز على إحداث ما يرقى إلى ثورة اجتماعية لم تزل آثارها باقية حتى اليوم الحاضر.

كانت هذه الثورة الاجتماعية موجهة نحو المجتمع العشائري العراقي. والعشائر تقليدياً تتسم بالمساواة والحياة البسيطة المشاعة للجميع. ورؤساؤها لم يكونوا حكاماً على رؤوس أفراد العشيرة وإن كانوا مستشارين محترمين ولهم مضايفهم التي تحظى بالتبجيل. كما إنهم لم يكونوا في العادة أثرياء لأن أراضي العشيرة لم تكن ملكاً خاصاً لهم.

كانوا «أوائل بين متساوين» بالمعنى الحرفي لهذه الجملة. إن هذا جعلهم أقل اعتماداً عليهم مما كان يريده الإنكليز أو أقل مما يحتاجه العراقيون بنظرهم. لذا لجأ الإنكليز إلى «ترفيع» رؤساء العشائر إلى مرتبة «شيوخ» (وكانت كلمة ترفيع هي التي استخدمت آنئذٍ) علماً أن كلمة شيوخ تمثل موقعاً غريباً على العشائر العربية. وفي الوقت عينه سعى الإنكليز، بمساعدة المرابين في المدن وكذلك بتدخل من القوات الحكومية عند الضرورة، إلى تحويل أبناء العشائر الشيعة إلى عبيد. إن مشايخ العشائر الذين جرى تنصيبهم في ذلك الوقت استولوا على الأراضي التي كانت ملكاً عشائرياً، فغدوا بذلك أغنياء وأخذوا بدعم الحكومة السُنيَّة التي يسيطر عليها الإنكليز. إن هذا النقلة قد تركت بقية باقية من الخوف والكراهية، وهي التي تفصح عن نفسها اليوم بالهجمات التي يشنها العراقيون ضد المتعاونين مع الأمريكيين.

كذلك كان من الضار بالعافية المدنية للعراق أن السياسات التي سارت عليها الحكومة التي رعاها الإنكليز، والمفترض أنها كانت حكومة ديمقراطية وتمثيلية، قد أفسدت تلك المفاهيم ذاتها. لقد أصبحت كلمة «الديمقراطية» كلمة مشبوهة، فبالطريقة التي طبقت فيها باتت تعني الفساد والامتيازات غير العادلة، والاستغلال. ترتب على ذلك انصراف الناس عن المشاركة في الحكومة، فأدى ذلك إلى أن يدفع العراق ثمناً رهيباً على مدى نصف قرن كامل. وهو ما زال يدفع هذا الثمن. إن الإداريين الأمريكيين، وهم جاهلون بهذا الجزء من تاريخ العراق، قد أصابتهم الحيرة أمام شك العراقيين حين يحدثونهم عن الديمقراطية.

كانت الكلفة في المدى البعيد كلفة عالية للسياسات البريطانية، أما في المدى القصير نسبياً فإن وجهة نظر الإنكليز كانت تقول إن النظام العراقي يعمل عملاً

حسناً، فقد كان النظام العام بخير، والاقتصاد ينمو تدريجياً، والجميع يتكيف مع النظام الجديد. وبالتدريج أخذ الإنكليز يتوارون عن الأنظار بذكاء، فسحبوا قواتهم المسلحة إلى قواعد بعيدة، ولكن طائرات القوة الجوية البريطانية كان بوسعها أن تسقط القنابل أو الغازات السامة، كما كان بوسع الوحدات العسكرية الآلية المزودة بالرشاشات أن تشن انطلاقاً من تلك القواعد غارات للبحث عن بعض المواقع المعادية وتدميرها، كما كانت تقف على أهبة الاستعداد لكي تتولى السيطرة إذا أحدثت لها الحكومة العراقية المتاعب. كانت القواعد البريطانية بمثابة القبضة الحديدية داخل القفاز. إن أمريكا اليوم تبني في الأقل أربع قواعد ضخمة بعيدة استعداداً لجعلها قواعد انطلاق لعمليات عسكرية تشنها قوتها الجوية وأرتال قواتها الآلية الخاصة. إن هذه القواعد تبدو لبعض الأمريكيين وكأنها طريقة حاذقة لإبعاد قواتنا عن الأنظار، وبالتالي إبعادها عن الخطر، وفي الوقت عينه إبقاءها جاهزة للعمل عند الطلب. بيد أن العراقيين، وهم يتذكرون العهد البريطاني، ينظرون إلى سياسة القواعد الأمريكية بفزع. حبذا لو تدبّر الأمريكيون الحقيقة التي مفادها أن بناء القواعد الأمريكية الضخمة في السعودية ساعد على توليد الغضب الذي جعل أسامة بن لادن يتحول من مليونير مدلل إلى إرهابي ديني.

إن إنشاء القواعد الأمريكية في العراق ينم عن احتلال دائم. إن العراقي الذي يسمع تصريحات الحكومة الأمريكية يعي بالتأكيد أن حكومة بوش تنظر في أمر البقاء لسنين قادمة. وقد أشارت وزيرة الخارجية رايس إلى أن تدخلنا في العراق هو «التزام لمدى أجيال». إن ما يؤكد ذلك فعلياً على الأرض في بغداد هو البناء الجاري لمجمع السفارة الأمريكية الجديد في المنطقة الخضراء الذي تقدر كلفته بما لا يقل عن مليار دولار والذي سيضم بلدة صغيرة فيها ثلاثمئة دار وثكنات كبيرة لمشاة البحرية وإحدى وثلاثين بناية أخرى. سيكون لهذه البلدة منظومتها الخاصة بها للكهرباء والماء والمجاري، فليس من المستغرب إذاً أن نجد أن معظم العراقيين يرون أن الولايات المتحدة لن تنسحب من العراق إلا إذا أجبرت على ذلك. وقد يجد هذا تفسيراً له في استطلاع الرأي الذي أجرته بشكل مشترك مجلة *USA Today* ومحطة CNN ومؤسسة غالوب، فأظهر ذلك الاستطلاع أن ٨٠ في المئة من العراقيين لا يعتبرون الأمريكيين «محررين» بل محتلين، وأن ٨٨ في المئة من السُنَّة العرب المسلمين يؤيدون شن هجمات عنيفة ضد القوات الأمريكية.

كان الإنكليز، شأنهم شأن الأمريكيين اليوم، يضعون الكثير من التشديد

على تحقيق «الأمن»، فبادروا إلى تأسيس جيش عراقي. ثمة أسباب تدعو إلى ذلك. إن الحكم بواسطة الأهالي هو أرخص ثمناً من الحكم بواسطة أجانب يجلبون من الخارج. كان الإنكليز كذلك يعتقدون، كالأمريكيين الآن، أن القوات الأهلية المحلية ستحظى بعدم شعبية أقل درجة مما يحظى به الأجانب. إن هذا الافتراض مشكوك فيه بدرجة أكبر، فلئن جرى تصور القوات الأهلية المحلية على أنها من صنائع الأجانب، فإنها ستكون عرضة لمعارضة أشد عنفاً من معارضة الأجانب أنفسهم. إن ما يسمى بـ «العرقنة» على وزن «الفتنمة»، يهدد أساس التمرد الوطني ذاته، لذلك فإن المتمردين يعتبرون المشاركين المحليين من أهل البلاد في نظام حكم يسيطر عليه الأجانب خونة. ولذا لا يكاد يمر يوم واحد في العراق من دون وقوع هجوم من المتمردين على مركز للشرطة أو موقع للجيش. كما إن القوات العراقية، حينما يراد منها دعم السياسة التي تضعها أمريكا، فهي توضع موضع اختبار، غير أننا نجدها في الغالب ترفض القتال أو تنضم إلى المتمردين، ففي المعارك الكبرى التي وقعت في مدن الموصل والفلوجة والنجف والبصرة نجد أن تلك القوات غالباً ما تختفي من الوجود. إن المعلقين الأجانب يضعون اللوم في العادة بشأن عدم فعالية القوات الأهلية المحلية على سوء التدريب أو عدم كفاية المعدات اللازمة. إن هذه العوامل قد تؤدي دوراً، ولكن المؤكد أن لدى تلك القوات مواقف معينة لا يغيرها حصول التدريب المطلوب طالما ظل الأجانب في العراق.

حين شعر الإنكليز بالإحباط عندما لمسوا عدم استعداد العراقي العربي لمقاتلة العراقي العربي الآخر، فإنهم عملوا على تجنيد قوات أخرى من إحدى الإثنيات في العراق، ووقع اختيارهم على الآثوريين. سميت تلك القوات بـ «الليفي» ووضعت على قدم المساواة مع الجيش العراقي الذي شكله الإنكليز. وبطبيعة الحال اعتبر العراقيون أولئك الآثوريين من صنائع الإمبرياليين، فما إن حصلوا على شيء من الاستقلال حتى كان من أول أعمالهم الانقضاض على الآثوريين وإبادتهم. أما اليوم، وإذ يجد الأمريكيون أنفسهم في مواجهة المشكلة ذاتها التي واجهها الإنكليز، فإنهم لجأوا إلى القوات الكردية شبه العسكرية التي تسمى «البيشمركة» لمساعدتهم على القتال ضد المتمردين العرب. ولا مناص من أن تسهم هذه السياسة في التوترات الإثنية القائمة اليوم وأن تجعل العراق أقل استقراراً.

والأهم بالنسبة إلى عافية المجتمع العراقي هو أن تأسيس قوات الأمن هو أمر سريع وبسيط نسبياً مقارنة بتأسيس مؤسسات مدنية من شأنها أنّ تحدث التوازن.

كان الجيش في العراق، في ثلاثينيات القرن الماضي، وكذلك في الخمسينيات والستينيات بعد ذلك هو المنظمة الفاعلة والقوية والمتحركة الوحيدة في البلاد. كان الجيش يعتبر نفسه المؤسسة الوطنية «الصافية» الوحيدة في الوطن والمدافع القدير الوحيد عنه، ولذلك قام هذا الجيش المرة تلو الأخرى بالإطاحة بحكومات مدنية لم يكن راضياً عنها، أو من جراء الطموح المتزايد لدى قادته. والأهم من ذلك أن الجيش حال دون تنامي قضاء مستقل وبرلمان انتخابي تمثيلي وصحافة حرة مهما كان ذلك التنامي ضئيلاً. وبالتالي كان المجتمع العراقي ينتقل، مطوِّفاً في ظلمة الأحداث، من دكتاتورية عسكرية إلى أخرى تليها من دون الحصول قط على فرصة لتشكيل مؤسسات متماسكة أو حتى على فرصة لتكوين العادات المألوفة لمجتمع مدني. وهكذا فإن السياسة البريطانية أقامت الأساس ـ من حيث لا تدري بالتأكيد ـ الذي قام عليه استبداد صدام حسين. إن التشديد الأمريكي الحالي على تحقيق «الأمن» بتأسيس جيش عراقي يجعلنا بلا شك نعتقد أن هذا النمط سيعيد نفسه. إن بناء جيش عراقي جرار جديد الآن سيكون مرة أخرى عقبة كأداء أمام استقرار العراق وحريته.

تُرى هل لدى العراق فرصة لتحقيق الاستقرار والحرية؟ ثمة عدد من المراقبين لا يظنون ذلك. إن مجرد كتابة دستور وإجراء انتخابات من غير المحتمل بالتأكيد أن تحققهما، ولكنّ هناك تقليد عراقي قديم يَعِد خيراً في هذا المجال، فقبل دخول الإنكليز إلى بغداد كانت كل حارة وقرية في العراق تتولى بنفسها المسؤولية عن التعليم والصحة العامة وحفظ النظام العام، إضافة إلى إدامة المساجد والكنائس والمعابد اليهودية، لا بل حتى تخمين الضرائب وجبايتها كانت من شؤون الجاليات المحلية. وقد شعر الإنكليز بأن كل هذه الأمور تدار بشكل لا يتسم بالكفاءة، فسحبت تلك الفعاليات من أيادي السكان، حتى وإن كان بزعم تحسين الكفاءة فيها، فكبتوا من جراء ذلك ما كان يعد نوعاً من الديمقراطية. ومع أن ذلك التقليد في المشاركة الشعبية في الشؤون العامة كان ضعيفاً إلا أنه لم يمت. إنه قد يقدم إلى العراق أفضل الأمل بالمستقبل لأن المكان الذي يبدأ العمل منه هو الجذور. إن الديمقراطية هي، قبل كل شيء آخر، عملية تعلّم، وما لم يبدأ الشعب العراقي بإدارة شؤونه بنفسه، فلن تمد الديمقراطية جذورها بشكلها المقبول والقابل للحياة.

لم يقم الإنكليز بمساعدة العراقيين على التعلّم، لا بل إنهم في واقع الحال عارضوا التعليم. كان المندوب السامي البريطاني قد قدم تقريراً عن العراق إلى

عصبة الأمم جاء فيه: «في هذه البلاد ليس من المرغوب فيه ولا من الأمور العملية أن يجري تقديم تعليم ثانوي إلا لقلة مختارة». وبعد عشر سنوات من الحكم البريطاني للعراق، أي في عام ١٩٣٢، كان عدد طلاب المدارس الثانوية في البلاد يبلغ ألفي تلميذ فقط، ولم يكن هناك وجود لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي. وفي الفترة اللاحقة من الحكم البريطاني غير المباشر مضى من الزمن خمس وعشرين سنة أخرى قبل أن يبلغ عدد طلاب المدارس الثانوية أربعة عشر ألف تلميذ. وحتى عام ١٩٥٠ كان عدد العراقيين من ذوي المهارات المتخصصة في الطب أو الهندسة يعد على أصابع اليد الواحدة. كان هناك عدد أكثر من الذين يدرسون فروع الإنسانيات، ولكنهم لم يجدوا مجالاً لممارسة اختصاصاتهم إلا في التدريس.

واليوم نجد حتى أولئك العراقيين الذين يمقتون صدام حسين يسجلون له قيامه بتغيير تلك السياسة التي وضعها الإنكليز وتولى صنائعهم العراقيون تنفيذها. إن حكم البعث على فظاعته من عدة وجوه قد ساند التعليم، بحيث كان هناك ملايين العراقيين يتلقون تعليمهم ويجدون مجالاً لممارسة مهاراتهم العصرية في المجتمع الذي ساعد صدام حسين على خلقه. أما في حقل الرعاية الصحية على سبيل المثال، فقد كانت هناك في العراق عشية حرب الخليج عام ١٩٩١ شبكة من مراكز الرعاية الصحية يبلغ عددها (١٨٠٠) مركز صحي تطبق نظاماً يعتبر من أكثر هذه الأنظمة تقدماً في الشرق الأوسط. كان يعمل في هذه المراكز أكثر من عشرة آلاف طبيب، وتقدم فيها الخدمات مجاناً. لعل معظم العراقيين اليوم سيقولون أن بودهم العودة إلى سياسة التحديث التي طبقها صدام في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، ولكن بالطبع من دون استبداده.

إن العراقيين الذين يتطلعون إلى الأمام يتهيبون من أولئك الذين قد يسيرون على الخطى التي يسير عليها الأنغلو ـ أمريكيون، فالأكراد على وعي تام بالعداوة التي يكنها الأتراك الذين عاملوا «أكرادهم» بوحشية كبيرة، فقتلوا أكثر من ثلاثين ألفاً منهم في ثمانينيات القرن الماضي، ومحوا قرى كاملة من الوجود، ورفضوا السماح للأكراد بحق استعمال لغتهم الخاصة بهم. وقد قام الأتراك بين الفينة والأخرى بغارات في كردستان العراق للتفتيش عن مواقع خصومهم هناك وتدميرها. كما إنهم تحالفوا مع الأقلية التركمانية العراقية التي تؤلف نحو ثلث سكان كركوك لمنع الأكراد من الاستيلاء على تلك المدينة ذات الحقول النفطية الكبرى. يضاف إلى ذلك أن الأتراك قد عقدوا العزم على الحيلولة دون إقامة دولة

كردية مستقلة في شمال العراق والتي يعتقدون أنها ستشجع على انشقاق الأكراد الذين يعيشون في تركيا.

أما العرب السُنَّة، فعلاقاتهم مع العرب الآخرين متذبذبة بين المحبة والكراهية، ففي عام ١٩٦١ ادعى عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء من العراق. ولم يكن هذا الادعاء جديداً، فإن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ١٩٢١ كانت تعتقد أن البريطانيين قد «سرقوا» الكويت من العراق. هذا وقد كان من المقلق للعراقيين في زمن قاسم ظهور ائتلاف لدول عربية أخرى برئاسة الزعيم المصري القومي العربي جمال عبد الناصر يرمي إلى منعهم من ضم الكويت. إن بعض العراقيين يتخوفون حتى في الوقت الحاضر من أن كلاً من الأردن وسوريا تتوق للسيطرة على العراق.

أما شيعة العراق، فمع أنهم غالباً ما يعتمدون على الإيرانيين ويتحالفون معهم ثقافياً ودينياً، ولكنهم أظهروا مراراً وتكراراً عزمهم على الدفاع عن العراق تجاه إيران. كان هذا موقفهم حتى أيام صدام حسين والذي كان عدد كبير من جيشه ومن ضباطه في الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) من الطائفة الشيعية.

وباختصار فإن الأكراد والسُنَّة العرب والشيعة العرب يشتركون في الخوف من دول الجوار، ويدركون أن اشتراكهم في الانتماء إلى العراق لم يكن مريحاً، غير أن أي شيء آخر قد يكون أسوأ مآلاً.

إن ثروات النفط العراقية ستزيد من الضغوط على المجموعات الإثنية والدينية في العراق. كان النفط على مدى قرن من الزمان نعمة ونقمة للعراق. لقد بدأت الصناعة النفطية فيه بنوع من التلاعب العجيب الغريب، الدبلوماسي والتجاري، في ما بين الدول الأوروبية، فقد منح أول امتياز للتنقيب عن النفط في ما أصبح يعرف بالعراق إلى شركة إنكليزية ـ ألمانية بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٤، أي بأقل من شهرين على إعلان الدولتين الحرب إحداهما على الأخرى. من ثم، وفي خلال الحرب العالمية الأولى، وكجزءٍ من أشد المفاوضات الدبلوماسية عناءً في العالم اتفق الإنكليز والفرنسيون على أن ما سيصبح في ما بعد شمالي العراق سيذهب إلى فرنسا. ولكن ما إن شمّت الشركات البريطانية رائحة النفط قرب كركوك حتى جعلت حكومتها تمارس الضغط على فرنسا لكي تتنازل عما كانت قد حصلت عليه. وما كان لفرنسا أن تتنازل عن شيء لأنها لا هي ولا بريطانيا كانت تمتلك تلك المنطقة في واقع الأمر، إذ كان الجيش العثماني ما زال يحتل المناطق التي

فيها حقول النفط المحتملة. ولهذا فإن الإنكليز لم يعيروا اهتماماً للهدنة التي كانوا قد عقدوها للتو مع تركيا وقاموا بطرد الأتراك منها. ولغرض إلقاء تركيا خارج العملية وافق الإنكليز على أن تتسلم تركيا عشرة في المئة من أي نفط يكتشف هناك، ولمدة خمس وعشرين سنة، كما وافقوا تلطيفاً للأمر الواقع بالنسبة إلى فرنسا على أن تتلقى هذه الأخيرة ما يقارب الربع من أي نفط قد يعثر عليه. وبالطبع لم يجرِ التشاور مع أي أحد من العراقيين خلال تلك المفاوضات، لا بل ولا حتى مع أيِ أحد آخر، لمدة أربعين سنة قادمة.

إن أمريكا، بعد أن ضمنت حصتها من نفط العراق، حصلت كذلك على مشاركة في مسألة الحفاظ على الهيمنة البريطانية في العراق، ففي عهد الرئيس آيزنهاور عقدت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاً عسكرياً وسياسياً يعرف باسم «حلف بغداد» مع الحكومة العراقية التي كان يرأسها رجل بريطانيا الموثوق نوري السعيد والمكروه من عموم العراقيين. كان السعيد وملك العراق [فيصل الثاني] قد أطيح بهما في عام ١٩٥٨ من قبل الجيش العراقي بزعامة الجنرال عبد الكريم قاسم[٣].

إن ذلك الانقلاب فتح على ما بدا في ذلك الحين عصراً جديداً من الحرية للعراقيين، ولكن ذلك الأمل قد تلاشى قبل أن يتحقق. لم يكن الجيش مهتماً بالحرية بل بالسلطة فقط. لم تعثر الحكومة الجديدة على أساس تبني عليه إجماعاً وانزلقت إلى نظام استبدادي بغيض. وقد أطيح بتلك الحكومة بدورها، فباتت السياسة العراقية مرةً أخرى، كما كانت عليه في ثلاثينيات القرن الماضي، مباراة في لعبة الكراسي الموسيقية. وبعد سلسلة من الانقلابات الدامية كان الفائز هو مجموعة من المتآمرين الذين كانوا يؤلفون حزب البعث الذي سرعان ما سيطر عليه صدام حسين.

ثمة أمر لا يجري البحث فيه كثيراً الآن، ففي خلال رئاسة ريغان وفي بدايات حكومة جورج بوش الأب كان لدى الحكومة الأمريكية علاقات وثيقة وداعمة لصدام. أما السبب فهو أنه في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ شن العراق حرباً على عدو أمريكا، الإسلامي الأصولي الثوري آية الله الخميني، وكان أنصاره قد أطاحوا

(٣) كان جورج ماكغفرن (George McGovern) ذلك اليوم في العراق وهو يومئذٍ نائب شاب في الكونغرس الأمريكي، وقد شهد جثة الملك [كذا] ورئيس الوزراء تسحلان في شوارع بغداد. [ليس الملك، وإنما المقصود وليّ العهد الأمير عبد الإله] (الناشر).

بحليف أمريكا، حكومة الشاه في إيران. إن وجود عدو مشترك جعل العراق والولايات المتحدة يدخلان في سلسلة من العلاقات تبدو عند النظر إلى الماضي مذهلة جداً. كانت أمريكا مصممة على ألا يخسر صدام الحرب. وقد بدا خلال عام ١٩٨٣ أنه قد يخسرها، إذ بلغ عدد الجنود العراقيين الذين قتلوا في الحرب أكثر من مئة ألف وبلغ عدد الجرحى ضعف ذلك، وكانت القوات المسلحة الإيرانية على وشك أن تحقق اختراقاً. لهذا قامت الحكومة الأمريكية بتزويد صدام بأحدث الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية والتي تبين مواقع القوات الإيرانية وتحركاتها، الأمر الذي قلب الوضع رأساً على عقب لصالح العراق. إضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة الأمريكية أو أقرضت نظام صدام حسين أموالاً وغذاءً كان من المحتمل من دونها أن ينهار الاقتصاد العراقي. كما إنها زوّدت أو رتبت مع آخرين تزويد قوات صدام المسلحة بالقنابل العنقودية وكذلك بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية بمعداتها وذخائرها، لا بل إنها قدمت بعض المساعدة نحو حصول العراق على سلاح نووي. وأخيراً أرسل الرئيس رونالد ريغان مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط، دونالد رامسفيلد، إلى بغداد في إظهار علني لتأييد صدام.

صحيح، كانت هناك خلافات في تلك الفترة، ولا سيما بشأن استخدام الغازات السامة ضد القوى الكردية (التي جعلت صدام غير شعبي في أمريكا) وبشأن دعمه للكفاح الفلسطيني من أجل الاستقلال (الذي جعله غير شعبي في أوساط المحافظين الجدد). ولكن العلاقات بين الحكومتين ظلت ودية إلى مدة سنتين بعد انتهاء الحرب مع إيران حينما انتهك صدام التحريم المطلق في شؤون الشرق الأوسط، وذلك بتهديده استمرار إمدادات النفط.

الفصل الثالث

آثار الغزو الأمريكي للعراق
واحتلاله على البلاد

بدأت العلاقة الأمريكية مع صدام بالانهيار في عام ١٩٩٠، بمواجهة دبلوماسية غامضة بشكل يثير الفضول، وتمثّلت في اجتماعه مع السفيرة الأمريكية في بغداد. في ذلك الوقت كانت حكومة صدام قد أفلست، فنهاية الحرب مع إيران لم تأتِ بالفرج بل بالكارثة. كان العراق بحاجة إلى استئناف برامج الأعمال الاجتماعية والعامة الواسعة جداً، والتي كانت قد أنعشت المجتمع العراقي وأغنت مؤيدي صدام، ولكن ما إن هزمت إيران حتى فقدت الدول العربية التي أقرضته الأموال لقتالها الإرادة اللازمة للاستمرار، فالكويت لم تطالب بتسديد قروضها الحربية فقط، بل إنها عملت على تخفيض سعر النفط وذلك بزيادة الإنتاج، فانخفض ذلك السعر من ٢١ دولاراً للبرميل الواحد في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ إلى ١١ دولاراً للبرميل بعد ستة أشهر من ذلك. كان بوسع النظام العراقي أن يبقى على قيد الحياة بالسعر القديم، ولكنه لا يستطيع ذلك بالسعر الجديد. كان عمل الكويت ذاك بمثابة تهديد بالقتل. وما إن انتشرت إشاعات التآمر للإطاحة بصدام حتى بدأ هذا بالخوف على حياته.

لم يكن هذا «الإغراق» للنفط الرخيص وحده هو الذي أدى إلى عدم شعبية الكويت لدى العراقيين. ولقد كان هؤلاء يعتبرون الكويت على الدوام كمخفر متقدم للإمبريالية البريطانية، كما إنهم يوجهون الاتهام بأنها انتزعت منهم من قبل الإمبرياليين الإنكليز. وهم يرون أن الطريقة التي رسمت بها الحدود قد خنقت العراق ومنفذه إلى الخليج الفارسي. كان العراقيون كذلك يشعرون بالغيرة، فالكويت ـ وهي دولة بحجم ولاية كونتكت الأمريكية وعدد سكانها أقل من عدد سكان مدينة دالاس في تكساس ـ قد غدت ذات غنى فاحش بعد أن بدأ إنتاج النفط فيها في الخمسينيات من القرن الماضي. لم تكن الكويت كما ينظر إليها من بغداد سوى أنها حقل نفطي ضخم تعلوه المصارف المليئة بالنقود. كانت هذه الموجودات جوهرية بالنسبة إلى بقاء العراق في الحرب مع إيران، كما إن صدام ظن أنها المفتاح لبقاء نظامه نفسه. ولغرض حل قضية الديون ومسألة مستوى إنتاج النفط اتجه صدام نحو الملك حسين عاهل الأردن وحسني مبارك رئيس جمهورية

مصر والملك فهد ملك العربية السعودية. عرض هؤلاء الوساطة ولكن الكويت رفضت ذلك. كان صدام في وضع وكأنه يعدّ أيامه. سيطر عليه الغضب والخوف فقرر الاستيلاء على حقول النفط ونهب البنك الذي يدعى الكويت.

وقبل أن يقدم صدام على ذلك أقدم بحصافة على التعرف على رأي الولايات المتحدة. كانت الإشارات التي تلقاها إشارات محايدة على أقل تقدير، ففي واشنطن قال متحدث بلسان وزارة الخارجية: «ليست لدينا أية معاهدات دفاع مع الكويت، ولا يوجد أي التزامات دفاعية أو أمنية خاصة تجاهها». وللتأكد من ذلك والاطمئنان بأن ما سمعه من هذه التصريحات كان صحيحاً قام صدام باستدعاء السفيرة الأمريكية في العراق، أبريل غلاسبي. كان الذي يريد أن يعرفه هو موقف حكومتها من القضية الكويتية ـ العراقية. ربما أن تصريحاً واضحاً وقوياً مفاده أن أمريكا ستحمي الكويت كان من شأنه أن يوقف صدام عند حده، ولكن السفيرة لم تقدم له هذا التصريح. والغريب أن رأي الحكومة الأمريكية كان يفيد بأن القضية هي ليست المال أو النفط وإنما هي شريط صغير من الصحراء مختلف عليه على الحدود بين الكويت والعراق. قالت السفيرة الأمريكية لصدام وهي تتناول هذه القضية وتنفيذاً لتعليمات واضحة من واشنطن إن أمريكا لا تتخذ موقفاً بصدد منازعات الحدود بين الدول العربية. إن رسالة السفيرة هذه قد جرى تأكيدها مجدداً من قبل مساعد وزير الخارجية الأمريكية في شهادة له أمام لجنة في الكونغرس بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٠. ظن صدام أنه رأى ضوءاً أخضر فقام يوم ٢ آب/أغسطس بإصدار الأمر لجيشه بغزو الكويت، فتغلب هذا الجيش سريعاً على القوات الكويتية، وأعلن صدام أن الكويت هي «مرة أخرى» محافظة من محافظات العراق.

كانت الاستجابة الأمريكية، العلنية في الأقل، هي الاستغراب. وفي تعليقها في ما بعد على هجوم صدام قالت السفيرة غلاسبي إنه لم يكن هناك أحد في الحكومة الأمريكية يظن أن صدام سيستولي على الكويت بأسرها، ولكنه سيأخذ فقط الشريط المتنازع عليه (والمفترض أن حكومة بوش الأب ستتيح له أن يأخذ ذلك الشريط فقط). ولكن صدام لم يسمع أي شيء يشير إلى هذا الموقف: لقد افترض أن الولايات المتحدة ستحتج ولكنه سيكون احتجاجاً شكلياً فقط؛ من ثم فإن أمريكا والدول الأخرى ستقبل بالواقع الجاري على الأرض.

من المفهوم في الشرق الأوسط أن الدوافع تؤخذ على أسوأ معانيها، لهذا ظن عدد من الناس أن حكومة بوش الأب قد نصبت فخاً لصدام. إن هذا الأخير كان

مندهشاً بالتأكيد من سرعة رد الفعل الأمريكي ووضوحه. لا بل إن البعض رأى أن رد الفعل ذاك كان قد أعد سلفاً. لقد حصلت الولايات المتحدة في الحال على قرار صدر من مجلس الأمن يطالب بانسحاب العراق. أما اشتراك الاتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة باستنكار الغزو الذي قام به صدام فكان نذيراً بشرٍ مستطير للعراق. من ثم تتابعت محاولات مرتبكة لتهدئة الأزمة، فقدمت مقترحاتٌ من قبل العراق وروسيا والدول العربية المختلفة وفرنسا ويوغوسلافيا لكي تُرفض جميعها من قبل الولايات المتحدة. وقد قيل في ما بعد إنّ الجنرال كولن پاول، وكان آنئذٍ رئيساً للأركان المشتركة، قد حبّذ إعطاء الحكومات العربية مهلة ستة أشهر لإعداد حل للأزمة العراقية ـ الكويتية. كان موقف كولن پاول هذا معروفاً لعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، بضمنهم السناتور سام نن عن ولاية جورجيا وله نفوذه وكان رئيساً للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ. قام هذا بتقديم البديل الذي عرضه كولن پاول إلى المجلس المذكور في مقابل طلب الحكومة بالحصول على تخويل بشن الحرب فوراً. وكانت نتيجة التصويت في المجلس الموافقة على طلب حكومة بوش لصالح الحرب بأغلبية صوت واحد فقط إلا إذا انسحبت القوات العراقية من الكويت في الحال.

واستعدت الولايات المتحدة للحرب. كانت الخطوة الأولى خطوة لوجستية، وهي جعل السعودية «تطلب» تمركز القوات الأمريكية في بلادها (كان تطفل تلك القوات على «الأراضي المقدسة» الإسلامية، كما شهدنا، هو العمل الذي أغضب الإسلاميين الأصوليين مثل أسامة بن لادن ووضع الأساس لتصاعد الإرهاب الأصولي الإسلامي). عند نهاية السنة كانت أمريكا قد حشدت ربع مليون جندي تقريباً، وألف طائرة في الأقل، وثلاثين سفينة بحرية مزودة بالصواريخ على مقربة من العراق. وتم إلزام الحلفاء ـ بضمنهم دول عربية أخرى وتركيا ـ بالمشاركة، أو جرى إقناعها أو رشوتها. وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ وبمطالبة من الولايات المتحدة أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يخول «اتخاذ كل الوسائل الضرورية» لإجبار العراق على الخروج من العراق، ووضع تاريخاً محدداً هو الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ للامتثال للقرار. رفض صدام الإذعان لذلك. ربما كان يرجو أن الائتلاف البغيض الذي رصفته أمريكا رصفاً سيأخذ بالانفراط. إنه كان يعتقد اعتقاداً جازماً أنه إذا استسلم فسيطاح به ويقتل من قبل جيشه.

بدأ الهجوم الأمريكي في ١٧ كانون الثاني/ يناير، وكان أكبر ضخامةً من أي عملية عسكرية سابقة في التاريخ. لقد قصف العراق بثمانية وثمانين ألف طن من

القنابل التي أسقطت بموجة على أثر موجة من الطائرات التي قامت بمائة ألف طلعة جوية، إضافةً إلى نحو ثلاثمائة صاروخ. لم يكن الجيش العراقي قادراً حتى على حماية نفسه بوجه القوة الأمريكية الماحقة. كانت المقاتلة أشبه بـ «الرمي لصيد الديك الرومي» ـ كما كان الوصف السائد آنئذٍ ـ منها بحرب. قام العراقيون، وهم في غمرة غضبهم العقيم، بالتنفيس عن إحباطهم وغضبهم من الكويت بإشعال النيران في حقول النفط فيها. ولكن ذلك التحويل عن مجرى المعركة لم يوقف الأمريكيين عن القتال. وهكذا استسلم صدام في ٢٧ شباط/فبراير، وأمر الرئيس بوش بوقف إطلاق النار، الأمر الذي أثار حفيظة مستشاريه من المحافظين الجدد.

أنهى قرار صدام تلك الحرب الأمريكية ـ العراقية، ولكن ذلك خلق كذلك ظروفاً لنشوب حرب أهلية فظيعة. قام الشيعة من سكان جنوب العراق الذين خضعوا للقمع طويلاً بثورة بتشجيع من الولايات المتحدة. ولأسباب لم تزل غير واضحة، قامت الولايات المتحدة، بعد تحريضها الشيعة على الانتفاض، بالسماح لجيش صدام بمهاجمة الشيعة بالسمتيات الحربية ومرور أرتاله المدرعة من خلال الخطوط الأمريكية، وليس هذا فقط بل إنها عملت على حماية أكداس السلاح من الوقوع بأيدي الثوار الذين كانوا يحاولون الحصول على وسائل للدفاع عن أنفسهم. كانت النتيجة حدوث مذبحة شنيعة. وبحلول نهاية شهر آذار/مارس كان آلاف الشيعة قد قتلوا ودمرت ممتلكاتهم وقمعت انتفاضتهم. والأنكى، إن كان هناك ما هو أنكى، أن صدام قرر تنفيذ خطة طالما جرت دراستها من مختلف الحكومات العراقية: وهي تجفيف الأهوار والتي تقع في منطقة بحجم ولاية نيو جيرسي، وتتكون هذه الأهوار من مياه نهري دجلة والفرات بالقرب من شمالي البصرة. كان الغرض من ذلك في الظاهر هو توسيع الزراعة وتحسين الصحة، ولكن دوافع صدام الحقيقية كانت بلا شك هي حرمان الشيعة من ملاذهم الأخير. كان تجفيف الأهوار يماثل عملية نزع أوراق الأشجار في فييتنام. لقد كان ذلك كارثة بيئية وإنسانية معاً.

أما في شمال العراق فقد انتهز الأكراد كذلك فرصة حرب الكويت للقيام بانتفاضتهم. كان هدفهم الأهم هو حقول نفط كركوك التي ظنوا أن بوسعهم استخدامها كورقة للمساومة لتحقيق حكم ذاتي لهم. ولكن صدام بادر إلى مواجهتهم بأسرع مما تصوروا. ومع أن جزءاً كبيراً من جيشه مع كامل قوته الجوية كان قد دمِّر تماماً قام صدام بضرب الأكراد بقوة ساحقة. وحين حاولت المليشيا الكردية ذات الأسلحة الخفيفة أن تتراجع أغلقت تركيا الحدود بوجهها. إن تركيا

قد اتفقت مع صدام على الأقل بشأن القضية الكردية، ومبرر الاتفاق هو ضرورة سحق رغبات الأكراد بالاستقلال. ما إن شعر الأكراد باليأس حتى انسحبوا من كركوك نحو جبالهم، ليظلوا هناك خلال العقد التالي من القرن العشرين.

كان السؤال الذي طرحه المنتصرون هو: كيف يعاقب العراق وكيف يجري إضعافه؟ وللإجابة عن ذلك رتّب المنتصرون بقيادة الولايات المتحدة أن يفرض مجلس الأمن في نيسان/إبريل ١٩٩١ برنامجاً للعقوبات. وبموجبه كان على العراق أن يتخلى عن برنامجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وذلك تحت رقابة مفتشين دوليين، على أن يدعم عمل هؤلاء بالتهديد بضربات جوية عند عدم الامتثال. والأهم من ذلك من حيث آثاره على المجتمع العراقي أن البرنامج قضى بتجميد موجودات البلاد في الخارج، وبمنع الاستيراد (بما في ذلك الأغذية والدواء) ومنع التصدير (بما في ذلك النفط). إن الأمريكيين الذين حبذوا فرض العقوبات قالوا إن فرضها على العراق سيحول دونه ودون استرداد قدرته على شن الحروب وأنه قد يؤدي بالشعب العراقي أو بالجيش إلى الإطاحة بنظام صدام البغيض. أما المنتقدون للعقوبات فقالوا إنه أشد نظام عقوبات قسوةً يفرض على دولة منهزمة منذ أن هزمت روما قرطاجنة، لا بل إنها عقابية بدرجة أشد من العقوبات التي فرضت على ألمانيا أو اليابان المهزومتين في نهاية الحرب العالمية الثانية. وسرعان ما اتضح أنه لم يبق لدى العراق قدرة عسكرية يعتد بها دولياً، لذلك ربما لم تكن للعقوبات صلة ذات بال بقوة العراق، ولكن، وبما أن نظام الحكم كان من القوة والتصميم بما يكفي لحماية نفسه ولحماية منتسبيه، فإن آثار العقوبات ستقع على أفراد المجتمع الأضعف حالاً. إن نظام العقوبات، وإن خُفِّف بعض الشيء في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، قد ظل نافذاً حتى الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣، وأثر تأثيراً بالغاً على صحة جيل كامل من العراقيين.

وعلى الرغم من تطبيق نظام العقوبات فإن المؤن الغذائية قد تضاءلت بحيث إنّ ربع أطفال العراق ما بين الستة أشهر والخمس سنوات كانوا يعانون من سوء التغذية المزمن. إن هذا المعدل يقارن بمعدل بوروندي، البلد الإفريقي الذي خربته حرب دامت أكثر من عقد من الزمان. إن سوء التغذية المزمن يتجلى على الأخص في ما يسمى بـ «التأقزم» (أي أن الطفل لا ينمو بشكل يتناسب مع عمره) وفي ما يسمى بـ «التبدد» (أي أن يكون الطفل قليل الوزن بشكل مفرط قياساً إلى طوله وعمره). إن التأقزم والتبدد قد أصابا ربع أعداد الأطفال العراقيين. وبحلول عام ١٩٩٣ أدت العقوبات إلى وفاة ما يقدر بنصف مليون طفل عراقي.

وفي برنامج «ستون دقيقة» للأخبار التي تبثها فضائية CBS قيل لسفيرة أمريكا إلى الأمم المتحدة، مادلين أولبرايت، إن هذا العدد هو أكثر مما قتل في هيروشيما، وسئلت «هل هذا ثمن جدير بالدفع؟»، فأجابت: «إننا نظن أن الثمن جدير بالدفع».

إضافةً إلى سوء التغذية الواسع الانتشار أصيب عدد كبير آخر من العراقيين بشيء آخر من آثار الحرب. إن قنابل اليورانيوم المنضب التي استخدمتها القوات الأمريكية تركت آثاراً مميتة تتجاوز آثار القتال، ألا وهي زيادة عدد الإصابات بالسرطان زيادة كبيرة.

وفي عام ١٩٩٤ هوى العراق إلى القعر. إن الاقتصاد الحديث الذي أقامه صدام قبل الحرب المدمِّرة مع إيران وغزو الكويت الطائش قد أخذ بالتلاشي، إذ لم يكن بإمكان العراق أن يبيع منتجاته في الخارج، ولم يكن لديه المال لشراء ما يحتاج إليه من أقطار أخرى. لم يعد لدى المستشفيات حتى الصابون اللازم لغسيل أغطية الأسرّة ولم يعد من الممكن استعمال أجهزة التشخيص والعلاج المتقدمة جداً لعدم توافر قطع الغيار. وصار من غير الممكن الحصول على الأدوية المضادة للجراثيم كالبنسلين ولا على مواد التخدير لإجراء العمليات. حتى الضمادات بات يعاد استخدامها مراراً. إن أخباراً مفزعة عن هذه الظروف المريعة أخذت تنتشر في أوساط المنتصرين. وبدأت آثار سوء التغذية بشكل خاص تأخذ طريقها إلى العلن، وسوء التغذية هذا بالمعنى الحرفي هو مجاعة الشعب العراقي. وسرعان ما غدت هذه الأنباء شيئاً مريعاً بحيث تصاعد الضغط الشعبي من أجل إلغاء العقوبات. وكانت النتيجة برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٥.

فقد سُمح للعراق، تحت إشراف صارم من لجنة يرأسها عضو أمريكي تابعة للأمم المتحدة، أن يصدّر كميات قليلة من النفط لغرض شراء الأغذية والأدوية التي توافق على شرائها اللجنة. في البداية كان أثر هذه السلع المستوردة محدوداً. وقد أشارت دراسة دقيقة أجراها برنامج الأمم المتحدة للإنماء أنه بحلول عام ١٩٩٦ «كان ما يقرب من ثلث أسرّة المستشفيات قد ألغيت، وأن أكثر من نصف معدات المستشفيات لم تكن تعمل، كما إن عدداً من الدوائر كانت حماماتها عاطلة». إن برنامج العقوبات على كونه قد خفَّف بعض الشيء سيبقى نافذاً في العراق حتى الغزو الأمريكي، أي بعد سبع سنين من صدوره.

وبما أن الغرض المعلن للعقوبات هو تحطيم نظام الحكم العراقي، فقد عمل ذلك النظام على محاولة حماية نفسه وذلك بالتهرب منه من جهة، وباستخدام ما

يتيسر لديه من أموال لبناء قواته الأمنية من جهة أخرى. ولئن ساورت حكومة صدام أية ظنون بشأن نيات الدول الغربية فإنها كانت تذكَّر بها بين الحين والآخر وذلك بتحليق طائراتها باستمرار فوق أراضيها، وبمنع طائراتها من التحليق إلا فوق شريط في وسط البلاد، وكذلك بالقصف بالقنابل وبالهجمات الصاروخية بين الفينة والأخرى. كانت هذه الأعمال المنفصلة مثيرة للقلق ولكنها لم تسفر عن ظهور سياسة متماسكة وفعالة: إن نظام الحكم العراقي لم يسقط، والشعب العراقي عانى ما عاناه (ففي خلال مرحلة العقوبات وفي عموم مسائل الصحة والتعليم والتنمية فإن العراق وفقاً لمعلومات منظمة اليونيسيف قد هبط في قائمة الأقطار البالغ عددها (١٣٠) قطراً من مرتبة (٥٠) إلى مرتبة (١٢٦))، كما إن الأقطار المجاورة له، وهي من حلفاء الولايات المتحدة، قد خسرت مصادر رئيسة لمواردها حين انقطع مرور النفط في أراضيها، ولم يستطع العراقيون شراء بضائعهم. جرى تخفيف العقوبات بشكل غير رسمي وبصورة سرية بقيادة الولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر، ووفقاً لتقرير مجلس الشيوخ الأمريكي، كان المشترون الكبار للنفط العراقي المخفّض سعره كثيراً هم شركات النفط الأمريكية والتي كانت مشترياتها تسهَّل أحياناً من قبل الحكومة الأمريكية. إن هذه المشتريات بما تنطوي عليه من تقديم عمولات سرية لنظام صدام حسين من شأنها أن تشوّه السياسة الأمريكية المعلنة.

في نهاية عام ١٩٩٦ سُمح للعراق بتصدير النفط. وفي عام ١٩٩٨ كان العراق قد صدّر ما قيمته عشر بلايين ونصف المليار من الدولارات. كانت السيطرة على ذلك قد رُفعت بالكامل حينئذٍ بحيث كان العراق بحلول عام ٢٠٠٠ يدخله أكثر من ثلاثين مليار دولار من صادراته النفطية. بدأ الاقتصاد يسترد عافيته، ودمار الحرب يجرى إصلاحه: كان العراقيون فخورين بأنهم أعادوا بناء الجسر المعلق عبر دجلة في بغداد وهو الجسر الذي يعتبر رمزاً لحداثتهم. وتم إصلاح شبكة الكهرباء التي أصابها دمار شديد في حرب ١٩٩١، بحيث صار ماء الشرب النظيف متوافراً وغدا من الممكن معالجة نفايات المجاري. أما صدام الذي عادت ثقته بطاقته المتنامية، فقد انغمس مرة أخرى بشغفه بالأعمال المعمارية العظمى، فعجت بغداد بالأقواس والتماثيل بما يذكّر كثيراً بموسوليني وهتلر.

ولكن، وتحت هذه المظاهر من سلطة نظام البعث الباقية ثمة ما ينذر بضعفها. ولعل أهم هذه الأمور هو الهجرة المتواصلة للنخبة المتعلمة من السكان. إن عشرات الآلاف من الذين يحتاجهم العراق أمس الحاجة تركوا البلاد. خرج

بعضهم لأن نظام العقوبات قد خرّب مجال المزاولة لمهاراتهم، ويصدق هذا بالأخص على الأطباء والمهندسين، في حين أن البعض الآخر لم يعد لديهم أمل «بحياة كريمة» في عراق يحدق به الأجانب ويحكمه طاغية مستبد. وقد أُغلقت المدارس وتشتَّت المدرسون وتدهور معدل الأمية بالنسبة إلى الجيل التالي. لقد أصاب التأثير حتى حزب البعث الذي كان حتى ذلك الحين قاعدة السلطة لصدام، فما أن بلغت مسامعه إشاعات التذمر حتى باتت ثقته بالحزب أضعف فأضعف. وهكذا ولغرض رفد الحزب بشيء جديد أو لإحداث توازن فيه، أو إبداله، قام صدام بإحياء النظام البريطاني السابق الخاص بـ «ترفيع» رؤساء العشائر. كان هؤلاء يعتبرون قديماً أعداء للتقدم ولنظام الحكم، فإذا هم يُخطب ودهم وتُبذل لهم الأموال ويملَّكون المزيد من الأراضي ومنها ما كان مؤمماً سابقاً. وفي ليلة وضحاها صار أولئك الذين كانوا يعاملون وكأنهم أشياء عتيقة يحوزون على الحظوة مرة أخرى من جديد. أما الأمر الذي كان له مغزاه سياسياً فهو أن صدام بعد أن شعر بالتهديد من قبل المجتمع بأسره تقريباً قد عاد إلى الاعتماد على نظام القربى الذي كان موجوداً قبل الإسلام. بعبارة أخرى لم يعد يعتمد على منظمته السياسية التي هي حزب البعث، ولا على التوازن الذي خلقه بين الدوائر الأمنية المختلفة، ولا على الدائرة الواسعة من مؤيديه الذين أغدق عليهم المقاولات الحكومية، بل بات يعتمد فقط على أقربائه الأقربين من آل المجيد بصفتهم عشيرته. إن صدام بصفته وريثاً لتقليد عربي سحيق القدم كان ينظر إلى العشيرة على أنها مستودع الولاء: إن أعضاءها كلهم مسؤولون عن أعمال بعضهم تجاه البعض الآخر، كما إن كل عضو منهم يطلب منه بشكل مطلق أن يحمي جميع الأعضاء أو يثأر لهم. إن هذا التقليد هو أحد التقاليد التي ظلت كما هي طوال تاريخ العراق، وهو لم يزل قوة على أمريكا أن تحسب له الحساب اليوم. بالنسبة إلى صدام كانت عشيرته تمثل حصنه الأخير.

وهكذا، وبعد أن حُصر صدام في زاوية ضيقة جراء هزيمته في حرب الكويت، وبعد أن تضعضع جراء الانتفاضتين الشّيعية والكردية، وبعد أن وجد نفسه غير واثق حتى من منظمته السياسية نفسها، فقد قام بإحياء الفكرة السياسية العربية الأكثر بدائية، ألا وهي فكرة علاقة القربى الوثيقة. بدأ في الحال بتطبيق هذه الفكرة في حكومته وفي الأجهزة الأمنية والجيش. ومنذ ذلك الحين فصاعداً كانت علاقة القربى هي التي تأتي في المقام الأول وليس الكفاءة. لهذا كانت صدمة عميقة جداً لصدام وعشيرته حين هرب في عام ١٩٩٥ صهراه من العراق مع اثنتين من بناته وهما زوجتا الصهرين. وكان الأكثر إقلاقاً لصدام أن أحدهما

هو الجنرال حسين كامل الذي كان رئيساً للتصنيع العسكري في العراق. وبهذا كان حسين كامل يقوم من حيث لا يدري بدور أساسي في التهيوء للهجوم الأمريكي عام ٢٠٠٣. جرى استجواب حسين كامل من قبل وكلاء الاستخبارات الغربيين وهو في الأردن الذي لجأ إليه. ومن هناك نُقل عنه زعمه أن لدى صدام برنامج كبير لتطوير أسلحة دمار شامل. كان لهذا الكلام أثر كبير لأن قضية الأسلحة آنئذٍ كانت قد أصبحت نقطة أساسية في العلاقات العراقية ـ الأمريكية. كان رجال الاستخبارات الأمريكيون و«الخبراء» غير الحكوميين، ولا سيما من حركة المحافظين الجدد ذات النفوذ الكبير، يعتقدون أن صدام كان يحاول في الخفاء أن يمتلك أسلحة دمار شامل، أو أنهم في الأقل يتهمونه بذلك. وفي هذه التهمة منطق معين: إذ، وعلى حد كلام أحد كبار رجال الاستخبارات الإسرائيلية، سيكون صدام مغفلاً إن لم يفعل ذلك، لأن الحكومة الأمريكية كانت في عام ١٩٩١ تبحث علناً في كيفية قتله. إن كلاً من الرئيس بوش الأب والرئيس كلينتون كان يبحث بتوق شديد عن برهان يثبت أن صدام كان ينتهك القيود المفروضة على أسلحة الدمار لكي يكون لديهم العذر للإطاحة به. وما لا شك فيه أن صدام كان سيرغب بالحصول على الأمن الذي يوفره امتلاك ذلك السلاح، أي القنبلة النووية، ولكنه كان بما يكفي من الذكاء لكي يعرف بأن نظام حكمه سيكون خلال محاولة الحصول عليها معرضاً جداً للهجوم عليه. وعليه فإنه قرر على ما يبدو أنه لن يستطيع، في ذلك الوقت في الأقل، المخاطرة بإجراء المحاولة. والواقع، وكما جرى الإقرار لاحقاً، أن حسين كامل كان قد قال لوكلاء الاستخبارات الغربيين فعلياً أن برنامج الحصول على تلك الأسلحة قد جرى التخلي عنه.

عند التمعّن بعمق في أحداث تسعينيات القرن الماضي، تتضح بجلاء سلسلة من المحاولات الرامية إلى إدانة صدام بأي شيء يبرر هجوماً على نظام حكمه. إن إحدى الحوادث التي وقعت في عام ١٩٩٣ كان لها أن تظهر من جديد بعد عقدٍ من الزمان حين قال الرئيس بوش «إن صدام يحاول قتل والدي». إن الذي حدث لم يفسّر تفسيراً مقنعاً قط، ولكن التفسير الأكثر قبولاً هو أن تلك المؤامرة ربما كانت من صنع الخيال[١] إن المهم بشأن ذلك، ومحاولة استخدام صهره حسين

---

(١) وهي تُبحث باختصار في: William R. Polk, *Understanding Iraq: The Whole Sweep of Iraqi History, from Genghis Khan's Mongols to the Ottoman Turks to the British Mandate to the American Occupation* (New York: Harper Collins, 2005), pp. 162 - 163.

كامل للشهادة ضده، هو أن صدام كان قد اقتنع بأن أمريكا عازمة على تدميره مهما عمل أو لم يعمل. كان المبرر لديه لحصول هذه القناعة عنده قد قدمه له جهازه الأمني الذي اخترق جماعة منشقة تمولها وكالة الاستخبارات الأمريكية. تلك الجماعة العراقية هي جماعة «الوفاق الوطني»، وكانت تتلقى الأموال للقيام بهجمات مسلحة وباغتيالات للرجال البعثيين وعلى رأسهم صدام (كانت تلك الجماعة برئاسة بعثي سابق هو إياد علاوي، الذي أصبح في ما بعد أول رئيس وزراء عراقي معين من قبل أمريكا).

بعد هذه السلسلة الطويلة على مدى ذلك العقد من الزمان، سلسلة التهديدات وبرامج الزعزعة ومحاولات الاغتيالات السرية والهجمات الجوية، جاء أخيراً الحدث الذي برر الغزو في عام ٢٠٠٣، وهو الهجوم على مركز التجارة العالمي وعلى وزارة الدفاع الأمريكية، والذي لم يكن للعراقيين أي صلة فيه، إنما المفارقة تكمن في وجود الكثير الكثير مما يلام عليه نظام صدام حسين.

جاء الهجوم الأمريكي ـ البريطاني على العراق في عام ٢٠٠٣ أوسع كثيراً وأشد تدميراً من غزوة ١٩٩١ في عهد الرئيس بوش الأب. سميت هذه الحملة الجديدة باسم «الصدمة والترويع» وهو اسم يلخص بشكل مناسب المعنى المطلوب. بلغ عدد الطلعات الجوية ٣٧ ألف طلعة قامت بها القوة الجوية الأمريكية وأسقطت ثلاثة عشر ألفاً من «الذخائر العنقودية» التي انفجر منها مليونان من القنابل العنقودية، فأزالت مناطق بأسرها من الوجود. وأطلقت الطائرات ٢٣ ألف صاروخ، كما أطلقت السفن ٧٥٠ صاروخ كروز انفلق منها مليون ونصف المليون باوند من المتفجرات. أما القذائف المدفعية فلم يسجل عددها، ولكن مجموع الضربات الجوية والبرية أحدثت ما يقدر بمائة مليار دولار من الأضرار المادية. أما الخسائر في صفوف المدنيين التي لن تعرف أعدادها بالضبط، فقد بلغت عشرة آلاف مدني في الأقل بضمنهم نحو ثلاثة آلاف طفل، كما قتل عشرات الآلاف من الجنود العراقيين في الواحد والعشرين يوماً الأول من القتال.

إن الإحصاءات هي حيلة من حيل الحرب. إنها لا تصور الشقاء ولا تفسر مدى الضرر. في الماضي كان وصف الحروب يؤكد على الحيوية والافتخار والبسالة التي يبديها الجنود. لقد قدم لنا الشاعر تنيسون والشاعر كيلنغ صورة عن الحرب تكاد تكون جذابة. أما في الحروب الحديثة حينما يكون المتقاتلون متباعدين جداً

أحدهما عن الآخر ولا يرون أهدافهم إلا نادراً، فإننا لا نسمع سوى عبارات مثل عبارة «ضربات جراحية» ولكن شهود العيان يكشفون لنا أحياناً البعد الإنساني للحرب. في حرب العراق عام ٢٠٠٣ كانت أكثر التقارير النابضة بالحياة هي التي كتبها الصحافي البريطاني روبرت فيسك[٢]. إن الحرب التي كتب عنها هذا الصحافي ليست حرباً من نوع الضربات الجراحية، بل حرباً فيها أناس يعانون الشقاء وأجساد فتك فيها التشويه. كان هذا الرجل يكتب عما رآه الكثير من العراقيين رأي العين، ففي ذلك القطر الصغير كان لدى كل أسرة قريب أو جار أو صديق كان قد جرح أو قتل. وبعد أن عاد التلفزيون العراقي إلى البث أخذ يظهر على شاشاته مشاهد الرعب التي أحدثتها المعارك الكبرى في مدن العراق. أما التلفزيون الأمريكي فكانت المشاهد التي يعرضها كأنها عن «وقائع» أخرى لحرب مختلفة ليست كالتي يعرضها التلفزيون العراقي.

في ذلك القتال كان التفوق على العراقيين ظاهراً في الميادين جميعها من حيث الأسلحة وفنون الحرب والقيادة، إلى درجة أن لم تكن لديهم أية فرصة للقتال الحقيقي. لقد تحطم جيشهم. جاء في دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة للإنماء في عام ٢٠٠٥ أن ربع مليون شخص عراقي قد أصيبوا «بمشكلة صحية مزمنة سببتها الحرب بشكل مباشر.. إن عدد الأطفال والشيوخ والنساء الذين أصيبوا بإعاقة كان أكثر من أعدادهم في الحروب السابقة». أما محطات الكهرباء فكانت هدفاً رئيساً، فأصابها العطل جراء صدمة الهجوم. وما يدعو إلى السخرية أن سبب تعرض الكهرباء إلى ذلك هو أن البنية التحتية في العراق صارت متقدمة ومركزية وحديثة في حكم صدام! تعرضت أجزاء كبيرة من البلاد إلى العيش في الظلام ومن دون مجال للحصول على مياه شرب نظيفة، إذ تقدر دراسة برنامج الأمم المتحدة للإنماء أن نحو ثلاثة أرباع مليون بيت عراقي فيها ماء شرب غير صالح ومتقطع. ولم يكن لدى عدد كبير من السكان في المدن وسيلة آمنة للتخلص من النفايات. إن هذه الآثار مجتمعةً سرعان ما تسببت بموت ما يتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ في المئة من الناس لإصابتهم بالإسهال. لم يكن هناك الكثير من المجال لإسعاف المرضى، فالمراكز الصحية التي دمرت خلال الغزو بلغت تسعمائة مركز ظلت تعمل منذ حرب ٢٠٠١ ومنذ مرحلة الحصار، ولم يكن الدواء متوافراً، كما

(٢) انظر: Robert Fisk, «Focus: Part One the Human Cost - «Does Tony Have any Idea What the Flies are Like that Feed Off the Dead?,» *Independent*, 26/1/2003.

توقفت المعدات الطبية عن العمل وفقدت قطع الغيار، كما توقف تزويد الطاقة الكهربائية. وهكذا بلغت نسبة احتمال وفاة الأطفال العراقيين ثلاثة أضعاف النسبة في قطرٍ مجاور هو الأردن.

في سياق هذا القنوط المنتشر والمتنامي، بادرت حكومة الولايات المتحدة إلى تأسيس نظام جديد في العراق. جاءت الخطوة الأولى سريعاً بتعيين فريق انتقالي برئاسة جنرال أمريكي متقاعد هو جَيْ غارنر وكان أحد مقاولي وزارة الدفاع ويعرف في الشرق الأوسط بعلاقاته الوثيقة مع إسرائيل. وفي ٢٤ أيار/مايو أُبدل وعيِّن مكانه پول بريمر وهو سفير سابق وكان في ذلك الحين من رجال الأعمال، ومن أول أعماله في العراق إصداره قراراً بحل الجيش العراقي. لعل ذلك كان أهم قراراته، ذلك أن المسرّحين المهزومين المكتئبين وهم بملابسهم الرثة الممزقة أخذوا معهم، أو نهبوا، أسلحتهم وهم في طريقهم إلى بيوتهم. وحين وصلوا وجدوا الدمار في كل مكان. إن عدداً من أقربائهم وأصدقائهم ممن لم يقتلوا كانوا جرحى بحاجة إلى عناية طبية غير متوافرة. لم يكن لدى الجميع نقوداً. وكان الغذاء شحيحاً بحيث إن خطر المجاعة كان موجوداً وواضحاً. وكان الكل يشعر باليأس، فحتى الذين لديهم مهن أساسية كالأطباء لم يكونوا يتقاضون رواتبهم. واضطرب الأمن لأن أفراد الشرطة الذين لم تدفع لهم رواتبهم تركوا أعمالهم. إن مدناً بأسرها لا يوجد فيها رجال لإطفاء الحرائق. وهكذا فإن الجنود السابقين، وهم مدفوعون بالجوع أو بالجشع، قاموا بتأليف العصابات وذلك لحماية ما لديهم أو للحصول على ما هم بأمس الحاجة إليه. إن النهب غدا نوعاً من التسوّق. ظل الجيش الأمريكي لا يفعل سوى مشاهدة التدمير من دون إصدار الأوامر لإيقافه. كانت الأضرار بالغة في كل مكان، أما بعضها كالمتحف العراقي الكبير في بغداد فكانت الخسارة فيه خسارة لا تعوض للثقافة العالمية[٣].

لم يجر الاستعداد الكافي لمواجهة الكارثة. كانت قد شكلت لجنة باسم «مستقبل العراق» فوضعت دراسة استغرق إعدادها سنة كاملة، ولكنها اختفت في أروقة وزارة الدفاع ولم تعرض على القادة العسكريين ولا على مسؤولي الحكومة لقراءتها. أما المسؤول من وزارة الخارجية الأمريكية الذي أشرف على إعداد

---

(٣) انظر: Milbry Polk and Angela M. H. Schuster, eds., *The Looting of the Iraq Museum, Baghdad: The Lost Legacy of Ancient Mesopotamia* (New York: Harry N. Abrams, Publishers, 2005).

الدراسة وهو توماس واريك، فقد تم الوقوف في طريقه من قبل وزارة الدفاع لكي لا يلتحق بإدارة بريمر في بغداد، والتي لم يكن فيها من يعرف اللغة العربية معرفة حسنة أو من ذوي الفهم العميق للعراق سوى شخص واحد هو السفير هيوم هوران. لا بل إن أحداً لم يفكر بضرورة إعطاء معلومات كافية لكبار العسكريين بحيث إن عدداً منهم لا يعرف الفرق بين الكردي والعربي، أو بين السُنّي والشيعي، أو الذي لا يفرّق بين الشخص الذي يقوم بالتعذيب للسجناء في أبو غريب وبين الذين عذبهم في السجن الذي يديره. أما العراقيون [الذين كانوا في الخارج] من الذين على صلة بالأمريكيين فكانوا هم أنفسهم من غير معرفة قريبة بالمجتمع العراقي. كان كثير منهم خارج العراق على مدى عقود من الزمن. لم يقدم أحد منهم نصيحة وافية بالغرض بشأن كيفية تلبية الحاجات العاجلة لشعبٍ جائع أو مشلول أو مشرد، كما إن بعضهم لم يكونوا يتمتعون بالثقة من إخوانهم العراقيين لا بل كانوا ممقوتين منهم كل المقت. لم تكن تلك بداية تبشر بالنجاح. وهي سارت من سيىء إلى أسوأ.

إن آلاف العراقيين خرجوا إلى الشوارع بشكل عفوي من دون وجود من يقودهم في مظاهرات كانت في البداية سلمية في الموصل والفلوجة وبغداد وغيرها من المدن. كانوا يطالبون بالخبز. ولكن الجنود الأمريكيين الخائفين، وغير المستعدين، ولا يعرفون من الأمور شيئاً، فتحوا النار عليهم. فالفلوجة التي يقطنها نحو (٣٥٠) ألف نسمة قد صارت عنواناً للاحتلال، وقتل فيها خمسة عشر من المتظاهرين المحتجين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ من قبل الجنود الأمريكيين، فكانت تلك هي الشرارة التي أشعلت الهجوم الخطير الأول الذي شن على القوات الأمريكية. كانت تلك هي بداية التمرد العراقي.

كان رد الفعل الأمريكي هو الاستغراب، فلماذا يهاجم العراقيون الأمريكيين؟ لا شك في أنهم يعرفون أن الأمريكيين قد حرروهم من الطغيان الشنيع لصدام وكانوا يحاولون كل الجهد لتلبية حاجاتهم. كان تفسير الأمريكيين الوحيد هو أن الهجمات لا تكون تمرداً شعبياً وإنما هي فقط من عمل المجرمين وقلة من «بقايا البعثيين». إن بعض المحتجين كانوا بالتأكيد من «بقايا» النظام القديم، وإن البعض كانوا بالتأكيد من المجرمين، ولكن ثمة مجموعات صغيرة لم تكن لا من هؤلاء ولا من أولئك سرعان ما ائتلفت لتكوين جماعات أكبر استجابةً للحوافز القومية، كما إن عمليات النهب قد حلت محلها هجمات تجري لأغراض سياسية. تركزت هذه

الهجمات بحنكة متزايدة على أهداف كان المتمردون يأملون كما هو واضح أن تجعل الأمريكيين يغادرون البلاد. بحلول منتصف صيف عام ٢٠٠٣ كانت بعض تلك الهجمات واسعة نسبياً، فأنابيب النفط (التي رأى عدد من العراقيين أن الحصول عليها هو هدف الغزو الأمريكي) نسفت مرتين في شهر آب/ أغسطس. كما إن العراقيين الذين يُظن أنهم من المتعاونين مع الأمريكيين جرت مهاجمتهم كذلك. لا بل حتى مقر الأمم المتحدة قد تعرض للنسف.

ولما انتشرت الهجمات وغدت أكثر نظامية، لم يعد كافياً إلقاء اللوم على «بقايا البعثيين»، فأخذ البحث يجري عن إرهابيين أجانب. وحيث قام كولن پاول وزير الخارجية بزيارة إلى بغداد في شهر أيلول/ سبتمبر ذاك، قيل له إن ما يصل عدده إلى ألفي مقاتل أجنبي كانوا يعملون هناك[٤]. كانت الاستجابة الأمريكية تتلخص في العودة إلى العمل العسكري الصرف، على منوال «الصدمة والترويع» تقريباً. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣ أخذت القوات البرية تطالب بضربات جوية، وقد استخدمت هذه قنابل وصواريخ تزن الواحدة منها ألفي باوند، وجرى ذلك للمرة الأولى منذ أن استسلمت القوات المسلحة العراقية في شهر نيسان/ أبريل. كانت تلك الأسلحة الثقيلة تساوي المباني بالأرض في حارات سكنية بكاملها. غالباً ما كانت هذه الضربات تتبع بغارات عنيفة جداً من طائرات مسلحة من نوع (AC-130 Speetre) التي كانت تجرح أو تقتل أعداداً كبيرة من الناس بشكل لا مناص منه. كذلك قامت القوات الأمريكية باقتلاع البيوت والأشجار التي في محاذاة الشوارع وذلك لجعل زرع الألغام عملية أكثر صعوبة ولمعاقبة المشتبه بهم من المساندين للمتمردين. وعلى الرغم من التهمة التي وجهتها منظمة العفو الدولية ومفادها أن التكتيكات الأمريكية تنتهك مواثيق جنيف، فإن قائد اللواء ٨٢ المجوقل الذي كان عنصراً رئيساً في مقاومة التمرد قد قال: «هذه حرب ونحن لن نقوم بشن الحرب مكتوفي الأيدي. وحين نشخص بشكل مؤكد هدفاً للعدو فسنمصي قدماً ونقضي

---

(٤) إن الخبراء في حرب العصابات يعرفون أن إدخال أجانب مهما كان عددهم صغيراً، بين أي شعب من الشعوب في أي مكان من العالم هو أمر من الصعوبة بمكان عظيم. إن القيام بذلك يتطلب تنظيماً وأموالاً وإعداداً طويلاً، ولم يكن لدى المتمردين العراقيين أي شيء من هذا في عام ٢٠٠٣. يضاف إلى ذلك أن لدى العراق ما يكفي من الغاضبين ولديهم ما يكفي من التدريب مع مجال الحصول على الأسلحة والمتفجرات من دون مساعدة أجنبية، وفي هذا ما يكفي لتفسير التمرد. ومع أن بعض الأجانب موجودون بالتأكيد في صفوف المتمردين، إلا أن الاتهام بأنهم القوة الرئيسية ما هو إلا كلام يراد به صرف الانتباه عن الحقيقة. إن ما جرى في ما بعد، في أوائل حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، حين قتل المتمرد الأجنبي المعروف بـ «أبي مصعب الزرقاوي» الأردني الجنسية، لم يقدم ولم يؤخر شيئاً لإبطاء سير العملية.

عليه بكل وسيلة متوفرة لدينا». وفي جوابهم من ذلك استخدم المتمردون ما يتوافر لديهم من أسلحة أو ما يستطيعون صنعه بأنفسهم، لا بل إنهم استخدموا وسائل بدائية كالعربات التي تجرها الحمير لإطلاق الصواريخ منها، كما إنهم أخذوا يصنّعون الألغام من القنابل التي أسقطتها الطائرات ولم تنفجر ويقدر وزنها بثلاثة ملايين طن، وكذلك من قذائف المدافع المتروكة. ودخلت كلمة جديدة في قاموس اللغة العسكرية وهي (Improvised Explosive Devices (IED)) المؤلفة من الحروف الأولى من الصيغة الإنكليزية والتي ترجمتها «معدات التفجير المرتجلة». كانت هذه القذائف من أشد الأسلحة فتكاً التي في أيدي المتمردين. إن أعداداً كبيرة من الهجمات كانت تشن من قبل المسلمين السُنَّة، ولكن وبحلول شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٣ أخذ الشيعة يشاركون فيها. وقد قام زعماء الشيعة الدينيون بتحذير السلطات الأمريكية سراً قائلين إنهم مع تقديرهم لقيام الأمريكيين بالإطاحة بصدام حسين، فإن الوجود الأمريكي في العراق لأكثر من بضعة أشهر لن يكون أمراً مقبولاً من قبل أتباعهم.

إن الخوف من ميتة عنيفة كان ولم يزل معشِشاً في عقول معظم العراقيين، على الأقل أولئك الذين يعيشون في المدن الكبيرة، حيث الحماية التقليدية التي تقدم من أبناء العشيرة والجيران هي الأضعف. والقوات الأمريكية لا تحفظ سجلات بعدد المتوفين المدنيين، كما زعم إن سلطة الائتلاف المؤقتة قد أمرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وزارة الصحة العراقية بالتوقف عن جمع إحصاءات عن الإصابات المدنية. ولكن منظمتين إنكليزيتين حاولتا القيام بذلك. إحداهما هي المجلة الطبية الإنكليزية المحترمة جداً والمسماة **ذي لانسيت** *(The Lancet)* وقد أجرت مسحاً عاماً يستند إلى عيّنة من ٩٩٨ بيتاً في ٣٣ مجمعاً سكنياً. جرى ذلك المسح في ظروف صعبة للغاية، ونشر التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، فوجهت إليه انتقادات كثيرة بحجة أنه مبالغ فيه. ولكنه أُخضع إلى تدقيق عسير ومراجعة معمقة قبل نشره. ولم يسبق قبله أن جرى مسح شامل مثله. توصل التقرير إلى النتيجة التالية: «إن عدد الوفيات ذات الصلة بغزو العراق واحتلاله من المحتمل أن يبلغ نحو ألف نسمة، وقد يكون أكثر من ذلك بكثير.. وأن أكثر من نصف الوفيات التي ذكر أنها سببتها القوات المحتلة هو من النساء والأطفال».

أما المنظمة الثانية والمعروفة باسم «Iraq Body Count» فقد قدرت الإصابات المدنية بطريقة مختلفة: إنها لا تحصي الإصابات إلا حين تذكرها اثنان من وسائل الإعلام في الأقل. لذلك فهي تقول إن الأرقام التي تنشرها هي أقل من الأرقام

الحقيقية. ولكنها مع ذلك أرقام مفزعة: لقد كانت من ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تبلغ ٦,٣٣١ إصابة، وكانت من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ تبلغ ١١,٣١٢ إصابة، وكانت من ١ أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ١٢,٦١٧ إصابة. إن هذه الأرقام تعني أن متوسط الإصابات اليومي هو عشرون إصابة في اليوم الواحد في السنة الأولى، و(٣١) إصابة يومياً في السنة الثانية، و(٣٦) إصابة يومياً في السنة الثالثة غير الكاملة.

من أسباب الموت والمرض الأخرى الأقل إثارة، والذي سيبقى على مدى عقود لأجيال قادمة، هو استخدام القذائف المعدنية ذات اليورانيوم المنضّب في القتال ضد الدبابات. كانت هذه القذائف قد استخدمت في حرب عام ١٩٩١ وفي غزو عام ٢٠٠٣ معاً.

إن النتائج المستخلصة من دروع الدبابات العراقية المدمرة بواسطة مثل هذه القذائف، تبين أن مستوى الإشعاع فيها يبلغ (٢٥٠٠) مرة أكبر من المستوى المعتاد، والمعروف أن إشعاع الأنقاض لما يقدر بألف طن من اليورانيوم المنضب قد حملته الرياح في كل اتجاه. وقد أظهرت الدراسات التي أجراها اختصاصيون طبيون أن أعداداً كبيرة من الأطفال العراقيين قد أصيبوا بمرض اللوكيميا وغيره من التشوهات الخلقية وذلك بعد حرب ١٩٩١.

هناك عدد من المدن العراقية تعتبر بحكم المبادة بفعل العمليات التي جرت ضد المتمردين. ولنضرب مثلاً على مدينة واحدة وهي مدينة الفلوجة. لم يكن يميّز الفلوجة في السابق إلا القليل، ولكن هناك الكثير مما يميّزها الآن. إنها تكاد تكون مدمرة بالكامل. وقد وصف أحد المراسلين الزائرين الذي رافق القوات الأمريكية، والتي أرسلت لقمع المتمردين هناك، وصف المدينة بقوله إنها «لوحة من المباني المدمرة، والسيارات المحروقة، والجوامع المنهارة، وأكداس الأنقاض». وقد غادر نحو مئتي ألف نسمة من سكانها خلال القتال هاربين من المدينة. أما الذين بقوا فيها فقد اعتبروا من المتمردين، فقتل الكثير منهم عشوائياً، لا بل حتى إن سيارات الصليب الأحمر المحملة بالأدوية قد منعت من الوصول إلى مستشفى المدينة وكان قد منع الدخول إليه أمام الجرحى.

بلغ القتال حداً من الضراوة بحيث إن الحاكم الأمريكي پول بريمر رأى أن الاستمرار في العمليات العسكرية سيؤدي إلى انهيار المفاوضات التي كان يجريها لتشكيل مجلس حكم مؤقت في العراق. ولكن قائد مشاة البحرية في الفلوجة

مضى قدماً في العملية، كما إنه عين ضابطاً كبيراً من البعثتين سابقاً ليساعده في السيطرة على المدينة. قال بريمر إنه يظن إن القائد العسكري الأمريكي، الجنرال ريكاردو سانشيز (Ricardo Sanchez)، والذي أراد إيقاف القتال مؤقتاً في الأقل «كان قد استُغفل من قبل قائد مشاة البحرية في الفلوجة». ولئن كان الوضع في المقر مرتبكاً فإنه كان على الأرض كارثياً. وقد أفادت الأنباء أن الكثير من إطلاق النار لم يكن تحت السيطرة. وقد نقل أحد تقارير الأخبار نقلاً عن عريف في مشاة البحرية قوله إنه رأى زملاءه يقتلون ثلاثين مدنياً عند نقطة تفتيش في يوم واحد فقط. قال ذلك العريف: «إننا نقترف إبادة جماعية». وبحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ كانت أكثر من مئتي بناية قد سويت بالأرض، بحيث إن أسلاك الكهرباء المدفونة فيها قد تلفت إلى درجة قال عنها المهندسون الأمريكيون إنها غير صالحة ويجب إبدالها.

بلغ وزن الذخيرة التي أطلقت حداً يفوق المعتاد. إن جندياً واحداً من مشاة البحرية أطلق خمس وثلاثين قذيفة مدفعية ثقيلة أو أكثر، إضافة إلى ثلاثين ألف رشقة من البنادق والرشاشات ضد قناص واحد كان يطلق النار. أما الأكثر تدميراً من القذائف الثقيلة والذخائر «الخفيفة» فهو السلاح الكيميائي المحرم دولياً والذي استخدمته القوات الأمريكية في المعارك بحيث قال أحد العراقيين «إن ذلك تذكير أسود بالغازات التي أطلقها صدام حسين على الأكراد في ١٩٨٨». ذلك السلاح الكيميائي هو الفوسفور الأبيض الذي يحرق جميع الموجودين في مدى مائة وخمسين متراً بحيث تصبح جلود الضحايا بنية اللون. إن الفوسفور الأبيض محرم دولياً، وجرى نفي استخدامه في البداية، ثم أقر ناطق عسكري بأنه قد استخدم ولكن فقط للإضاءة الليلية. غير أن صوراً وثائقية التقطها أحد الإيطاليين تظهر واقعاً مختلفاً ومريعاً جداً: فبعض الضحايا راقدون في أسرّتهم وأجسادهم محروقة بالكامل[٥]. إن عدد الإصابات المدنية غير معروف، ولكن المعتقد هو أنه يبلغ الآلاف. لقد قيل للقوات الأمريكية إن مدينة الفلوجة هي «منطقة حرة للنيران» وإن أي شخص من أي عمر أو جنس كان هو هدف يجب إطلاق النار عليه. أما القائد الأمريكي الذي هو برتبة جنرال فقد قال إنه لا يعلم عن وجود أية إصابات مدنية.

(٥) يدعى هذا الفيلم الوثائقي: .«Fallujah: The Hidden Massacre» ويمكن مشاهدته على الانترنت:
< http://www.informationclearinghouse.info/article10907.htm >.

أظهر الناجون غضبهم أمام الصحافيين، وكانوا ندرة نادرة، ممن كانوا يرافقون القوات وذلك بأن كانوا يصرخون: «الأمريكان هم الإرهابيون. إنهم يقتلون باستمرار النساء والأطفال العراقيين.. الموت للأمريكان». وقال أحدهم: «ليس لدينا دبابات ولا طائرات نفاثة.. سلاحنا الوحيد هو القرآن». سيظل العراقيون يتذكرون الفلوجة كما تذكر الروس ستالينغراد، فهي إيقونة الكفاح المستقتل لصد الغزاة. ومما لا يمكن تصديقه أن بعض الأمريكيين في الأقل كانوا في غفلة عن الألم الذي سببوه، ففي إحدى مراحل القتال قال قائد اللواء ٨٢ المجوقل: «نظن أننا سنرى اليوم الذي نلعب فيه معهم كرة القدم [ويعني سكان الفلوجة]. ولكن لن يكون ذلك خلال أسابيع».

لم تكن الفلوجة هي المدينة العراقية الوحيدة التي دمرت بحثاً عن الأمن. إن قائمة المستوطنات المدمرة هي في الواقع طويلة. ويحسن بالأمريكيين أن يتذكروا الملاحظة المريرة التي أسندها المؤرخ الروماني تاسيتوس (Tacitus) إلى المتمرد بريتنز (Britons) وهو قائد أعداء روما الذي قال: «إن الرومان يخلقون خراباً ويسمونه سلاماً».

إن السلام أو الاستقرار على أقل تقدير هو ضحية حرب العصابات دائماً، لذا فقد شهد العراق بالطبع انهياراً في النظام العام، فبعد أن بلغ معدل البطالة ما يقدر بين (٣٠) و(٥٠) في المئة (بحسب المناطق المختلفة)، وهو معدل يفوق كثيراً ما يمكن أن يتحمله أي مجتمع من المجتمعات، غدا عدد كبير من العراقيين في عداد اليائسين المستقتلين الذين لا يردعهم رادع. ونتيجة لذلك تصاعد ارتكاب الجرائم إلى مستويات غير مسبوقة، وإن كان نزلاء السجون قد ارتفع إلى نحو ستة عشر ألف سجين عند تاريخ كتابة هذا الكتاب. وبالنظر إلى أن معظم العراقيين يحملون السلاح، فالجرائم بمعظمها تكون مصحوبة عند ارتكابها باستخدام العنف. وقد جاء على لسان منظمة العفو الدولية في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ «إن الأمر لم يقتصر فقط على فشل الحكومة العراقية بتوفير الحد الأدنى من الحماية لمواطنيها، بل إنها اتبعت سياسة الاعتقال والتعذيب للأبرياء من الرجال والنساء. إن عدم معاقبة الذين اقترفوا التعذيب قد فاقم من تدهور حكم القانون».

كانت كل من الحكومة البريطانية أيام حكمها للعراق سابقاً والحكومة الأمريكية اليوم قد زودت العراق بدستور. إن الدستور الانتقالي [أي قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية] الذي كتبه الأمريكيون كانت قد تمت المصادقة عليه بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ من قبل مجلس الحكم العراقي المعين من

الأمريكيين. كان ذلك الدستور قد كتب سراً من قبل قانونيين أمريكيين من مشاركة من العراقيين. مع هذا فإن وزير الخارجية الأمريكي كولن پاول قد أثنى عليه قائلاً: «إنه إنجاز عظيم»، كما سماه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بأنه «حجر الأساس» لعراق ديمقراطي. وقبل ثمانين سنة بالضبط، أي في عام ١٩٢٤، قام الإنكليز بالإشراف على مجموعة من العراقيين المرضيّ عنهم للقيام بعمل مشابه تماماً. وكما زعم الأمريكيون في عام ٢٠٠٤ كذلك كان الإنكليز قد أعلنوا في عام ١٩٢٤ أن الدستور هو بشير الاستقلال. بيد أن العراقيين يتذكرون أن بريطانيا استمرت وبشكل مباشر أو غير مباشر بحكم العراق لمدة أربع وثلاثين عاماً تالية، ويسألون كم من السنين يا ترى ستقوم أمريكا فعلياً بحكم بلادهم؟

ثمة انطباع واحد يبدو واضحاً: فحين يفكر أبناء الشعب العراقي ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فهم لا يفكرون بالديمقراطية، وإنما تتحرق أذهانهم غضباً وحزناً بشأن الدمار الذي حاق ببلادهم بفعل الأجانب الغزاة.

يقول پول بريمر في كتابه المعنون: **سنة قضيتها في العراق** متحدثاً عن جهوده لاختيار رئيس وزراء للعراق، بأنه رفض المرشح الذي قدمه وسيط الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، وهو وزير خارجية جزائري سابق. أراد الإبراهيمي من بريمر أن يختار حسين الشهرستاني، وهو عالم نووي درس في أمريكا وقد سجنه صدام حسين عام ١٩٧٩ لمدة أحد عشر عاماً لرفضه التعاون مع برنامج صدام حسين السري لصناعة السلاح. هرب حسين الشهرستاني من السجن في عام ١٩٩١ وقضى عدداً من السنوات في العمل في الخارج ضد صدام. وعند عودته إلى العراق بعد الغزو في عام ٢٠٠٣، أسس جمعية خيرية خاصة لمساعدة العوائل التي تضررت من الحرب. لذا وجده الإبراهيمي مرشحاً لائقاً جداً، ولكن الشهرستاني، شأنه شأن المرجع الشيعي آية الله السيستاني، كان قد رفض اللقاء بمسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة. وحين نقل بريمر ذلك إلى الرئيس بوش، فإن هذا وكما كتب بريمر، توجه فوراً إلى صلب المسألة كما كان يراها وهي «إن المهم أن نحصل على شخص يكون مستعداً للنهوض لشكر الشعب الأمريكي عن تضحياته في تحرير العراق. وأنا لا أتوقع أن نختار رجلاً يقول: نعم، فيبصم على ما نريد. ولكني أريد على أقل تقدير، شخصاً يكون ممتناً لنا.. علينا أن نتأكد أن رئيس الوزراء الجديد لن يطلب منا أن نغادر في يوم الحصول على السيادة». وقد قام بريمر بتذكير الرئيس الأمريكي وكولن پاول ورامسفيلد ورايس «إلى أي درجة من

عدم الشعبية قد آل إليه الائتلاف الذي يتعرض إلى ردح متواصل من الدعاية العربية ويخضع إلى مخاوف متزايدة تتعلق بالأمن. ولعل الانتهاء الرسمي للاحتلال سيساعد في الحصول على قبول أكبر بالحاجة إلى قوات الائتلاف». ولكن بوش لم يتزحزح. وتم تجاوز الشهرستاني. ومن ثم عيّن بريمر الدكتور إياد علاوي الذي وعد أن تكون أولى أولوياته مسألة «الأمن»، وجرى هذا التعيين على الرغم من معارضة الأخضر الإبراهيمي على أساس العلاقة الطويلة التي تربط علاوي بوكالة الاستخبارات الأمريكية.

في عيد الفصح عام ٢٠٠٤ ألقى الرئيس بوش خطاباً بالراديو ندّد فيه «بفئة صغيرة تحاول أن تخرج الديمقراطية العراقية عن مسارها ثم تستولي على السلطة». ولا شك في أن عبارة «فئة صغيرة» هذه قد استعصت على البلع في بلعوم بريمر؛ ففي ذلك الوقت كتب هذا الأخير يقول: «إن الحالة الأمنية العامة استمرت بالتدهور. فقد شنّ المتمردون هجمات على أنابيب النفط، وبذلك حرمت الحكومة من الإيرادات النفطية. وكانت الضربات تتوالى على قوافلنا العسكرية الناقلة للتجهيزات حتى بدا الأمر في ١٧ نيسان/أبريل وكأن عليّ أن أقرر توزيع الطعام بالبطاقات في سلطة الائتلاف المؤقتة. قفز عدد الهجمات قفزة كبيرة في منطقة أبو غريب الواقعة غربي بغداد والتي تسكنها أغلبية سُنيَّة، كما إن التقارير الاستخباراتية أفادت بوجود خطط لحدوث انتفاضات شديدة في مدن سُنيَّة أخرى مثل بيجي وتكريت والموصل». ومن الواضح أن من الصعب التوفيق بين كلام الرئيس بوش وكلام بريمر.

في هذه الأثناء استمرت حالة الشعب العراقي بالتدهور. وقد كتب أحد مراسلي جريدة **واشنطن بوست** في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ يقول: «إن سوء التغذية الحاد بين صغار الأطفال، وكان شديداً خلال نظام العقوبات، قد تضاعف منذ قادت الولايات المتحدة غزو البلاد قبل عشرين شهراً؛ فمعدل سوء التغذية الآن هو أعلى من معدله في هاييتي». وأشارت تلك المقالة إلى أن (٦٠) في المئة من سكان الأرياف و(٢٠) في المئة من سكان المدن لا يحصلون إلا على مياه ملوثة وأن المجاري لم تزل في حالة يرثى لها. وقال كاتب المقالة المذكورة: إن السكان يقولون إن حكومة صدام أصلحت الكهرباء خلال شهرين بعد انتهاء حرب ١٩٩١، ثم نقل الكاتب عن وزير التخطيط العراقي قوله: «مع أن نسبة كبيرة في العراق مربوطة بشبكات الماء والكهرباء والمجاري، إلا أن الإمدادات غير مستقرة إلى حد كبير بحيث لا تحدث فارقاً حسناً في حياتهم». والواقع أن نحو (٧٠) في المئة من

العراقيين لم يزالوا غير قادرين على الحصول على ماء نظيف للشرب والاستحمام. أما الثلاثون في المئة الباقون فإن عدداً منهم من الذين يحصلون على الماء النظيف يترتب عليهم لهذا الغرض أن يسيروا إلى مصادره التي تبعد ربع ساعة مشياً لملء الأواني وحملها في أثناء العودة. وإذ إن الكهرباء تعمل مدة قصيرة فقط لا تتجاوز بضع ساعات يومياً فقد تعطلت خدمات كثيرة كمعالجة النفايات وعمليات التجميد والتبريد، وهي من الضروريات في منطقة تبلغ فيها درجة الحرارة في الصيف أكثر من (١٢٠) درجة فهرنهايت (أي خمسين درجة سنتغريد). وبما أن المعامل وغيرها لا تستطيع العمل إلا جزءاً من اليوم، هذا إذا عملت، فهي بالتالي لا تستخدم عمالاً بمثل الأعداد السابقة، ما أدى إلى زيادة نسبة البطالة إلى (٤٠)، في المئة وهي ترتفع إلى (٥٠) في المئة في بعض المناطق. وكما قال وزير الكهرباء العراقي: «حين تفقد البلاد الكهرباء فإنها تتحطم».

إن توليد الكهرباء يعتمد بالدرجة الأساس على النفط. وكان إنتاج النفط متناقصاً إلى حدود أدنى فأدنى. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ كان هذا الإنتاج قد هبط من معدل ما قبل الحرب البالغ مليونين ونصف المليون برميل في اليوم إلى أقل من نصف ذلك، أي نحو مليون ومائة ألف برميل يومياً. ولم تكن المسألة محصورة فقط بهبوط الإنتاج وبأن زيادته كثيراً أمر غير محتمل في المستقبل المنظور (ويقدر ذلك بعشر سنوات بحسب التنبؤ السائد)، بل يضاف إليها أن سوء إدامة الحقول النفطية أدى إلى حدوث أضرار طويلة الأمد فيها بسبب الطريقة التي استغلت بها تلك الحقول، ما أدى بدوره إلى تقليل مقدار الاحتياطي فيها والقابل للاستخراج في المستقبل. وهكذا كان العراق يخسر إيراداته الحالية، وليس هذا فقط بل يخسر كذلك موجوداته التي يعتمد عليها في المدى البعيد.

كانت الاستجابة التي أقدم عليها الأمريكيون تتلخص باستقدام شركات نفط بريطانية وأمريكية. كانت المفاوضات مع هذه الشركات قد بدأت في واشنطن حتى قبل الغزو، واستمرت في بغداد بواسطة سلطة الائتلاف المؤقتة قبل منح «السيادة» العراقية بوقت غير قصير. وأسفرت النتيجة عن مقاولات تسمى «اتفاقيات تقاسم الإنتاج» لمدة تبلغ خمساً وعشرين سنة أو حتى أربعين، وبموجبها تقوم الشركات الأمريكية والإنكليزية التي عقدت معها المقاولات التي كانت في صالحها كثيراً بتقديم رأس المال اللازم للبدء بإنتاج النفط العراقي. كان ذلك في الظاهر يبدو حلاً بارعاً بل حتى مفيداً، في الأقل للسلطات الأمريكية. ولكن

الخبراء الدوليين المستقلين أشاروا إلى أن تلك الاتفاقيات قد تكلف العراق ما يصل إلى مئتي مليار دولار من الإيرادات(٦). إن هذه الخطوة لتسليم احتياطيات النفط في العراق إلى الشركات الأمريكية والبريطانية هي، بالنسبة إلى معظم العراقيين، بل إلى عدد من الأجانب أيضاً، بمثابة تأكيد بأن غرض الغزو الحقيقي هو ضمان حصول الأمريكيين على نفط العراق الخفيف والرخيص الإنتاج. إنهم لمزيد من التأكيد، يشيرون إلى حقيقة مفادها أن المبنى الحكومي الوحيد الذي جرت حمايته تماماً من قبل الجنود الأمريكيين في بداية الاحتلال لمنع نهبه في عام ٢٠٠٣، كان مبنى وزارة النفط التي تحوي دراسات جيولوجية مفصلة عن حقول النفط العراقية.

ثمة علامات أن الدوائر العسكرية الأمريكية قد غدت مستميتة أو تكاد لكونها مدفوعة إلى عمل ما تُعَد الجيوش كلها لعمله: ألا وهو استخدام القوة، وهذا على الرغم من المحاولات التي بذلت لغرض الانهماك في برامج النشاط الاجتماعي التي تُستلهم من تجربة الحرب الفييتنامية. إن القوات الأمريكية كانت، في وقت كتابة هذا الكتاب، قد عادت إلى شن أعمال عسكرية واسعة تشمل آلاف الجنود والدبابات والطائرات ضد مناطق يشتبه بأنها تؤوي المتمردين. إن تلك القوات قامت كذلك بما ينظر إليه العراقيون على أنه هجوم على ثقافتهم وديانتهم كالهجوم الذي شن يوم ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦، على مسجد للشيعة في بغداد حيث قتل سبعة وثلاثون من المصلّين الذين كانوا يؤدون صلاة المغرب. وقد قال وزير الداخلية العراقي، وهو شيعي إنما هو على أية حال وزير معيّن من قبل أمريكا، معلقاً على الحادث في التلفزيون العراقي: «إن دخول المسجد وقتل المصلّين هو انتهاك فظيع». وقال وزير عراقي آخر متكهناً «أظن أننا سنتخذ موقفاً حازماً ضد القوات الأمريكية بسبب هذه الجريمة». وعرض التلفزيون صوراً بثتها المحطة طوال الليل لجثث ملقاة في برك من الدماء على أرض الجامع. هناك علامات متزايدة تدل على أن هذه الأعمال تسبب عداء يتفشى في المجتمع ليس فقط في أوساط العرب السُنَّة، بل كذلك في أوساط الشيعة الذين تفضلهم أمريكا على غيرهم.

---

(٦) انظر: Greg Muttitt, «Crude Designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth,» <http://www.globalpolicy.orq/security/oil/2005/crudedesigns.htm>, and Philip Thornton, «Iraq's Oil: The Spoils of War,» *Independent,* 22/11/2005.

جرى تأكيد النتائج التي توصلوا إليها إلى وليم بولك من قبل أديب الجادر الذي كان في العراق وزيراً للاقتصاد ووزيراً للصناعة ثم رئيساً لشركة النفط الوطنية هناك.

كان رئيس الجمهورية السابق بوش الأب، وهو يبدي انطباعاته عن حرب الخليج لعام ١٩٩٠، قد أوضح لماذا لم يوافق على السياسة التي اتبعها ابنه في ما بعد، فكتب يقول: «لو أننا كنا سرنا على طريق الغزو لكانت الولايات المتحدة لم تزل دولة احتلال في بلدٍ معادٍ بشكل لدود»[٧]. إن هذا هو ما حصل بالضبط. فحتى ريتشارد پيرل، وهو أحد المهندسين الرئيسيين للغزو الأمريكي والإطاحة بصدام، قد اعترف في نقاش جرى حديثاً مع رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية هاورد دين بأن الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق «ربما كان خطأً». كما إن زلماي خليل زاد، السفير الأمريكي في العراق، وأحد كبار المحافظين الجدد المناصرين للغزو الأمريكي، أقر لمراسل من جريدة **لوس أنجلوس تايمز** في ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦ قائلاً: «لقد فتحنا «الصندوق السحري»، ففتحنا الباب للشرور، والمسألة الآن هي: ما هو الطريق إلى الأمام؟».

(٧) انظر: George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (New York: Knopf, 1998).

الفصل الرابع

تقرير الأضرار:
التأثير الواقع في أمريكا من جراء حرب العراق

إن حرب العراق قد طالت حتى الآن أكثر من ضعف المدة التي استغرقها اشتراك أمريكا في ما درج أجدادنا على تسميتها الحرب العظمى. كان عدد الأمريكيين الذين شاركوا في حرب العراق أقل من عددهم في الحرب العالمية الأولى أو الحرب العالمية الثانية أو الحرب في كوريا أو الحرب في فييتنام، أو في أكثر حروبنا دمويةً وهي الحرب الأهلية في ثمانينيات القرن التاسع عشر والتي فيها قتل ستمائة ألف شاب أمريكي أحدهما الآخر. مع ذلك، وكما سيتضح جلياً، فإن الصراع في أنحاء العراق النائية ـ في جوانب كثيرة منه ـ هو صراع من أكثر التجارب الأمريكية إحداثاً للصدمة.

وقبل بدء إرسال الشباب الأمريكي للقتال في العراق أشارت استطلاعات الرأي إلى أن قلةً منهم فقط كانت تعرف أين يقع العراق، لا بل إن واحداً من كل سبعة أمريكيين في الولايات المتحدة من أعمار ١٨ إلى ٢٤ سنة، وهم الذين سيتأثرون بالحرب بالدرجة الأولى، يمكنه أن يحدد موقع العراق على خارطة العالم. هذا ولا أحد منهم يعرف ما هي اللغة التي يتكلمها الناس هناك أو ما هي الديانة أو الديانات التي يعتنقونها أو كيف يتصرف المجتمع العراقي. وقد قيل في ما مضى «إن الحرب هي الطريقة الإلهية لتعليم الجغرافية للأمريكيين». ولكنْ، أثبت الأمريكيون أنهم تلامذة ضعفاء، فحتى بعد ثلاث سنوات من الحرب في العراق وجد استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «Roper» في عام ٢٠٠٦ لصالح مجلة *National Geographic* أن ستة من كل عشرة من الشباب الأمريكي ما زالوا غير قادرين على تحديد موقع العراق على الخارطة. إن جهل الأمريكيين بشأن العراق أدى دوراً مهماً في رد الفعل العدائي الذي يبديه الجنود الشباب تجاه العراق وفي خيبة أملهم بنتائج تضحياتهم.

من المدهش لبعض المراقبين في الخارج للمجتمع الأمريكي ما يشاهدونه من عدم الميل إلى الوئام مع الشعوب الأخرى، على الرغم من أننا من أصول ومنابت متنوعة. إن الأجانب بالنسبة إلى جيلٍ بعد جيل من الجنود الأمريكيين الذين يرسلون إلى الخارج هم «مغفلون» (Geesers) (خلال الحرب المكسيكية)، أو «زنجيون» (Niggers) (خلال تمرد الفليبين)، أو ««Krauts» و«Wops» (خلال الحرب

العالمية الثانية)، أو «Slopes» أو «Gooks» خلال حرب فييتنام) أو «Ragheads» و«حجّي» و«زنوج التراب» (Sand Niggers) الآن في العراق. [وهذه كلها نعوت تبتدع للازدراء]. إن العنصرية تطفو على سطح المجتمع الأمريكي دائماً وتتعاظم في أيام الخصام.

ولا يقتصر الجهل على الجنود فقط، بل يمتد إلى مستويات عليا في الحكومة الأمريكية، فقد كانت مجموعة من وزارة الخارجية الأمريكية قد أعدت دراسة مفصلة بلغ حجمها عشرات المجلدات لإرشادات الإداريين العاملين في العراق بعد الغزو، فلم يقرأها أحد من كبار المسؤولين إلا بعد فترة طويلة من الاحتلال. يكتب بول بريمر في كتابه المنوه عنه آنفاً أنه لم يعرف قط بوجود تلك الدراسة إلى أن قرأ عنها في الصحف بعد وصوله إلى بغداد، ولكنه «بالنتيجة سنحت له الفرصة بقراءة الدراسة البالغة خمسة عشر مجلداً». وقد استغرب الإنكليز ـ وهم من ذوي الخبرة السابقة في إدارة مناطق آسيوية محتلة ـ في اتصالاتهم مع كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية، من قلة الاستعداد الذي قاموا به لما كان واضحاً أنه سيكون احتلالاً «متطاول الأمد وباهظ الكلفة». إن هذا الافتقار للاستعداد سيحدد شكل الاحتلال الأمريكي ويوضح جزئياً لماذا كانت حكومة بوش غير قادرة على التغلب على الأزمة التي خلقتها هي نفسها.

لقد كان للأزمة وجوه متعددة ولكن أقصاها وأشدها مأساويةً في أثرها على الأمريكيين كان موضوع الإصابات التي وقعت في صفوف جنودهم. لم يكن أحد سواء من السلطات المدنية أو العسكرية في الحكومة الأمريكية متهيئاً لهذا الموضوع، ففي خلال الغزو الذي اعتمد أولاً على الهجمات الجوية لغرض «ضعضعة» الجيش العراقي، ثم اعتمد بعد ذلك على نشر مكثف للدروع لسحق التشكيلات العسكرية التي ظلت سليمة، كانت الإصابات الأمريكية في حدها الأدنى. إن الحرب بدت وكأنها كُسبت «رخيصاً»، فمن الناحية العسكرية لم يكن هناك نزال. ولكن القيادة العليا الأمريكية تجاهلت ما يعرفه جيداً الدارسون لشؤون الحروب: هناك فارق كبير بين كسب المعارك وكسب الحرب، فكما حدث في فييتنام، وإذ جرى كسب المعارك ضد الجيش المنكسر والمنهار معنوياً، فإن الحرب دخلت مرحلة جديدة فاقت خلالها كثيراً الإصابات الأمريكية التي وقعت في الصفوف العسكرية في مرحلة المعارك. إن عدد الوفيات في مرحلة المعارك والاحتلال حتى ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ بلغ ٢,٥٧٨ قتيلاً، كما بلغ عدد الجرحى جروحاً بليغة والمعاقين أضعافاً مضاعفة لهذا العدد.

إن كون هذا العدد من الإصابات لم يكن أكبر إنما يعود إلى سمة باهرة من سمات الحرب الحديثة، ألا وهي توافر المساعدة الطبية المتقدمة جداً من الناحية التقنية لأفراد القوات المسلحة، ففي خلال دقائق من الاشتباكات تجري معالجة الجرحى فوراً وهم في مكانهم أو يجري إخلاؤهم إلى إحدى المستشفيات. لذا، فبالتأكيد نقول إن عدداً من الجرحى (وهم ١٧,٣٨١ جريحاً حتى كتابة هذا الكتاب) الذين كانوا سيقضون نحبهم في حروب سابقة قد تم إنقاذهم. هذ هي الأخبار الطيبة. أما الأخبار السيئة فإن نحو نصف هؤلاء الجرحى من الذكور والإناث مصابون بجروح بالغة بحيث يمتد كفاحهم طوال الحياة للتعايش مع المعوقات التي أصابتهم. وكما قال ستيفان فين (Stephan Fihn)، وهو من دائرة شؤون المحاربين القدماء، لمراسل مجلة *USA Today* وليام م. ويلش (William M. Welch) إن جروحهم هي في الغالب أشد قسوة مما كان الأمر في الحروب السابقة وذلك بسبب طبيعة حرب العصابات في المدن. أما الفرق اليوم كما قال فهو «حدوث قطع متعدد للأطراف بفعل انفجار القنابل بالضد من الرصاصة أو الشظية التي تسبب جرحاً في الصدر أو المعدة وهو الأمر المعتاد في الحروب السابقة. إن الانفجارات خلفت لدى بعض الجنود رضة شديدة في المخ». هذه الرضة وهي نتيجة ارتجاج لم يتم التنبؤ بحدوثها، لا بل لم تسجل إلا بعد ثلاث سنوات من الغزو. إن التنبؤات الآن تفيد بأن الرضة المخية ستصيب ما يصل إلى خمسين ألفاً من الرجال والنساء.

إن من مشاكل الإحصاء أنه غير كامل وهذا لا مناص منه، فعند إجراء الإحصاء لا تكون قد ظهرت حالات الموت أو الجروح بشكل كلي. وهناك مصدران للإصابات تبرز بشكل خاص وستسبب ضرراً للأفراد الأمريكيين ولعوائلهم وللمجتمع الأمريكي بأسره لسنين قادمة. المصدر الأول هو استخدام اليورانيوم المنضّب في القذائف ضد الدروع. كنا قد أشرنا إلى أن ذلك قد أحدث تأثيراً مفجعاً في الأطفال العراقيين، ولكنه أحدث تأثيراً كذلك في الجنود الأمريكيين. إن هذا الاستخدام هو موضع جدل وكان شيئاً غير ملحوظ إلا قليلاً في حرب الخليج عام ١٩٩١ وفي غزو العراق عام ٢٠٠٣. إن هذه الأسلحة تستمر في نفث الإشعاع مدة سنوات عديدة بعد استخدامها. كما إن الذين يطلقونها يخاطرون بظهور آثار الإشعاع عليهم. وقد يكون اليورانيوم المنضّب مسؤولاً بشكل جزئي في الأقل عن «أعراض حرب الخليج». وبما أن الجزئيات المشعة تحملها الرياح في عواصف الغبار الشديدة التي تهب في العراق فإن جميع الجنود الأمريكيين معرضون للإصابة بها. وهكذا فإن نحو ١٦٩ ألفاً من مجموع الجنود الذين شاركوا في حرب الخليج عام ١٩٩١ والبالغ عددهم ٥٨٠,٤٠٠

جندي أصيبوا بإعاقة دائمة بعد عشر سنوات. كما إن عدداً من المحاربين القدامى أصيبوا بالسرطان. وهناك قول بأن الذين أصيبوا بالإشعاع من اليورانيوم المنضّب خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ يمكن نقل إصابتهم إلى الآخرين، وإن كان هذا قول خاضع للجدل أيضاً، ولم يدرس حتى الآن إلا قليلاً. وترى الجهات الطبية ذات الاختصاص أن الذين يتعرضون إلى مستويات عالية من إشعاع اليورانيوم المنضّب يمكن أن يؤذون زوجاتهم ما يضطرهن إلى إجراء عملية قيصرية، كما يمكن أن يسببوا عاهات خِلقية في أطفالهم. لقد ألقيت مئات الأطنان من تلك الأسلحة في كلتا الحربين في العراق. وعلى أقل تقدير فإن الآثار البعيدة الأمد قد تكون أليمة وخطيرة لمئات الآلاف من الشباب الأمريكيين. إن بعض الجنود أصيبوا منذ الآن بالسرطان من جراء غزو العراق عام ٢٠٠٣. وقد قال المستشار الرئاسي الجنرال برنت سكوكروفت بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١ «إن اليورانيوم المنضّب هو مشكلة عويصة أكثر مما كنا نتصور عند تطويره».

هذا وكأن الضرر المادي لم يكن كافياً، إذ نجد أن التأثير في الصحة العقلية للجنود الأمريكيين كان تأثيراً فائقاً. جاء في تقرير **الجراح العام** لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والمنشور في **مجلة الجمعية الطبية الأمريكية** أن أكثر من ثلث الجنود ومشاة البحرية من الذين خدموا في العراق خلال غزو ٢٠٠٣ والاحتلال الذي أعقبه يراجعون لطلب المعالجة الطبية العقلية. ووفقاً لمسح سري أجرته وزارة الدفاع فإن نحو ألفين من هؤلاء كانوا يشعرون بالقلق بأنهم سيقدمون على إيذاء أجسادهم أو يفكرون بالانتحار، كما إن عشرة أضعاف هذا العدد يعانون من الكوابيس عند النوم بشأن ما فعلوه أو تعرضوا له. وكان نحو ٣٧٠٠ مراجع منهم يخشون أنهم سيفقدون السيطرة على أنفسهم فيؤذون الآخرين. وأشار ذلك المسح إلى «أن الذين حاربوا في العراق كانوا قد شهدوا أناساً يجرحون أو يقتلون» أكثر مما شهده الذين شاركوا في حروب أخرى. إن عدد هؤلاء كبير إلى درجة لا تستطع العيادات الطبية استيعابهم، لذلك فإن ثلثهم من الذين يعانون من الاضطرابات النفسية المختلفة لا يتلقون العلاج. أما العدد المحدود من الذين يتلقون العلاج فإنهم يكلفون دائرة شؤون المحاربين القدماء مبلغ ٣,٢ مليار سنوياً. أما تأثير إعاقتهم في قدرتهم على الحصول على عمل أو على تكوين أسرة أو على العيش مع الآخرين فهو أمر لا يمكن التكهن به الآن. بيد أن أعدادهم الضخمة تفيد بأن الإعاقة هي من الكلف الرئيسية غير المعروفة لحرب العراق، ففي عام ٢٠٠٥ كان خمسون ألفاً على الأقل من المحاربين العائدين بحاجة إلى رعاية نفسانية. وقد يكون غيرهم قد أصيبوا بطرق أخرى لم تظهر بعد.

إن لكل حرب من الحروب تأثيرها في عوائل المقاتلين. لا توجد الآن على حد علمنا أية دراسة عن التأثير في العوائل من جراء موت أكثر من ٢٥٠٠ جندي، أو من جراء الإصابة البالغة لثمانية آلاف آخرين، أو من جراء أعراض حرب الخليج أو السرطان، أو الإصابة العقلية لعشرات الآلاف. إن هذه الصدمات تؤثر في المجتمع بأسره. هناك على الأقل ألف طفل فقد أباً، أما عدد الأسر التي فجعت فأكثر من ذلك بكثير.

هناك كذلك مسألة الكلفة المالية للحرب، وهي تستعصي على الدقة في التقدير. كانت أمريكا قد أقنعت بعض حلفائها بالمشاركة بحيث إن البعض يقولون إنها حققت «ربحاً قليلاً» من حرب الخليج لعام ١٩٩١، ولكن هذا القول غير صحيح. يقول وليم نوردهاوس (William Nordhaus)، في مقال نشرته مجلة **الشؤون الخارجية** *(Foreign Affairs)* في عددها الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، إن الكلفة المالية التي تحملتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى بلغت حوالى ثمانين مليار دولار، وهذا بقيمة الدولار كما كانت في عام ٢٠٠٢. وقدرت دراسة قامت بها مؤسسة راند أن كلفة الولايات المتحدة في الفترة ما بين الحربين بلغت ما بين ٣٠ و٦٠ مليار دولار سنوياً، أي ما مجموعه ما بين ٣٠٠ و٦٠٠ مليار دولار. وقد يكون هذا المبلغ أقل بكثير من المبلغ الحقيقي. كانت كلفة الغزو والاحتلال عام ٢٠٠٣ تقدر بمئات المليارات من الدولارات سنوياً. وهي الآن نحو ٧,١ مليار دولار شهرياً، أي ٢٣٧ مليون دولار يومياً، فإذا حسبنا هذه الأرقام الفلكية بحسب الساعات فإن كلفة احتلال العراق تبلغ نحو عشرة ملايين دولار في الساعة الواحدة.

أما التحليل الأحدث والدقيق جداً لكلفة الحرب والاحتلال في العراق، فهو الذي أجراه كل من ليندا بيلمز (Linda Bilmes) وجوزيف ستيغليتز (Joseph Stiglitz)[1]، يقول الكاتبان «إن تقديراتهما متحفظة جداً، وقد تكون الكلفة النهائية أعلى بكثير. كما إن التقديرات لا تشمل الكلفة التي تحملها للعراق أو المملكة المتحدة». لقد استخدم الكاتبان الطرق المعتادة في حسابات الميزانية وليس فقط

(١) Linda Bilmes and Joseph Stiglitz, «The Economic Costs of the Iraq War: An Appraisal Three Years after the Beginning of the Conflict,» (National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper; no. 12054, February 2006), <http://www.nber.org/papers/w12054>.

إن بيلمز هي مرجع معروف بشأن الميزانية وهي مساعدة وزير التجارة سابقاً. وتعمل الآن في كلية جون كنيدي لنظم الحكم في جامعة هارفارد. أما ستيغليتز الذي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد في عام ٢٠٠١ فهو أستاذ في جامعة كولومبيا.

تخصيصات الكونغرس المالية. لهذا أخذا بالاعتبار «الرعاية الصحية مدى الحياة ومدفوعات الإعاقة للمحاربين العائدين، وكلفة تجديد المعدات العسكرية، والزيادة في كلفة التجنيد». إنهما قدّرا تأثيرات الحرب في أداء الاقتصاد بشكل عام. وقالا: «إنه حتى عند استخدام مقترب محافظ، وعلى افتراض أن القوات الأمريكية كلها تكون قد عادت بحلول عام ٢٠١٠، فإننا نعتقد أن الكلفة الحقيقية تتجاوز تريليون دولار. وعند استخدام التصور الذي وضعه مكتب الميزانية في الكونغرس لإدامة القوات في العراق حتى عام ٢٠١٥، فقد تتجاوز الكلفة الحقيقية تريليونين اثنين». إن هذا التقدير يبلغ ثلاثين ضعفاً للتقدير الذي وضعه وزير الدفاع رامسفيلد نيابة عن حكومة الرئيس بوش.

إن هذا الرقم، على ضخامته المذهلة، لا يأخذ بالاعتبار المسألة الصحية الناجمة عن البلوتانيوم المنضّب، ولا ارتفاع أسعار النفط في الأشهر الأخيرة. كان الكاتبان قد أشارا إلى أن النفط ارتفع سعره «من ٢٥ دولاراً للبرميل قبل الحرب إلى ٥٠ دولاراً للبرميل اليوم». وقد كان الرقم الأخير هو الذي اعتمد في جزء من حساباتهما. ولكن النفط ارتفع سعره منذئذٍ بنسبة ٦٠ في المئة إلى ٨٠ دولاراً للبرميل الواحد، وهذا عند كتابة هذا الكتاب. وقد قدرت بيلمز، في مقال آخر عنوانه: «شن حرب التريليون دولار»، أن كل ارتفاع بمقدار خمسة دولارات في سعر النفط للبرميل الواحد يقلل من دخلنا القومي حوالى ١٧ مليار دولار في السنة. وبما أن سعر النفط اليوم يزيد بثلاثين دولاراً عن الرقم الذي استخدمته الكاتبة هي وستيغليتز، فإن دخلنا القومي سينخفض بمبلغ مقداره نحو ١٠٢ مليار دولار.

يقول الكاتبان المذكوران في دراستهما إنهما «لم يتمكنا من قياس ما قد يعتبر الكلفة الأهم للمغامرة العراقية». سنحاول نحن الآن أن نتطرق إلى بعض أنواع هذه الكلفة. سنتناول أولاً الكلفة التي تؤثر تأثيراً مباشراً في أمريكا داخلياً، ثم نتناول الكلفة التي تؤثر في وضع أمريكا في العالم.

وفقاً للحساب الذي وضعه بيتر بيترسون (Peter Peterson)، وزير التجارة السابق في حكومة نيكسون، فإنه «عند مجرد الاحتفاظ بفرقتين تشاركان في «عمليات الاستقرار» في العراق مدة أسبوع واحد يكلف ملياراً من الدولارات، أما الاحتفاظ بهما للغرض نفسه عاماً كاملاً، فذلك ما سيكلف مقداراً يعادل الدخل المحلي الإجمالي بأسره لنيوزيلاندة». وإذ إن حكومة بوش تدرك أن الأمريكيين يشعرون بالقرف من إنفاق هذه التكاليف وتتوق إلى تخفيف الأذى

الاقتصادي للحرب، فإنها قامت بتخفيض الضرائب المحلية واقترضت في الوقت عينه مبالغ طائلة من الخارج. يقول جيمز غولبريث (James K. Galbraith) الأستاذ في جامعة تكساس «الواقع هو أننا نمتلك إمبراطورية. . . . ومشكلة الإمبراطوريات تاريخياً ليست الهزيمة العسكرية. إنها الإفلاس». في عام ٢٠٠٤ اقترضت الولايات المتحدة مبلغاً يناهز ٥٤٠ مليار دولار. إن هذا المبلغ الطائل من الاقتراض قد أخفى عن المستهلك الأمريكي كلفة الحرب المتعاظمة، على الأقل جزئياً. ولكن الاقتصادي بول كروغمان (Paul Krugman) كتب يقول إن ذلك قد وضع على عاتق أمريكا عبئاً سيكون على أبنائنا وأحفادنا أن يتحملوه. ويعتقد كروغمان «بأن الرئيس بوش، في الوقت الذي يشجب فيه بشدة ضريبة العقار التي يسميها «ضريبة الوفاة». . . فإن إسرافه سيترك كل طفل من أطفال أمريكا وهو يواجه «ضريبة ولادة» قدرها مئة وخمسون ألف دولار. نعم: إن كل طفل أمريكي يولد سيكون مديناً بذلك المبلغ، وبشكل جزئي إلى أطفال في الصين واليابان، فلا عجب أن الأطفال يبكون».

إن الكلفة تتجاوز الوضع النقدي، فهي تتضمن التخفيضات في المصاريف الفدرالية المخصصة للخدمات الاجتماعية وحماية البيئة والتعليم والرعاية الصحية وإجراء البحوث عن المصادر البديلة للطاقة وإزالة النفايات النووية وتأهيل المدن والطرق الخارجية والحفاظ على المتنزهات العامة وغير ذلك من الأمور الكثيرة التي تؤثر في «الحياة الطيبة» التي يبتغيها الأمريكيون جميعاً. إن المنتقدين للحكومة يعتقدون أن هذه التخفيضات قد جرت على أسس أيديولوجية وليس على أسس تتعلق بالموازنة، ولكن الموازنة تعطي فكرة عما كان يمكن القيام به بجزء من الأموال التي أنفقت على الحرب.

لم تتأثر النوعية المادية للحياة فقط، بل إن التأثير الأخلاقي بدأ بالظهور أيضاً. وباختصار، إن الحرب قاسية بالنسبة إلى الأقوياء (نحن) وبالنسبة إلى الضعفاء (العراقيون)، وهي تعمل على جعل الطرفين أكثر وحشيةً، كما إن حرب العصابات تحط من شأن الجميع على وجه الخصوص. كان مارتن لوثر كنغ (Martin Luther King)، وقد أفزعه ما كانت تفعله حرب فييتنام بالمجتمع الأمريكي، قد حذّر قائلاً: «ينبغي أن يكون واضحاً بشكل ساطع أنه ما من أحدٍ لديه شيء من الاهتمام بكرامة أمريكا وحياتها اليوم يمكنه أن يتجاهل الحرب الحالية، فإذا غدت روح أمريكا متسمّمة بالكامل، فلا بد من أن تقرير التشريح ستظهر فيه كلمة فييتنام».

هل كانت حرب فييتنام هي مجرد حرب ليست مألوفة في التاريخ الأمريكي؟ ثمة أدلة وافية بأن الجواب هو بالنفي. إن معظم الأمريكيين يتذكرون فييتنام، ولكن ما من أحدٍ منهم يتذكر التجربة الحقيقية الأولى لأمريكا مع حرب العصابات، أي تمرد الفليبين ١٨٩٩ـ ١٩٠٠. لقد اتسم ذلك التمرد بكل العناصر التي نعزوها إلى فييتنام، فالجنود الأمريكيون دمروا الكثير من القرى، وكانوا يعذبون السجناء بشكل روتيني. كان نوع التعذيب المفضل، وله صداه الحديث، ما يسمى بـ «العلاج بالماء» إذ يجري إدخال الماء إدخالاً قسرياً في بلعوم الأسير ثم يجري إخراجه بالقوة وذلك بالجلوس على معدته. وثمة صدى حديث آخر لما كان يجري آنئذٍ، فقد كان كبار القادة الأمريكيين في الفليبين يحاولون جهدهم للحيلولة دون وصول أنباء هذا الفظائع إلى الجمهور الأمريكي. كان القائد الأمريكي العام يغيّر بنفسه الرسائل التي يبعثها الصحافيون. كان الرقيب التابع له يقول للمراسلين الغاضبين: «إن تعليماتي تقضي بشطب أي شيء يمكن أن يسيء إلى حكومة الرئيس مكّنلي (William Mckinley)»، وحين واجه المراسلون الجنرال إلويل أوتيس (Elwell S. Otis)، فإن هذا «لم ينفِ حجب الحقائق، وأصرّ على القول بأن عليه أن يحمي الشعب [الأمريكي] من التشويهات والمبالغات المثيرة». وهكذا فإن الذي كان يشهده المراسلون بأنفسهم «مثل قيام الجنود الأمريكيين بطعن الجرحى من المتمردين بالسلاح الأبيض، ونهب البيوت والكنائس، وغير ذلك»، لم يكن يسمح لهم بذكره في تقاريرهم[٢].

بحلول عام ١٩٠٠ كان لدى أمريكا في الفليبين مئة وخمسون ألفاً من الجنود، وهذا العدد يكاد يكون العدد نفسه الذي لدينا اليوم في العراق. وكما قال الرئيس بوش يوم ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ فإن القائد الأمريكي آنئذٍ في الفليبين أعلن أن الحرب انتهت وأن المهمة قد حُققت. «لن يكون هناك قتال حقيقي... بل مجرد مناوشات لا تعني شيئاً». ولكن، وكما قال المؤرخ ليون وولف ساخراً «بعد سنتين، وستة آلاف إصابة أمريكية» كان هناك أكثر من ألف «اشتباك» آخر في الفليبين.

وكان واضحاً في حملة الفليبين أن الحرب بين المتمردين أو العصابات وبين القوات الرسمية قد نالت من معنويات الطرفين وهو أمر لا مناص منه. وفي فييتنام وقع من المذابح أكثر بكثير من المذابح المعلن عنها كمذبحة «ماي لاي». وبدأت بالظهور حكايات الجنود عن فظاعة القتال. ومنها، كما أوردته **وكالة**

(٢) Leon Wolff, *Little Brown Brother: America's Forgotten Bid for Empire Which Cost 250,000 Lives* (London: Longmans, Greem, 1961), p. 261.

الأسّوشيتدبرس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كانت وحدة من وحدات النخب من الجنود الأمريكيين قد شوّهت وقتلت المئات من القرويين غير المسلحين على مدى سبعة أشهر في عام ١٩٦٧ خلال حرب فيتنام، فأُغلق التحقيق الذي أجراه الجيش الأمريكي لعدم تسجيل شكاوى.. وقام جنود الوحدة المسماة «Tiger Force» التابعة للفرقة المجوقلة ١٠١ التابعة للجيش بإسقاط قنابل يدوية في الملاجىء حيث كان يختبىء القرويون ومعهم النساء والأطفال... وروى جنود لصحيفة *Toledo Blade* أنهم قطعوا آذان الموتى وربطوها بشدادات الأحذية لتعليقها في أعناقهم.. وقال وليم وول، وهو عريف سابق في «Tiger Force» يعيش الآن في ويلو سبرنغ في ولاية ميسوري، إنه قتل الكثير من المدنيين في عام ١٩٦٧ بحيث لا يستطيع أن يحدد عددهم. واستذكر الجنود أن الضباط كانوا يعلمون بالذي يفعلونه، بل إنهم شجعوهم في بعض الحالات.

«إن زوج ابنتي، وهو شاب صادق قاتل مع فرقة مشاة البحرية الثالثة بالقرب من دانانغ، قد حدثنا عن السلوك البربري المريع الذي شاهده في فيتنام»، يقول جورج ماكغفرن (George Mcgovern) الذي زار مناطق الحرب ثلاث مرات في الفترة التي كان فيها عضواً في مجلس الشيوخ.

وبعد أن أجرى الجيش تحقيقاً «كان الجندي الوحيد الذي عوقب رسمياً هو العريف الذي سبّب إجراء التحقيق بعد أن قال إن أحد جنود «Tiger Force» قد قطع رقبة طفل رضيع. (وقد اكتشفت مجلة **النيو يوركر** *(New Yorker)* أن هذا العريف قد جرى توبيخه لأنه ذكر أنه شاهد الحادث بنفسه في حين أن الواقع هو أنه علم به نقلاً عن آخرين). إنه لمما يريح الفكر أن نعلم أن القوات الأمريكية هي الآن موضع التحقيق عن فظائع ارتكبت في بلدات عراقية متعددة. إن بلدة حديثة، حيث قتل طفل في الثالثة من عمره وعجوز في عربة دفع وآخرون في حادث هياج دام يوماً كاملاً، قد تكون هي «ماي لاي» حرب العراق.

إن الخوف والغضب يفسّران جزئياً على الأقل، حتى وإن لا يبرران، فظائع ترتكب في القتال، ولكن المعاملة الشنيعة لأسرى معصوبي الأعين ومربوطي الأيدي لا يمكن تفسيرها بالدافعين المذكورين. إن حكومة بوش قد اخترعت فئة «جديدة لتبرير المعاملة غير القانونية، وهي فئة «المقاتلين الأعداء غير القانونيين»، وبذلك وضعتهم خارج متطلبات مواثيق جنيف الخاصة بالحرب التي وافقت عليها الولايات المتحدة وصادقت عليها حكومة بوش. قال الرئيس بوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ «نحن لا نمارس التعذيب». وقال وزير الدفاع رامسفيلد

(Rumsfeld) «إن سجناء غوانتانامو يعاملون معاملة إنسانية. إن القول بوجود سياسة شتم أو سياسة تعذيب هو قول زائف، زائف تماماً». لعل رامسفيلد أساء فهم معنى التعذيب. لقد قال أحد القضاة في محكمة عليا بريطانية في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ إن تعريف بوش وتعريف حكومته للتعذيب «لا يتفق مع التعريف الذي تأخذ به معظم الأمم المتحضرة».

كان من المستحيل في السابق الحصول على رفض للتعذيب من قبل الحكومة الأمريكية. أما الآن، فنحن نعرف ما رآه المراقبون وما رواه المراقبون في السجون التي تديرها الولايات المتحدة وعددها نحو مئة سجن، وفيها أكثر من أربعين ألف عراقي وهم محتجزون فيها منذ آذار/ مارس ٢٠٠٣. ومع أن الدخول إليها محدود، ثم ضُيّق ذلك كثيراً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، استطاعت منظّمة العفو الدولية أن توثق بعض الحالات ووجدت أن أجساد بعض السجناء الذين ماتوا في السجن «عليها جروح تحدث عادةً من الخضوع للتعذيب». أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإن لديها مجالاً أكبر لدخول تلك السجون ولكنها ممنوعة بموجب قواعدها من نشر ما تعثر عليه. ومن المفارقات أن جواب السلطات العسكرية في غوانتانامو عن «القلق» الذي أبدته اللجنة المذكورة كان بمثابة استنكار لممارسات السلطات العسكرية نفسها[٣].

والسؤال هو: لماذا يقوم حراس السجون بتعذيب السجناء؟ هناك أجوبة محتملة متعددة، **أولها** الغضب، فحين يسمع أحد الحراس أن جنود آخرين قد قتلوا أو جرى تشويه أجسادهم من عدو لا يستطيع فهم أمره وتبدو دوافعه شريرة، فإنه يفقد السيطرة على نفسه والتي لو لم يفقدها لكان امتنع عن ارتكاب أعمال سادية. والجواب **الثاني** هو المتمثل بما قاله الفيلسوف الإنكليزي اللورد أكتون (Acton) وهو «إن السلطة مُفْسِدة وإن السلطة المطلقة مفسِدة بشكل مطلق». كان هذا الفيلسوف يفكر بالسلطة السياسية، ولكن السيطرة التي تعطى للسجانين على السجناء وللجنود على المدنيين من شأنها أن تؤدي إلى التأثير في أفعالهم. ويبدو أن من صفات الجنس البشري أن مشهد الضعف يثير العنف. والجواب **الثالث** هو أننا جميعاً إنما يضبطنا المجتمع، والجيش هو مجتمع الجنود العاملين في بلد غريب. إن قواعد الجيش هي قوانينهم والعرف السائد فيه هو ما يتبعونه. ولذا فإن ما يتصور الجندي أنه السلوك الذي يرغب فيه الجيش هو الذي يحكم كيفية عمله. وعليه،

(٣) Department of Defense, United States Southern Command, Joint Task Force (JTF) 160, Staff Judge Advocate to «File», 24 January 2002.

فإن من المهم جداً أن نعرف ماذا يريد الجيش. وقد أعطتنا الجواب عن ذلك افتتاحية كتبتها جريدة **واشنطن بوست** *(Washington Post)* في عددها الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إذ قالت: «لقد أثبتت التحقيقات أن بعض الذين عذبوا المحتجزين عند التحقيق معهم في سجن أبو غريب كانوا يعتقدون أن أعمالهم تجيزها مذكرة صادرة من مقر الجنرال ريشارد سانشيز (Richard S. Sanchez). . . وإن كانت تلك الطرق تنتهك بوضوح مواثيق جنيف. وقد أُقرت تلك الطرق من قبل الدائرة القانونية التابعة للجنرال سانشيز «التي استخدمت أسباباً موجبة مأخوذة من مذكرة رئيس الجمهورية المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢» التي تفيد بأن المواثيق [أي مواثيق جنيف] يمكن طرحها جانباً بالنسبة إلى الذين يعتبرون من «المقاتلين غير القانونيين». هذا وكان وزير الدفاع رامسفيلد قد أعطى موافقته الرسمية بشكل مفصل على استخدام «غطاء الرأس» و«استخدام المخاوف» (كالخوف من الكلاب) و«الأوضاع المرهقة» (أي الجلوس والوقوف والتعليق في أوضاع مؤلمة مدةً طويلة) و«الحرمان من الضوء ومن حاسة السمع». إن هذه «التكتيكات القمعية محرمة عادةً بكتيب رسمي هو *Army Field Manual* (بيد أن الوزير لم يتطرق إلى طرق أخرى مثل إشعار السجين بأنه يغرق في الماء)». وباختصار، وكما قالت جين ماير، فإنه «مهما كان القصد من مذكرة رامسفيلد فإن الذي تسمح به المذكرة هو «التعذيب»»[٤]. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، واستناداً إلى هذا القرار الصادر من أعلى مستوى في الحكومة، أصدر مكتب المشاور القانوني في وزارة العدل الأمريكية مذكرة تخول سراً وكالة الاستخبارات الأمريكية «بإيقاع الألم والعذاب بالمحتجزين أثناء التحقيق إلى الدرجة التي يحدثها «تعطّل أعضاء الجسد عن العمل»»، ثم في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أجيزت «٢٤ طريقة فظة» و«توقيع رامسفيلد عليها جعلها بحكم الأمر العسكري». وكما قالت جين ماير، «فإن هذه الوثيقة المعروفة الآن باسم مذكرة التعذيب والتي ساعد أدنغتون، المساعد الخاص لنائب الرئيس تشيني، في كتابتها، قد سُرِّبت إلى الصحافة في عام ٢٠٠٤ بعد ظهور فضيحة أبو غريب».

وقبل أن يعرف أمر هذه الفضيحة كان بعض الجنود من الرتب الدنيا من المشاركين في التعذيب قد قاموا بغباء بالتقاط صور أحدهما إلى الآخر وهو يقوم بأعمال خليعة وخسيسة جداً. وقد جمع قسم التحقيق الجنائي في الجيش الأمريكي ١,٣٢٥ صورة فوتوغرافية و٩٣ شريط فيديو و٥٤٦ صورة لمحتجزين عراقيين موتى

(٤) «The Memo,» *New Yorker* (27 February 2006).

و٦٦٠ صورة لأفعال فاضحة خليعة و٢٩ صورة لجنود يقومون بأعمال جنسية. ثمة صور أخرى تظهر زنزانات ملطخة بالدماء وإحداها تصور وجهاً مشوهاً لجثمان موضوع في الثلج. إن هذه المواد تخص فقط الفترة من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في سجن واحد في أبو غريب. وقد سُرِّبت هذه المواد إلى موقع على الإنترنت هو: American online magazine salon.com. وقد شكلت هذه المواد وغيرها الأساس لعدد قليل من المحاكمات العرفية، فجرى توثيق صحتها، بطلب رسمي من المحكمة، من قبل وزارة العدل، بيد أن المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية، الأدميرال ستانسفيلد تيرنر (Stansfield Turner)، قال لجريدة **الواشنطن بوست** بعددها الصادر في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦: «في آب/أغسطس الماضي جرى طرد جنرال يحمل رتبة أربعة نجوم لأنه ارتكب عملاً جنسياً خارج علاقة الزوجية. مع هذا، ففي اليوم السابق قدم ناطق باسم وزارة الدفاع إيضاحاً ضعيفاً لماذا لم يقم هذا الجنرال أو ذاك من مختلف الرتب الرفيعة بتوبيخه عن الإساءة للسجناء في أبو غريب... إن مثل هذه الأخطاء تقف عند المكتب البيضاوي... هناك الكثير على المحك للفشل في محاسبة المسؤولين عن الأعمال المؤسفة والمخجلة التي وقعت في تلك السجون».

تُظهر المحاكمة التي أجريت للعريف مايكل سميث (Michael J. Smith) الذي أدين في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦ لاستخدامه كلباً في التحقيق يهاجم السجين، أن النصح الذي قدمه الأدميرال تيرنر المنوه عنه آنفاً قد ذهب سدى. قال العريف سميث «إنه كان يتبع إجراءات التحقيق التي صادق عليها رئيس الاستخبارات في أبو غريب، الكولونيل توماس باباس (Thomas M. Pappas)، فقال هذا الأخير إنه كان يتبع تعليمات الجنرال جفري ميلر (Geoffrey D. Miller)، مدير السجن العسكري في غوانتانامو في كوبا والذي زار العراق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ للبحث في طرق تهيئة الظروف، من أجل تحسين التحقيقات في السجن، ويتبع كذلك تعليمات من الرؤساء في بغداد». ولكن الجنرال لم يستدع للشهادة في محاكمة العريف سميث. كان هذا الأخير يواجه عقوبة أقصاها السجن مدة ثماني سنوات ونصف، ولكنه حكم بـ١٧٩ يوماً فقط في السجن. واعتبرت هذه العقوبة مجرد «لطمة على الخد». وقد قال أحد الناطقين باسم الجيش عندما سأله أحد مراسلي جريدة **نيويورك تايمز** *(New York Times)*، وهو إريك شميت (Eric Schmitt)، «إن أكثر من ستمائة تهمة بشأن الإساءة للمحتجزين في العراق وأفغانستان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ قد جرى التحقيق فيها وأن ٢٥١ ضابطاً وجندياً قد عوقبوا بطريقة أو بأخرى عن سوء السلوك المتعلق بالسجناء».

كان أعلى رتبة بين أولئك الضباط برتبة نقيب. ثمة ضابط كبير آخر هو الجنرال ستيفن جوردان (Steven Jordan) يواجه الآن، أي عند كتابة هذا الكتاب، سبع تهم رسمية بالإساءة للسجناء.

هناك محام أمريكي يدعى توماس ويلنر (Thomas Wilner)، وهو شريك في مكتب المحاماة الذائع الصيت «شيرمان وستيرلنغ»، كان قد وافق على التوكل عن ستة سجناء كويتيين، فقضى سنتين ونصف وهو يحاول الحصول على موافقة لزيارة موكّليه في غوانتانامو. وحين حصل على هذه الموافقة قام بزيارة ذلك السجن أحد عشر مرة، لذا فلا بد من أنه حصل على فكرة شاملة عن الظروف السائدة فيه. كتب هذا المحامي في صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** *(Los Angeles Times)* في عددها الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ قائلاً: إن الظروف هناك كأنها تكرار لأخبار التعذيب الذي كان يقوم به السوفيات في عهد ستالين والتي رواها آرثر كوستلر (Arthur Koestler) في روايته **ظلام في الظهيرة** *(Darkness at Noon)* أو تكرار لظروف السجن الشنيعة التي وصفها ألكسندر سولجنيتسون (Aleksandr Solzhenitsyn) في روايته **أرخبيل غولاك** *(Gulag Archipelago)*، لا بل إن بعضها أسوأ فهي أشبه بزنازين القرون الوسطى. لقد صار السجناء مخلوقات من غير البشر، وانقطعت علاقتهم بعوائلهم لا بل بالعالم كله سنوات، وجرى توجيه الأسئلة إليهم مئات المرات فلم توجه إليهم تهمة، وعزلوا في زنزانات مظلمة لا يرون فيها الشمس شهراً بعد آخر، وقد ربطت سيقانهم وضربوا ووضعوا في أوضاع أليمة، وأُفزعوا بالكلاب المهاجمة، وكثيراً ما هددوا بالإعدام. في تلك الظروف حاول ٣٩ سجيناً على الأقل الانتحار، وقد حاول أحدهم ذلك عشر مرات ولو بحز رقبته بالآلة الوحيدة التي يمكنه العثور عليها وهي عود متخشب، كما إن عدداً منهم أضرب عن الطعام، فجرت تغذيتهم قسراً بإدخال أنابيب في خياشيمهم. كان أحد موكلي المحامي ويلنر قد فقد ثلث وزنه، وحين رآه المحامي مرةً كان الدم يقطّر من أنفه. وقد رفضت سلطات السجن طلب المحامي بإدخال موكله المستشفى. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦ قام ثلاثة سجناء في غوانتانامو بالانتحار.

وهناك رَيْ ماك غفرن (Ray McGovern)، وكان من كبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية والذي تقاعد من الخدمة بعد سبع وعشرين سنة من العمل فيها، وهو يعمل الآن لصالح «كنيسة المخلّص» [أي عيسى عليه السلام]، فقد كتب هذا رسالة إلى رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب استعرض فيها الأدلة المتزايدة على التعذيب الأمريكي، وقال إنه يعيد الوسام الذي حاز عليه من

وكالة الاستخبارات المركزية عن «الخدمة الجديرة بالثناء العطر» وذلك لأن قضية «التعذيب والتي هي من شاكلة الاغتصاب والعبودية، هي شر مستطير. إنني لا أرغب أن أكون على صلة، مهما كانت نائية، بوكالة تقوم بالتعذيب».

إنْ كان هناك من هو مستعد لقبول فكرة حكومة بوش بالتفريق بين «المقاتلين الأعداء غير القانونيين» وبين «أسرى الحرب»، هذا التفريق الذي يعتبر مشكوكاً فيه على أقل تقدير وفقاً لنصوص مواثيق جنيف، فإن عليه أن ينظر في حالة الرجل الذي كان أسير حرب بشكل واضح وهو الجنرال عبد الحميد موحوش (Mawhoush). حين علم هذا الرجل بأن أربعة من أبنائه قد ألقي القبض عليهم ذهب إلى القاعدة المتقدمة Forward Operating Base Tiger في غرب العراق للسؤال عنهم وللمطالبة بإطلاق سراحهم، فاعتقل هو نفسه. وفي التحقيق الذي أجراه الجيش الأمريكي في ما بعد ثبت أنه «قد ضرب مراراً وتكراراً من عسكريين وغيرهم. لقد صُفع ورُفس وضرب بالعصا وبأنبوب الماء المطاطي. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وضع هذا الرجل في حقيبة للنوم وربط بسلك كهربائي غليظ». وبحسب الشهادة التي تم الاستماع إليها قال الشاهد الذي أشرف على التحقيق مع موحوش إنه رأى ضابط الصف لويس ولشوفر (Lewis Welshofer) يجلس على صدر هذا السجين وهو يوجه إليه الأسئلة عن دوره في التمرد المنتشر.

وباعتراف ضابط الصف نفسه فإنه «ضغط يده مرات عديدة على فم الأسير من خلال حقيبة النوم، وقال إنه فعل ذلك لمنع الجنرال من التفوه باسم الله. وبعد نصف ساعة لاحظ أن الجنرال لا يتحرك، ففتح حقيبة النوم. فلما رأى أنه ظن ابتساماً على وجه الجنرال حسب أنه «يلخبط» الأمر عليه، فأخذ يسكب الماء على وجهه. . كان الجنرال ميتاً» وقد أظهرت صور التشريح وجود سبع وأربعين كدمة زرقاء على أنحاء جسده كلها.

يجدر بهذه المناسبة أن نستذكر أنه في الحرب العالمية الثانية لم تجر معاملة أحد من كبار الضباط الألمان أو الإيطاليين أو اليابانيين بمثل هذه الطريقة. أما جيوش المحور، فكانت أحياناً تقوم بتعذيب الأسرى الأمريكيين ولكن ذلك كان يعتبر علامة على البربرية، لا بل جريمة حرب، وقد نال مرتكبو ذلك عند سنوح الفرصة العقاب الذي يستحقونه. ولكن المحكمة العرفية قضت بأن ولشوفر غير مذنب بجريمة القتل.

لم تكن السجون هي الأمكنة الوحيدة في العراق حيث وقعت حالات محزنة

من العنف والقتل. والحق أن الحوادث التي وقعت خارج السجون هي الأشد إقلاقاً على الإطلاق لأنها شملت ما يمكن تسميته بعدم احترام عرضي للآخرين ولأنها تقترف من شباب طبيعيين ليسوا من المحققين أو السجانين، فلنضرب مثلاً واحداً من آلاف حوادث العنف تلك، فقد قال أحد طلاب الدراسات الدينية الشباب من فلوريدا والذي جرى تجنيده في الجيش لكاتب عمود في جريدة **نيويورك تايمز**، وهو بوب هيربرت (Bob Herbert)، «إن الشباب الذين في وحدتي كانوا يمرون بسيارتهم العسكرية ويهشمون القناني الزجاجية على رؤوس المارة من المدنيين العراقيين. وكانوا يحتفظون بعدد من قناني الكوكاكولا الفارغة في سيارتهم لتكسيرها على رؤوس الناس». وقال هذا الجندي الشاب إنه شاهد كذلك حوادث كان أحد عرفاء الجيش فيها يجلد مجموعة من الصغار بهوائي السيارة الفولاذي، كما إن عريفاً من مشاة البحرية رفس بشكل فظيع صدر صبي عمره ست سنوات. في ما بعد أُلحق هذا الطالب بسجن أبو غريب، فقال: إن العنف فيه كان «يبعث على الاستفراغ.. إن بعض النزلاء قد ضربوا حتى أوشكوا على الموت» ومن بين أكثر من ٤٤٠٠ جندي أمريكي ذهبوا في عطلات للراحة فإن بعضهم على الأقل لا بد قد تشارك مشاعره مع طالب اللاهوت الشاب هذا(٥).

سيكون من المريح للنفس أن يقال لنا إن هذه ما هي إلا حوادث منعزلة، ولكنها ليست كذلك، فقد قامت المجلة الطبية الإنكليزية *The Lancet* بنشر مسح عن العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ زعمت فيه أن واحداً من كل سبعة جنود أمريكيين وواحداً من كل أربعة جنود من مشاة البحرية قد قتل عراقياً مدنياً، وأن إطلاق النار على السجناء الجرحى كان على ما يقال عملاً شائعاً. إن الفيلم الذي يصور حادثة من هذه الحوادث والذي التقطه جندي في مشاة البحرية خلال حصار الفلوجة كان قد هزّ مشاعر الأمريكيين ولكنه لم يؤد إلى عقد محكمة عرفية، والسبب في ذلك كما جاء في بيان مشاة البحرية «أن ذلك العريف اعتقد بشكل معقول [أن العراقي الجريح غير المسلح ممدداً على الأرض وهو يرفع ذراعيه بتوسل] كان يمثل تهديداً عدائياً له ولزملائه من مشاة البحرية». هذا وقد جرى مؤخراً، في حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، حفظ خمس قضايا تدّعي القسوة الوحشية الشديدة والاغتصاب والقتل وذلك لدى مشاة البحرية والجيش الأمريكي ومكتب التحقيقات الفدرالي.

* * *

(٥) Suzanne Goldenberg, «Woman Soldier Refuses to Return to Iraq, Claiming Sexual Harassment,» *Guardian,* 21/6/2006.

إن الشباب الأمريكيين هم بالطبع ليسوا أكثر سوءاً أو قسوةً من أي شعب آخر، لذا فإن أعمالهم إنما تتقرر في السياق الذي وضعوا فيه والتوجيه الذي يعتقدون أنهم قد تلقوه من رؤسائهم. إن إخراجهم من مجتمعهم حيث تطبق القوانين وتدعو السنن الاجتماعية إلى تأكيد احترام الغير، ثم زجهم في مواجهة مع شعبٍ لا يعرفون لغته وثقافته وسياساته والذي هو شعب يكرههم لأنهم موجودونَ في بلاده إنما هو بالتأكيد وصفة لإظهار الصفات الأسوأ فيهم. إن تاريخ حرب العصابات يكشف عن هذا الميل المجرد من الصفات الإنسانية لدى الشعوب من كلِ الأديان والثقافات. وهو يكشف كذلك أنه كلما طال استمرار هذه الظروف عَظُمَ التدمير لقيم الشباب الذين وضعوا في الموضع الذي هم فيه. وفي نهاية المطاف فإن جيلاً كاملاً يخسر مراسيه المدنية التي يقف عليها.

إن دماراً كهذا يصعب جداً ترميمه، فحتى العودة إلى الحياة «الطبيعية» تصبح مسألة إشكالية؛ فالجندي المسرّح سيعود ومعه ما تعلّمه. إن هذه التجربة ينبغي أن تشكل تحذيراً شديداً من الخطر الذي يتهدد القيم الغالية للمجتمع الأمريكي. ومما يدعو إلى الانتباه ونحن في خضم مأساة الحرب في العراق أن نجد مسؤولين في الحكومة الأمريكية يبحثون منذ الآن كيف تُشن حروب المستقبل، وأن نجد كبار مستشاري الحكومة يدعون إلى ما يرتقي إلى حرب أبدية. وحبذا لو أصغى هؤلاء إلى القول المريع الذي فاه به الجنرال شيرمان (Sherman): «إن الحرب هي الجحيم». وليتهم يتدبرون ما قاله إدموند بيرك (Edmund Burke)، البرلماني المحافظ البريطاني في القرن الثامن عشر: «يترتب على الرجل صاحب الضمير الحي أن يكون حذراً كيف يتعامل مع الدماء». ومن الجدير بالملاحظة أن عدداً من دعاة الحرب من ذوي الأصوات العالية جداً هم من المنظّرين الذين لم يشهدوا معركةً قط.

إن الحروب كلها وحشية، ولكن التمردات والتمردات المقابلة مرعبة بشكل خاص لأنها دائماً تدفع المشاركين فيها إلى عدم الالتفات حتى إلى المحاولات المتواضعة للإبقاء على القتال ضمن حدود معقولة من إطار القانون وآداب السلوك. لقد شهد الأمريكيون الآن حدوث هذا في ثلاث من حروبنا: قمع الثورة الوطنية الفليبينية في عام ١٩٠٠، وحرب فييتنام في ستينيات القرن الماضي، واحتلال العراق اليوم. إن القوات الأمريكية وضباط الاستخبارات قد قاموا في كل حربٍ من هذه الحروب، بأعمال من شأنها خلق كراهية عظيمة لأمريكا، وليس هذا فقط، بل إنها كذلك أفسدت القيم التي من أجلها نعلن أننا نقاتل. كانت تلك أحداث كبرى، ولكنْ، وفي ما بينها، وفي سعينا من أجل

«الأمن»، تحالفنا أحياناً مع مجموعة من الطغاة الفاسدين وساعدنا دوائرهم الأمنية على أن تتعلم أساليب التعذيب والتي ستثير حنقاً شديداً في العراق في ما بعد[٦].

لقد كان التعذيب هو الجانب الأوحد من الاحتلال الأمريكي للعراق الذي أعلن عنه على نطاق واسع جداً، وقد شوّه ذلك سمعة أمريكا في العالم بأسره أكثر من أي شيء آخر. لقد كانت ممارساتنا في السجون في العراق مدعاة للعار إلى درجة أنها حُجبت عن الجمهور أطول مدة ممكنة. وعندما انتشر خبرها نظرت التحقيقات في الأسوأ شناعةً من التهم الموجهة. أما الذين أدينوا قانونياً حتى الآن فكانوا فقط الجنود وصغار الضباط ـ على أن الذين تكلموا بصراحة زعموا أنهم كانوا يطبقون أوامر رؤسائهم. ونحن نعرف الآن أن لدى هؤلاء من الأسباب ما يدعوهم للاعتقاد بذلك، ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أصدر وزير الدفاع تخويلاً خطياً، لا بل توجيهات، باستخدام إجراءات يحرمها كتيب التعليم العملي للجيش الأمريكي بصفتها انتهاكاً لما ورد في المادة ٣ منه، وهي التي تتكرر في مواثيق جنيف الأربعة كلها والتي تمنع التعذيب والمعاملة القاسية. إن كثيراً من الناس، الأمريكيون منهم والأجانب على السواء، يعتبرون التعذيب الآن أمراً «أمريكياً». وبما أن التعذيب قد جرت ممارسته في عدد من المواقع الأمريكية، ويتطلب معدات كثيرة (منها الطائرات النفاثة التي نقلت الأسرى المختطفين إلى مراكز التعذيب)، ويتطلب كذلك عدداً كبيراً من الجنود ووكلاء الاستخبارات الأمريكيين ـ إضافة إلى عدد غير قليل من الأجانب (والإسرائيليين كما يقال) ـ فهو إذن عملية ذات تمويل واسع. إن الأفعال غير الأخلاقية وغير القانونية والمثيرة للاشمئزاز والتي تم توثيقها من قبل بعض القائمين بها (تماماً كما قام بعض النازيين بتوثيق أعمالهم الوحشية) هي الآن تشاهد في صور من قبل الملايين في أرجاء العالم على شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد وعلى الإنترنت. ولا يمكن الآن توثيق التأثير الواقع للصورة الذهنية لأمريكا في عقول الناس، ولكن

(٦) فتح الجيش الأمريكي مدرسة للضباط من أمريكا اللاتينية وأدارها من ١٩٨٢ إلى ١٩٩١، واستخدمت المدرسة كتب تعليمية تبين طرق الاستجواب والإكراه بما في ذلك التعذيب والشنق، كما جاء في وثائق سمحت بنشرها وزارة الدفاع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، دخل تلك المدرسة نحو ستة آلاف ضابط عسكري وضابط شرطة بضمنهم الجنرال مانويل أنطونيو نوريغا (Manuel Antonio Noriega) وخوليو روبيرتو ألبيريز (Julio Roberto Alpirez) وكانا في ما بعد من البارزين في فرق الموت وتهريب المخدرات. ويقال إن الكتب المدرسية التي استعملت قد سحبت عام ١٩٩٦. ولكن عدداً من الطرق نفسها قد غرست في نفوس الذين أداروا السجون في العراق وكوبا وغيرهما.

ما من أحد يعتقد أنها أقل من صورة كارثية. إن العراقيين وغيرهم من الآسيويين والأفارقة يقولون إن التعذيب يضع أمريكا في مصاف استبداد صدام حسين. إن كلمات «أبو غريب» و«غوانتانامو» و«بغرام» وغيرها هي الآن جزء لا يتجزأ من صورة أمريكا في أذهان الناس في العالم بأسره. كما إن الضرر المحتمل لا يقع فقط على العلاقات الخارجية، فقد ذكر المستشار العام السابق للبحرية الأمريكية ألبيرتو مورا (Alberto J. Mora) الذي ناضل من أجل إيقاف سياسة التعذيب، قائلاً لمراسل مجلة **نيويوركر**، جين ماير (Jane Mayer) «إذا لم تعد القسوة أمراً يعلن عنه أنه غير قانوني، ولكنها تطبق عوضاً عن ذلك كسياسة، فإن هذا يغيّر العلاقة الأساسية بين الفرد والحكومة. إنه يدمر مفهوم الحقوق الفردية بأسره... فلئن جرى هذا الاستثناء فإن الدستور يتهاوى بأجمعه. إنها قضية تحوّل الأمور من شيءٍ إلى آخر».

هذا وحتى أولئك الذين يغلقون أعينهم عن التعذيب الآن يفكرون بأمريكا على صورة حرب وحشية. إن فظاعة التدمير الذي جرى في الفلوجة وتلعفر وغيرهما من المدن العراقية، وسبل التقارير عن القتل والاغتصاب قد أصبحت، كالتعذيب، هي الزاد اليومي لمشاهد التلفزيونات في أنحاء العالم. إن كل هذا قد غيّر من مفهوم الناس عن أمريكا والأمريكيين وغدا ذلك ملموساً تماماً. كان وليم بولك يستطيع السير في شوارع بغداد قبل أيام فقط من الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، فيتحدث مع أصحاب الدكاكين والباعة المتجولين وأفراد الشرطة والمارة المستطرقين بحرية ومن دون خوف. أما اليوم فإن الأمريكيين لا يستطيعون أن يغادروا المنطقة الخضراء المحصنة إلا في أرتال من السيارات المدرعة والدبابات، والسمتيات تحوم حول رؤوسهم، لا بل حتى المواطنين الأمريكيين العاديين يشعرون أنهم غير آمنين الآن، ليس في العراق وحده وإنما في أنحاء من آسيا وأفريقيا، وحتى في أجزاء من أمريكا اللاتينية وأوروبا.

أما بالنسبة إلى الممثلين الرسميين فالمسألة أدهى وأمر. حين كان جورج ماك غوفيرن سفيراً لأمريكا لدى منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة في السنوات التي سبقت الحرب فإنه كان يُستقبل أينما ذهب بحرارة وود. واليوم نجد سفراءنا يقبعون في قلاع صغيرة. والواقع أن المؤسسات الحكومية الأمريكية في الخارج وعددها يناهز الثلاثمئة محاطة بجدران كوتكريتية مقاومة للرصاص، والأسلاك الشائكة، والحواجز المانعة لمرور المركبات والتي لا تخترق إذا اصطدمت بها، والمجسات الإلكترونية وكاميرات الفيديو تدور باستمرار. ثمة حرس

مدججون بالسلاح وكلاب الهجوم وهم يراقبون من هب ودب. وقد جرت في بعض الأماكن إزالة المباني المجاورة، كما أغلقت الشوارع. وهكذا فإن المسؤولين الأمريكيين هم في واقع الحال محاصرون. إن الزائرين للسفارات يرونها وكأنها أقفاص ولا يقتصر الشعور بقرصة العداوة على المسؤولين الرسميين وحدهم، تلك العداوة التي تضاعفت كثيراً بسبب حرب العراق، وإنما يمتد ذلك إلى غيرهم، حتى إن بعض رجال الأعمال الأمريكيين وجدوا أن مبيعاتهم قد انخفضت.

هل هذه الصورة هي صورة ترسمها الانطباعات الشخصية من دون غيرها؟ انظر إذاً إلى ما تقوله استطلاعات الرأي، ففي الاستطلاع الذي أجراه مركز بيو للبحوث وشمل خمسة عشر ألفاً من الناس في عشرين قطراً في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ ظهر أن هناك انحداراً في احترام أمريكا ومحبتها. حدث هذا على الأخص في العالم الإسلامي، إذ قال مدير مركز البحوث المذكور آنفاً «لقد بلغ الأمر إلى القعر». ولم يحدث هذا هناك فقط، ففي ألمانيا انخفضت النظرة الإيجابية نحو أمريكا من ٦١ في المئة في صيف عام ٢٠٠٢ إلى ٢٥ في المئة عند الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣؛ وفي فرنسا انخفضت من ٦٣ في المئة إلى ٣١ في المئة وفي إسبانيا كان الانخفاض إلى ١٤ في المئة على الرغم من أنها قدمت قوات عسكرية للاحتلال. وفي خريف عام ٢٠٠٤ قامت عشر من أكبر الصحف في العالم بإجراء استطلاع آخر، فأظهر أن الناس في كل مكان تفرّق تفريقاً حاداً بين الأمريكيين وبين الحكومة الحالية، وهذا على الرغم من ادعاء الرئيس بوش أن الناس يكرهون حريتنا. كان ذلك التفريق سائداً حتى في أوساط حلفائنا الأوفياء، فبالنسبة إلى الإنكليز قال ٢١ في المئة فقط إنهم لا يؤيدون الأمريكيين ولكن أكثر من ٦٠ في المئة منهم لا يؤيدون حكومة بوش، وهذا الرقم يصل إلى ٧٧ في المئة بالنسبة إلى الذين تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين سنة. كان هذا التناسب يسود في كل مكان، ففي جارتنا كندا قال ٧٣ في المئة من الناس أنهم يودون الأمريكيين ولكن ٣٦ في المئة فقط يؤيدون حكومة أمريكا؛ وفي فرنسا كانت الأرقام ٧٢ في المئة ضد ٢٥ في المئة، وفي إسبانيا ٤٧ في المئة ضد ٢٣ في المئة؛ وفي اليابان ٧٤ في المئة ضد ٣٤ في المئة، وفي أستراليا ٧٢ في المئة ضد ٣٦ في المئة؛ وفي المكسيك ٥١ في المئة ضد ٣٠ في المئة، وفي كوريا الجنوبية ٦٥ في المئة ضد ٢٨ في المئة. وجواباً عن هذه المؤشرات لتدهور وضعنا في العالم شهدت وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الدبلوماسية العامة، مارغريت تَتْوايلر (Margaret Tutwiler)، أمام الكونغرس قائلةً: «سيقتضينا الأمر سنوات من العمل الشاق، المركّز»، للخروج من هذا المأزق.

أما آخر الاستطلاعات التي جرت في إنكلترا، فتظهر هبوطاً آخر يثير الحزن، فقد ارتأى الكثيرون أن إعادة انتخاب الرئيس بوش لولاية ثانية قد أزال التفريق الذي كان قائماً في السابق بين الحكومة والشعب.

ويظهر للعيان خطران في الحال، **أولهما** أن عنف التمرد والتمرد المقابل يدفع العراق أكثر فأكثر نحو حرب أهلية إثنية ـ دينية بغيضة وفيها تتعرض سمعة أمريكا وحياة الأمريكيين للخطر. **وثانيهما** أن هناك خارج العراق حرباً دينية مشابهة تخوض بلادنا فيها حرباً صليبية أمريكية مسيحية ضد جهاد إسلامي. إن صراعاً كهذا قد يكون طويل الأمد. ويعتقد بذلك بعض كبار ضباطنا العسكريين مثل جوزيف هور (Joseph P. Hoar)، وهو جنرال متقاعد من مشاة البحرية، كما إنهم حذروا لجنة القوات المسلحة ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي قائلين: «إننا نتطلع إلى الهاوية». وقال الجنرال المذكور نفسه «لا يمكن أن تسنح لنا فرصة لتحقيق الأمن الذي نسعى إليه من الحرب ضد الإرهاب إلا إذا أقنعنا مليوناً من المسلمين بأننا في الحقيقة والواقع مجتمع عادل وبأننا نساند حقاً السلام والعدالة والمساواة للناس أجمعين».

الفصل الخامس

كيف الخروج من العراق؟

بحثنا في الفصول السابقة لماذا ينبغي على أمريكا الخروج من العراق، وسنضع في هذا الفصل خطة تبين كيف يمكن إنجاز الخروج بشكلٍ يخفف من الضرر الذي أصاب العراق وأمريكا معاً.

إنه لمن المفيد للولايات المتحدة ألاّ نترك وراءنا عراقاً يحفل بأناسٍ يكرهون أمريكا وسيطلبون الثأر لأنفسهم من جراء الحرب، فبعد أكثر من ثلاث سنوات من القتال والاحتلال لا يمكن إنجاز خروج كريم بشكل مثالي. إنه لمن الأسهل دائماً الدخول في وضعٍ سيىء من الخروج منه. ثمة مرارة كثيرة ضد أمريكا في العراق؛ فالكثير من الناس قد فقدوا أبناءهم وآباءهم وأجدادهم وجيرانهم وأصدقاءهم في ما يعتقدون أنها كانت حرباً غير عادلة واحتلالاً قمعياً. هذا ومهما كانت حسنات وسيئات النظام الاجتماعي القديم فإنه قد تخلخل، فالذين كانوا بالأمس جيراناً هم الآن يخاف أحدهم الآخر. أما الممتلكات فقد دُمرت أو تضررت. وتلاشت أموال التوفير بفعل التضخم وقلة الدخل وكلفة المعيشة العالية جداً. والفئات العاملة فقدت معنوياتها بسبب تفشي البطالة. وقد بات الملايين من الناس يعانون حياةً بلا كهرباء أو ماء أو مجاري صالحة للتخلص من النفايات. لا بد الخروج من هذا الوضع الصعب جداً الذي تجد أمريكا نفسها فيه ولا بد من دفع الكلفة المترتبة على ذلك. على أنه كلما طال التأخير في مواجهة الواقع صارت تلك الكلفة أعلى. إن بعضها مرتفع الآن ولكن السيطرة عليها أفضل من الاستمرار في زيادتها. وما دمنا «سنظل على المسار» فلنا أن نتوقع أن تمضي الحالة العراقية من سيىءٍ إلى أسوأ وربما سريعاً.

إن بعض الإجراءات التي اقترحت لمعالجة مشاكل محددة هي ليست سوى مسكّنات. ومثل هذه الإجراءات خطرة لأنها مضلِّلة: فهي في ظاهرها تقدم حلولاً وهي في الواقع إنما تبرر عدم إيجاد حلول للقضايا الأساسية. إن بعضاً آخر من الإجراءات المقترحة قد تكون جذابة بذاتها ولكنها بمعزل عن برنامج منسق، لذا فمصيرها المحتمل هو الفشل. إن الإجراءات المنفردة لن تكون فعالة إلا إذا كانت جزءاً من «رزمة» استراتيجية متماسكة. ومن تلك الإجراءات التي تعالج قضايا

جوهرية الإجراءات المالية. وهذ هي التي تعوّد الأمريكيون عليها أكثر من غيرها، فإننا كشعب براغماتي وجهته مزاولة الأعمال، نحسن تنظيم تلك الفعاليات المالية. أما الإجراءات الأخرى فهي أكثر تعقيداً، كما إنها إجراءات غير ملموسة. فإلى جانب الإجراءات المالية، لا بل قبل اتخاذها، لا بد من إيماءات هي في الأساس سياسية وأخلاقية. أولى الإيماءات هي الإقرار بحق العراقيين الأساسي لإدارة شؤون حياتهم بأنفسهم.

يعتقد عدد كبير من الأمريكيين أن العراقيين لم يحسنوا عملهم جيداً في إدارة حياتهم في الماضي، وبالنظر إلى ما ينشأ عن الاحتلال والتمرد فلا يحتمل أن يحسنوا ذلك العمل في القريب العاجل. وهم على حق. فالصحافة مليئة بالتقارير عن النزاعات في ما بينهم، إذ يقوم السُنَّة والشيعة بمهاجمة بعضهم بعضاً، كما إن الأكراد عازمون على تحقيق الابتعاد عن الدولة العراقية إلى الحد الأقصى. وبالتالي فإن بعض الأمريكيين يعتقدون أن علينا إدارة حياتهم وتزويدهم بـ «الأمن» قبل إعطائهم فرصة للإفصاح عما يريدون. ومنهم من يعتقد أن علينا تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام. وقد يحدث هذا كما هو متصور، ولكنْ لا يعود الأمر إلينا لكي ننفذ ذلك، وهو بالتأكيد سيعمل ضد مصالحنا وضد مصالح العراقيين. هذا وقد أعلنّا عزمنا كذلك على تحويل العراقيين إلى أمريكيين، أي بعبارة أخرى تحويل العراقيين إلى «ديمقراطيين». ولكن كانت الديمقراطية في التجربة العراقية مفهوماً أجوف في أحسن الأحوال، كما إن كلمة الديمقراطية غالباً ما تستعمل للتغطية على الامتيازات الخاصة أو الاستبداد. إن الطرق التي نعبّر بها نحن تكرّسنا للديمقراطية، ومنها إعلان دستور وإجراء انتخابات، وكانت طرقاً جرت محاولات للأخذ بها برعاية الإنكليز في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، ولكنها لم تفض في العراق إلى ما نراه أنه يمثل سيطرة شعبية على الحكومة، أو يمثل ديمقراطية. ومن غير المحتمل أن تؤدي تلك الطرق إلى ذلك في المستقبل المنظور. إن على العراقيين أن يجدوا لأنفسهم نظاماً يستطيعون معه العيش بسلام وأمن وحرية بدرجة معقولة. ولن يكون ذلك النظام بالتأكيد هو النظام الذي عندنا أو ما نرغب في أن يكون عندهم، ولكننا لن نستطيع أن نجبرهم على العيش بطريقة غريبة عن ثقافتهم. كانت محاولتنا القيام بذلك فشلاً ذريعاً في تصورنا «لمعنى» حربنا. قال الرئيس بوش إننا هناك لجعل العراق آمناً من أجل الديمقراطية وإن العراقيين سيشعرون بالامتنان منا. على العكس، فالعراقيون يعتقدون أننا نحاول أن نفرض عليهم طريقة غريبة للحياة. لهذا فهم يكافحون ضدنا ليس فقط لأننا أجانب بل لأننا كذلك أجانب نهاجم ثقافتهم. إن سياسة التدخل العسكرية التي

أقنع المحافظون الجدد حكومة بوش باتباعها لن تنفع. إنها مدعاة استياء عميق. وعلينا أن نقبل بهذه الحقيقة. فلم يكن تأكيد الرئيس وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) على «تقرير المصير للشعوب» مجرد ضرورة سياسية بل ضرورة استراتيجية كذلك. إن القومية لم تزل أشد مذهب قوةً في زماننا، فهي قد هزمت في بلدٍ بعد آخر محاولات الدول الغنية والقوية والمسيطرة لقلب وإعادة صب حيوات الشعوب التي تقهرها. وباختصار، وكما رأينا في ثلاث سنين من الحرب، فإن هناك حدوداً لقوتنا ويجب علينا أن نتكيف بحسب هذه الحقيقة.

بيد أن تيارات التقسيم الكامنة في القوميات المختلفة هي التي توقد النيران الخافتة للوحدة. لقد قلنا إنه في الوقت الذي تتعرض وحدة العراق للخطر ـ وإن خطر التقسيم سيتعاظم ما دام الاحتلال مستمراً ـ فثمة قوى كثيرة تمسك البلاد معاً. ومن هذه القوى قوة الإدراك للمخاطر التي سيواجهها مجتمع يقع فريسة للبلقنة من دول مجاورة، وللاضطراب الفظيع الذي يسببه بلا شك انحلال الدولة القومية. إننا لا نستطيع التنبؤ هل أن العراقيين سيكونون في نهاية المطاف بدرجة من الحكمة للتغلب على هذه المخاطر، كما سنكون من الغباء بمكان إذا حاولنا أن نقوم نحن بذلك عوضاً عنهم. والواقع أن ذلك سيثير أعمق الاستياء في نفوس العراقيين. إن الفكرة القائلة إن بوسعنا أن نكيف حياة العراقيين بشكل كلّي هي أحد الأوهام التي قادتنا بالدرجة الأولى إلى الخوض في رمال العراق المتحركة، وإن الاستمرار في محاولتنا إدارة هيكل العراق ذاته لن يساعدنا على الخروج. إن الشعب العراقي، كالشعب الفيتنامي، حتى وهو في خضم صراع مرير ضدنا، إنما يريد ما نطالب به نحن لأنفسنا، ألا وهو الحق بحكم نفسه بنفسه بطريقة يعتقد أنها تفضي إلى تحقيق أغراض الاستقلال. إن الشعب في كل مكان، وبالتأكيد في العراق، يعتقد أن تقرير المصير هو حق أساسي. إن هذا الحق من الحكمة أن نتجنب انتهاكه ونحن نحاول الخروج من الهوة التي سقطنا فيها. وكما قال الرئيس ويلسون حين حاول إعادة تنظيم الأولويات الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الأولى، «إن هناك شيئاً واحداً فقط يمكنه أن يربط الناس بعضهم ببعض، وذلك هو الإخلاص المشترك للحق». إن صدى هذه العاطفة قد تردد بعيد غزو ٢٠٠٣ في كلام الكاهن كونراد ريزر (Konrad Raiser)، السكرتير العام لمجلس الكنائس العالمي، الذي قال إن «الحق» يجب أن يحدد ضمن إجماع عالمي، أي ذلك الذي دعاه توماس جفرسون (Thomas Jefferson) «احترام لائق لآراء الجنس البشري»، فما لم تحترم أمريكا الحق الأساسي للشعب العراقي بتقرير مستقبله، فإن سمعتها لن تستعاد في المجتمع الدولي تلك السمعة التي شوهتها حرب العراق.

إن إعادة اسم أمريكا الحسن ومقامها الجيد في العالم إلى ما كان عليه سابقاً سيتطلب مزيجاً من العلاجات السياسية والأخلاقية والمالية، وبهذا وحده نستطيع نحن ـ ويستطيع العراقيون ـ تحقيق أحسن نتيجة ممكنة لوضع سيّىء ومتدهور. وبالتالي فإن من المهم جداً لأمن الولايات المتحدة ـ ولترعرع التوجه نحو الحرية والديمقراطية في العراق وهو توجه لم يزل واهناً ـ أن تجد أمريكا الوسائل لإنهاء الحرب في العراق بسرعة وذكاء، وبطريقة من شأنها أن تملأ من جديد، أو في الأقل ألا تجفف، ما سمّاه ويندل ويلكي (Wendell Willkie)، المرشح الجمهوري السابق لرئاسة الجمهورية الأمريكية، بـ «خزان حسن النية»، تلك التسمية التي يجدر ألا تنسى. إن ذلك الوداد العمومي لبلادنا كان هو القوة العظمى لأمريكا. وهكذا، وكما قال جفرسون، «دعونا نسارع إلى استرداد خطانا وإلى الوصول من جديد إلى ذلك الطريق الذي هو وحده يقودنا إلى السلام والحرية والأمان».

وإذ سنقوم وبشكل متسلسل ابتغاءً للوضوح، بالبحث في الخطوات التي نحتاج إلى اتخاذها على «طريق» جفرسون، فإننا نؤكد أنها يجب أن تعتبر عناصر في أجندة يجري تنفيذها بصورة مشتركة. سنقوم في الفقرات التالية بإبراز الفئات الرئيسية للعمل والتي يمكن أن تتجه بالعراق وأمريكا والمجتمع الدولي نحو عالم ما بعد الحرب، والذي نريده أكثر أمناً ورصانةً وتهذيباً. كذلك سنحاول أن نقوم إطاراً زمنياً وتقديرات عمومية للكلف والمنافع لكل عملٍ نقترحه. ونبدأ بالمتطلب الأساسي ألا وهو انسحاب قواتنا مع الفصائل العسكريّة الصغيرة التابعة لأقطار أخرى.

■ إن البقاء في العراق ما هو بخيار، فحتى أولئك الأمريكيون الذين كانوا من أشد التواقين لغزو العراق، فإن أغلبيتهم الآن تحثنا على إيجاد طريقة للخروج. ومن هؤلاء ليس فقط الاستراتيجيون المدنيون و«الصقور»، بل أيضاً القادة العسكريون والجنود المقاتلون الذين ينتظرون الخروج بحماسة شديدة. لا بل حتى العراقيون الذين يعتبرون من أشد أنصار أمريكا من قبل كبار المسؤولين لدينا عازمون على خروج العساكر من بلادهم. وقد قام وزير الخارجية العراقية الأسبق عدنان الباجه جي وهو أبرز المسؤولين العراقيين الباقين على قيد الحياة بكتابة رسالة خاصة إلى وليم بولك (William Polk) قال فيها: «الحقيقة هي أن جميع العراقيين بدون استثناء يريدون رحيلاً مبكراً للقوات الأجنبية». وقد دعم قوله هذا استطلاعات قامت مجلة *USA Today* وفضائية سي.إن.إن (CNN) ومؤسسة غالوب، فأظهر أن ٨١ في المئة من العراقيين يعتبرون الأمريكيين كمحتلين لا

كمحررين. إن هذا هو واقع الحال في العراق. ويجب علينا أن نقر بحق العراقيين بأن يطلبوا منا الرحيل وبتحديد تاريخ قطعي للانسحاب.

إن الانسحاب ليس أمراً سياسياً ملحاً فحسب، بل إنه كذلك مطلب استراتيجي. كان العراق قبل الغزو الأمريكي خالياً من الإرهابيين. أما اليوم فإن العراق، كما يقر القادة الأمريكيون وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين بشكل متكرر، قد أصبح مرتعاً لتجنيدهم وتدريبهم. وكما قال الجنرال وليم أودوم (William Odom)، الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي، «إننا نحقق غايات بن لادن». وكلما طال أمد بقاء القوات الأمريكية في العراق ازداد الشعور لدى العراقيين وغيرهم بأن أمريكا هي عدوٌ لهم، وازداد تدفق المجندين في صفوف المعارضين لأمريكا ليس فقط في العراق وحده بل في أمكنة أخرى. إن الخطوة الأولى في عملية وقف النزيف للمصالح الأمريكية هي انسحاب قواتنا. وبما أن مصروفات الولايات المتحدة تبلغ حالياً ٢٣٧ مليون دولار تقريباً في اليوم الواحد ـ أي عشرة ملايين دولار في الساعة الواحدة ـ ومع تزايد الكلف بنسبة ٣٠ في المئة سنوياً على وجه التقريب[1]، فإن لدى أمريكا مصلحة مالية بالامتثال لطلب العراق بانسحاب مبكر. إننا نقترح أن انسحاباً على مراحل ينبغي أن يبدأ يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ أو قبله، مع الوعد ببذل جميع الجهود لإكمال الانسحاب بحلول ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

إن الانسحاب لن يكون من دون كلفة مالية، وهي كلفة لا مفر منها، ولا بد من أن تدفع إن عاجلاً أو آجلاً. وقرار الانسحاب سريعاً لن يتطلب مصروفات إضافية، بل على العكس، إنه سيؤدي إلى وفر كبير، ولكنه سيتطلب تخطيطاً دقيقاً. ولنكن صريحين للغاية: إننا لا نوصي بما يسميه معارضو الانسحاب بأننا «نلوذ بالفرار» (Cut and Run). إن ما نوصي به سيجنبنا الخروج بالقوة، ذلك أن القوات الأمريكية ستخرج بشكل منظم، وفق جدول معقول، وبطريقة ستحول من دون وقوع مزيد من الأضرار على المصالح الأمريكية. من هذه المصالح تجنب الأذى الذي يمكن أن يلحقه المشعوذون بمجتمعنا إذا أعطيت لهم فرصة إلى استخدام

---

(١) مع أن أرقام «هيئة البحوث التابعة للكونغرس الأمريكي» لا تتضمن الكلف بأجمعها فإنها تحدد الكلف المباشرة بمبلغ ٧٧,٣ مليار دولار في ٢٠٠٤ و٨٧,٣ مليار دولار في ٢٠٠٥ و١٠١,٨ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٦. وحتى لو فرضنا أن انسحاب القوات يبدأ هذه السنة فإن الكلف (بضمن ذلك أفغانستان) يحتمل أن تزداد بمقدار ٣٧١ مليار دولار خلال فترة الانسحاب. انظر: Jonathan Weisman, «Projected Iraq War Costs Soar: Total Spending Is Likely to More than Double, Analysis Finds,» *Washington Post,* 27/4/2006.

الانسحاب لتفريقنا شِيَعاً. علينا أن نتذكر ما فعله النازيون في ألمانيا ـ فقد قالوا لشعبهم إن جيشهم انتصر في الحرب العالمية الأولى، ولكنه طُعن من الخلف من قبل السياسيين الخونة في الداخل. وقد حاول بعض الساسة الفرنسيين الذين لا يشعرون بالمسؤولية أن يلجأوا إلى التكتيك نفسه بعد حربهم الكارثية في الجزائر، ومن المؤسف أن نقول إن بعض الأمريكيين أطلقوا تهماً مشابهة عند نهاية حرب فيتنام، إذ زعموا أن الجيش ما إن ربح الحرب حتى خانه السياسيون، ولكن في كلا هاتين الحالتين وفي العراق اليوم، لم تنجز القوة العسكرية في الحقيقة الأهداف المعلنة للحرب. إن غزو العراق كان من بعض الجوانب فشلاً ذريعاً أكثر من فشل تجربتنا المحزنة والدموية في فيتنام. إن نائب الرئيس ديك تشيني (Dick Cheney) مستمر في معارضته للانسحاب كما فعل في برنامج لفضائية (CNN) في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٦. لقد أكد قائلاً: «إن أسوأ شيء ممكن على الإطلاق يمكننا أن نقوم به الآن هو تشجيع الإرهابيين على القيام بما يريدوننا أن نقوم به بالضبط وهو أن نرحل». على العكس، فلو كان الإرهابيون أذكياء لأرادوا منا أن نبقى لأننا نهيىء لهم الظروف التي يزدهرون فيها. ثمة دراسة أجراها معهد الدراسات الاستراتيجية في كلية الحرب التابع للجيش الأمريكي توضح أن التمرد في العراق يأخذ بالانتشار ويصبح فتاكاً أكثر فأكثر كنتيجة لسياسة الولايات المتحدة. كما إن فريقاً خاصاً من الباحثين كان قد شكله معهد كاتو (Cato) الذي يدين بمذهب الحرية قد رأى جازماً أن «وجوداً عسكرياً طويل الأمد في العراق سيكون كارثياً للولايات المتحدة». لذا يجب بذل جميع الجهود لتحقيق انسحاب القوات الأمريكية عاجلاً بأقل ما يمكن من الضرر لأمريكا والعراق معاً.

فلنتكلم بصراحة: إن الانسحاب سيسبب ضرراً. ولكن الضرر لا مناص منه سواء بقينا في العراق أم انسحبنا منه، ففي نهاية أي تمرد قمنا بدراسته تفجّر قدر معين من الفوضى، إذ يقوم المشاركون فيه بإعادة تكييف علاقاتهم أحدهم بالآخر وبالسعي إلى إنشاء نظام مدني جديد بحسب شروطهم. إن هذا الاضطراب المتوقع يدع مجالاً للقول ـ والذي لم يزل يقول به بعض الصقور المجاهرين بتطرفهم ـ إن على الأمريكيين أن يستمروا «بالبقاء على المسار» على حد تعبير الرئيس بوش. وهذا كلام زائف، فحين يكون سائق مركبةٍ ما سائراً في الطريق الخطأ ومتجهاً نحو الهاوية فإن «البقاء على المسار» هو فكرة سيئة. إن أمةً تعاني من سياسة فاشلة وباهظة الكلفة لا يخدمها بشكل حسن أولئك الذين يدعون إلى المزيد من هذه السياسة ذاتها. كذلك فإن من السذاجة أن نظن أن بوسعنا أن نحقق في المستقبل ما فشلنا في تحقيقه في الماضي. إننا عاجزون عن منع حدوث الاضطراب عند

انسحابنا كعجزنا عن إيقاف التمرد عند حد. ولكننا حين ننسحب فإننا سنزيل سبباً رئيساً من أسباب التمرد. وكما قال الميجر برنت ليلي (Brent Lilly)، رئيس فريق الشؤون المدنية لمشاة البحرية، لمراسل جريدة **واشنطن بوست** *(Washington Post)* في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ فإنه «ما من أحدٍ يريدنا هنا. . فإذا غادرنا تتوقف الهجمات كلها، لأننا سنكون غير موجودين»، يضاف إلى ذلك أن بوسعنا مساعدة العراقيين ـ وحماية مصالحنا ذاتها ـ بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبصقل حافات النزاع. والطريقة الأولى التي نستطيع بها المساعدة هي الإسهام في مجهود «للتجسير» بين الاحتلال والاستقلال التام.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن من الحكمة أن تطلب الحكومة العراقية قوة شرطة دولية لأمد قصير لتعمل خلال فترة الاحتلال وبعدها مباشرةً. يكون لهذه القوة واجب مؤقت فقط، مع وضع تاريخ محدد مسبقاً لانسحابها. ونقدر أن العراق سيحتاج إلى مثل هذه القوة لمدة تناهز السنتين بعد الانسحاب الأمريكي بشكل كامل. وفي خلال تلك الفترة يجري تخفيض عدد هذه القوة بتوءدة ولكن باستمرار، على أن يشمل التخفيض عدد الأفراد ومدى الانتشار. وتكون أعمال القوة مقتصرة على تثبيت الأمن العام في البلاد. وبالتالي فإن سلاح قوة الشرطة هذه ينبغي أن يكون محدوداً. لن تكون هناك حاجة لها للدبابات أو المدفعية أو الطائرات الهجومية، بل يقتصر السلاح على المعدات الخفيفة. وهي لن تحاول مقاتلة المتمردين كما فعلت القوات الأمريكية. والواقع أنه بعد انسحاب القوات النظامية الأمريكية والبريطانية والمرتزقة الأجانب التي يناهز عددهم خمسة وعشرين ألفاً، فإن التمرد، الذي كان يهدف إلى تحقيق هذا الهدف، سيفقد تأييد الرأي العام؛ ومن دون ذلك التأييد ولعدم وجود هدف وطني مشروع للتمرد فإنه سيفقد سلطانه. عندئذٍ إما أن يلقي المسلحون سلاحهم أو يصبحون خارجين عن القانون. كانت مثل هذه النتيجة هي حصيلة التجربة للتمرد في الجزائر وكينيا وإيرلندا وفي غيرها.

فإذا استحسنت الحكومة العراقية هذا الاقتراح، فإنها ستجد أن مثل قوة «حفظ الاستقرار» الدولية هذه مقبولة جداً إذا تألفت من الأقطار العربية أو في الأقل من الأقطار الإسلامية[٢]. ولا بد من أن يكون من المحتمل، وعلى وجه التخصيص، الحصول، وبرعاية الجامعة العربية أو الأمم المتحدة، على فرق من

---

(٢) وكما اقترح المستشار السابق للرئيس بوش، الجنرال برنت سكوكروفت في: Brent Scowcroft, «Focusingon «Success» in Iraq,» *Washington Post*, 16/1/2006.

ثلاثة آلاف فرد مثلاً من كل من المغرب والجزائر ومصر. وإذا أمكن إقناع الأردن وسوريا بالتخلي عن دعاواهم بشأن حكم العراق، فإن من الممكن اشتراك قوات منهما في القوة المقترحة. أما إذا تطلب الأمر قوات إضافية، أو إذا كانت أيّ من الحكومات غير مقبولة من العراق، أو كانت هي ذاتها غير مستعدة للمشاركة، فإن من الممكن الطلب من بعض الأقطار الإسلامية كباكستان وماليزيا وإندونيسيا المشاركة بقوات منها. وقد تشرك أقطار أخرى بحسب خيار الحكومة العراقية.

سيكون من منفعة العراق وأمريكا معاً أن تقوم الولايات المتحدة بدفع كلفة هذه القوة. فإذا افترضنا أن كلفة القوة هي خمسمائة دولار للفرد الواحد يومياً وأن خمسة عشر ألفاً من الأفراد سيشكلون القوة ولمدة سنتين، فستكون الكلفة العمومية نحو ستة مليارات دولار. وهذا يعادل على وجه التقريب ٢ في المئة من الكلفة التي تتحملها أمريكا عن فترة مشابهة من الاستمرار في الحرب. وهكذا ستكون القوة المقترحة بمثابة توفير مالي كبير للأمريكيين ـ ناهيك عن تجنب حدوث الإصابات في صفوف جنودهم ـ كما إنها ستعطي العراق فرصة زمنية كافية لمساعدته في الإبلال من صدمة الاحتلال بشكل لا يمس الحساسيات الوطنية.

هذا وينبغي أن يُدفع العون المالي الأمريكي إلى الحكومة العراقية، لتقوم هذه الحكومة عندئذٍ بـ «استئجار» خدمات القوات على أساس حكومة مقابل حكومة. إضافة إلى ذلك، وبما أن القوة العسكرية الأمريكية لديها الآن أعداد هائلة من المعدات في العراق، فإن أجزاء مناسبة منها (خصوصاً وسائل النقل ووسائل الاتصالات والأسلحة الخفيفة) يمكن أن تسلم إلى هذه القوة الجديدة المتعددة الجنسيات عوضاً عن إعادة شحنها إلى الخارج أو تدميرها.

■ إذا طلبت الحكومة العراقية، خلال فترة الانسحاب، مساعدة أمريكا فعلى هذه القيام بكل ما في وسعها للمساعدة في تكوين وتدريب قوة شرطة وطنية دائمة تتألف من مواطنين عراقيين وذلك لتحل محل القوة الدولية المؤقتة. إن من مصلحة العراق الوطنية ومن مصلحة الحكومة الحالية أو أي حكومة أخرى تتألف في المستقبل، أن توفر بأسرع وقت ممكن الأمن العام لمواطنيها. وما أن تنسحب القوات الأمريكية فإن من غير المحتمل أن يستمر الجمهور العراقي في مساعدة المتمردين. لذا فإن من المؤكد أن ينخفض مستوى القتال. كان هذا ما جرى في كل حرب عصابات أخرى مشابهة. ولكن ما إن يفقد التمرد تبريره الوطني حتى تظهر مخاطر جديدة لتواجه العراق، ومنها خطر ظهور «أمراء

الحرب» (كما حدث في أفغانستان)، وغير ذلك من أشكال الإجرام الواسع النطاق. ومن أفضل الطرق لمعالجة هذا الانهيار في النظام العام هو مزيج من قوة الشرطة الوطنية الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية وحراس محليين في الأحياء والقرى ومناطق العشائر.

■ إن تأسيس قوة شرطة وطنية في العراق هو في غاية الصعوبة. فقد تفاقمت الانقسامات الإثنية والدينية والسياسية الإقليمية بفعل الاحتلال. وهي الآن انقسامات مريرة بدرجة من الحدة بحيث إنها قد تحول من دون وجود منظمة موحدة في الوقت الحاضر في الأقل. لهذا السبب، ولغيره، يحتاج العراق إلى فترة تهدئة، وإلى مساعدة أمنية متعددة الجنسيات بعد الانسحاب الأمريكي. ومن الواضح أن أمريكا لا يمكن أن تكون هي الجهة التي تتغلب على إرث الماضي الحزين، فبعد ثلاث سنوات من الجهد الأمريكي نجد «أن الشرطة هي عبارة عن قوة مهلهلة لا تحسن أداء وظائفها على الشكل الصحيح ما أدى إلى إيصال العراق إلى حافة حرب أهلية»(٣). إن إنشاء قوة شرطة وطنية يمكن استخدامها بالحدود الدنيا هو مهمة وطنية عراقية ويجب أن يكون كذلك، وسيكون التدخل الأمريكي فيه (كما كان سابقاً) أمراً يعطي نتائج عكسية. إن إنشاء قوة شرطة وطنية وترسيخها سيتطلب بضع سنين قد تتراوح من أربع إلى خمس سنوات، وإن كانت ستبدأ العمل تدريجياً من بداية الجلاء الأمريكي وتأسيس قوة حفظ السلام العربية أو الإسلامية. إننا نقترح أن تتضمن حزمة الانسحاب الأمريكي توفير مبلغ مليار دولار لمساعدة الحكومة العراقية لتأسيس تلك القوة وتدريبها وتجهيزها. إن هذا المبلغ يشكل على وجه التقريب كلفة أربعة أيام فقط من الاحتلال الأمريكي.

إن قوة الشرطة الوطنية يمكن إلى درجة كبيرة، سواء رغبت حكومة الولايات المتحدة أو أي حكومة عراقية أو لم ترغب في ذلك، أن تُرفد بحرس شعبي يتألف من أبناء مناطق السكن والقرى والعشائر. إن مثل هذه المجموعات أمر تقليدي في المجتمع العراقي. ولكنها في الظروف الحالية تشكل سيفاً ذي حدين. إنها على أية حال تعكس الطوائف الإثنية والدينية والسياسية التي تقوم بحراستها، والتي أتى أفرادها من بين صفوفها. وطالما كانت هذه المجموعات مقتصرة على طوائفها وتخضع لمراقبة دقيقة من قبل حكومة منفتحة ورؤوفة نسبياً، فإنها ستساعد على

(٣) Michael Moss and David Rohde, «Misjudgments Marred U.S. Plans for Iraqi Police,» *New York Times*, 21/5/2006.

توفير الأمن، وتتيح المجال أن تسير الأمور بشكل طبيعي خارج مناطقها، بيد أنها مجموعات ستهدد النظام العام. هناك طريقتان لضبط هذه المجموعات: **الأولى** شرطة حكومية مركزية، **والثانية** زعماء الطوائف التي تعود إليها. وليس هناك دور مفيد لتقوم به أمريكا في هذا الميدان كما أظهرت التجربة[٤].

■ على أمريكا أن تطلق في الحال سراح أسرى الحرب الذين تحتجزهم، وأن تغلق مراكز الاعتقال التابعة لها. إنها قد بدأت سلفاً بهذه العملية وإن على نطاق صغير (انظر ص ١١٥ـ ١١٦ لاحقاً).

■ ليس من مصلحة العراق التشجيع على تنامي تسليح ثقيل لجيش عراقي يعاد تأسيسه. ويترتب على الحكومة العراقية المدنية أن تأخذ في الاعتبار عند النظر في سياستها لإنشاء جيش عراقي نظامي ما قامت به الجيوش العراقية السابقة من أعمال متكررة ضد الحكومات المدنية والمواطنين العراقيين. لم تكن الجيوش العراقية من مصادر الدفاع بل من مصادر التمزق. وهكذا وإلى أن يتاح للمؤسسات المدنية التي توفر التوازن، الوقت الكافي والفرصة المؤاتية للنمو والازدهار، فإن تأسيس جيش هو في غير صالح العراق. إن أمريكا لا تستطيع أن تمنع إعادة تأسيس جيش عراقي، ولكنها عليها ألا تقوم، كما تفعل الآن، بالتشجيع على ذلك بكلفة تقدر بمبلغ ٢,٢ مليار دولار. إن عليها كلما كان ذلك ممكناً أن تشجع على نقل الجنود الذين قامت بتجنيدهم سلفاً إلى قوة شرطة وطنية أو إلى فرقة إعمار وطنية على غرار نموذج معدل لفريق المهندسين الأمريكي لكي يتولى إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب.

■ إن بوسع الولايات المتحدة إلى حدٍ ما أن تساعد في تأسيس فرقة إعمار وطنية وتدريبها، وذلك بتخصيص مبلغ يقارب خمسمائة مليون دولار، وهي كلفة يومين تقريباً من أيام الاحتلال.

■ إن انسحاب القوات الأمريكية يجب أن يتضمن الإيقاف الفوري لبناء القواعد العسكرية. إن أكثر من مائة قاعدة قد سلمت سلفاً، على الأقل شكلياً، إلى الحكومة العراقية، أو أغلقت. ويقال إن أربع عشرة «قاعدة دائمية» للقوات الأمريكية هي الآن قيد الإنشاء في العراق. والقواعد الخمس الأكبر الموجودة هي

(٤) كان مات شيرمان (Matt Sherman)، الذي قاد الجهود الأمريكية خلال الاحتلال للتفاوض مع تلك المجموعات، قد استنتج أن أمريكا لا تستطيع أن تفعل شيئاً يذكر للسيطرة عليها. انظر: Matt Sherman, «Iraq's Militias: Many Little Armies, One Huge Problem,» *International Herald Tribune*, 9/3/2006.

أساساً قواعد شاسعة ترقى إلى حجم مدن حقيقية، ففي قاعدة بلد الجوية الواقعة على بعد ثلاثين ميلاً شمالي بغداد ثمة ساحة غولف مصغرة ومطعم بيتزا هَتْ (Pizza Hut) ومطعم برغر كينغ (Burger King) وسجن وغير ذلك من المرافق. هناك قاعدة أخرى لم تزل قيد الإنشاء في الأسد وستشغل عشرين ميلاً مربعاً من الأرض. ومع أن وزير الدفاع رامسفيلد (Rumsfeld) قال في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بأنه «في الوقت الحاضر لا توجد خطط لقواعد دائمية... إن هذا موضوع لم يبحث قط مع الحكومة العراقية»، ومع أن نائب رئيس القيادة المركزية الأمريكية لشؤون التخطيط الجنرال مارك كيميت (Mark Kimmit) قال «إننا لا ننوي أن يكون لدينا قواعد دائمية في العراق»، فإن هذه الأقوال تكذبها الأفعال على الأرض. إن القواعد الآن تزداد حجماً في حقيقة الأمر وتضفى عليها سمات الدوام. إن أكثرها خطورةً هي القواعد العسكرية النائية، وهذه يجب أن تغلق. أما القاعدة الأمريكية في مطار بغداد الدولي، ومن سخرية القدر أنها تدعى «قاعدة النصر»، فينبغي أن تكون آخر قاعدة عسكرية يتم إلغاؤها، إذ إنها ستكون مفيدة في عملية فك الارتباط. إن غلق هذه القواعد مهم بشكل مضاعف: فهي بالنسبة إلى أمريكا باهظة الكلفة وفائضة عن الحاجة؛ وهي بالنسبة إلى العراقيين تمثل احتلالاً بغيضاً ومن شأنها أن تحول دون أية حكومة عراقية بالشعور بالاستقلال. والعراقيون يدركون أنه ما دامت أمريكا تبقي على قواعدها العسكرية في العراق، فإن أية حكومة عراقية ستعيش في ظل مدفع أمريكي بالمعنى الحرفي للكلمة. إن هذا درسٌ تعلموه من تاريخهم الحديث، فبعد عقود من إعلان بريطانيا العظمى «استقلال» العراق، فإنها احتفظت بمنشآت عسكرية نائية كان بوسعها من هناك أن تهيمن على حكومات عراقية أو أن تطيح بها. وما لم يتم الانسحاب الأمريكي ويوقف العمل في القواعد العسكرية، فإن التمرد سيستمر بالتأكيد.

■ إن على الأمريكيين الانسحاب من المنطقة الخضراء، وفيها مجمّعها الواسع جداً في وسط بغداد. إن الولايات المتحدة تقوم، كما ذكرنا سابقاً، بإنفاق مليار دولار على بناء سفارتها في وسط المنطقة الخضراء، وسيحتوي المجمّع الخاص بها على ثلاثمائة دار وثكنات لمشاة البحرية ومبانٍ عددها أحد وعشرون مبنى، مع أنظمة للطاقة الكهربائية والمياه والمجاري خاصة بها. يجب أن تسلم المنطقة الخضراء إلى الحكومة العراقية بتاريخ لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

■ وقبل ذلك التسليم على الولايات المتحدة أن تشتري أو تستأجر أو تبني

سفارة «اعتيادية» لعدد أقل بكثير من الموظفين الأمريكيين. ومن الناحية الرمزية ينبغي ألا تكون هذه السفارة في المنطقة الخضراء، مقر حكومة الاحتلال التي فيها نحو ألفين من الموظفين الأمريكيين والعراقيين. أما كم من مبلغ المليار دولار الذي ينفق في المنطقة الخضراء ويمكن أن يوفّر الآن فهو غير معروف، ولكن على فرض توفير جزء معقول منه، فإن إنشاء سفارة أمريكية جديدة لعدد مناسب من الموظفين لا يتجاوز الخمسمائة لن ينطوي على كلفة إضافية. وعلى قدر ما هو عمليّ الآن فإن المبنى الجديد ينبغي ألا يصمم وكأنه قلعة محاصرة في أرضٍ للأعداء.

لذا، ولاعتبارات عسكرية وسياسية وثقافية، يعتبر الانسحاب أمراً ملحاً. وهو كذلك في صالح أمريكا على أساس مالي. إن إيقاف تلك القواعد المنوه عنها آنفاً والانسحاب منها، من شأنه أن يوفر لدافع الضرائب الأمريكي بلايين الدولارات خلال السنتين القادمتين. إن هذا غير الكلفة اللازمة لإيواء القوات فيها، وتبلغ نحو ٢٥ مليار دولار سنوياً للفرقة العسكرية الواحدة.

■ هناك المرتزقة (التي تدعى ثوريةً «القوات الخاصة للأمن الشخصي») ويعمل أفرادها في أكثر من خمسين شركة للأمن، وهذه تمثل مصلحة عمل جديدة. يبلغ عدد هؤلاء خمسة وعشرين ألف رجل مسلح في الأقل، وهم يشكلون قوة أكثر عدداً من القوات البريطانية في «الائتلاف». ومع أنهم يستأجرون إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة لقاء أموال من الحكومة الأمريكية، إلا أنهم يعملون خارج سيطرة الجيوش البريطانية والأمريكية وخارج اختصاص أنظمة العدالة العسكرية، وهم لا يخضعون أيضاً للقضاء العراقي. إنهم بالمعنى الحرفي «المدافع المنفلتة لحرب العراق». إنهم يجب أن يسحبوا سريعاً وبشكل كامل، وإلا قد يقتلون كما كان الحال مع قوات «الليفي» (The Levies) التي شكلها الإنكليز في عشرينيات القرن الماضي، وبسحبهم يُكف شرهم عن المصالح الأمريكية. إن طريقة سحبهم بسيطة: إيقاف الرواتب التي ندفعها لهم.

■ يجب القيام بالكثير من العمل لاستخراج الألغام الأرضية وتدميرها، وكذلك إزالة اليورانيوم المنضّب من قذائف المدفعية وأهدافها كلما كان ذلك ممكناً. إن هذه المهمات الخطرة تتطلب تدريباً مهنياً محترفاً، ولكن إيداع أكثر ما يمكن من هذا العمل إلى مقاولين عراقيين، والذين سيستخدمون عمالة عراقية سيساعد بتحريك الاقتصاد وسيكون مفيداً بشكل عاجل لملايين العراقيين العاطلين عن العمل الآن. ثمة خبرة كبيرة بشأن إزالة الألغام تم الحصول عليها من دول البلقان

ومن أفغانستان وغيرها. وما أن يعرف مدى المشكلة يكون من الممكن تقدير الكلفة (إن برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة قد نشر تقريراً أولياً بعنوان **تقييم المواقع البيئية الساخنة في العراق**(٥). ومهما كانت هذه الكلفة فإن على أمريكا أن لا تترك خلفها هذه النفايات الخطرة. ويترتب عليها أن تضع تحت تصرف الحكومة العراقية مبلغاً يناهز ٢٥٠ مليون دولار ـ ما يعادل على وجه التقريب نفقات يوم واحد فقط من أيام الحرب ـ وذلك لمساعدتها في إجراء المسوحات وفي القيام بالتخطيط لإزالة تلك النفايات. عندئذٍ، وحين معرفة مدى المشكلة، يترتب على أمريكا أن تمول برنامجاً لإزالة الخطر.

إن هذه العناصر التي تكوّن رزمة الانسحاب يمكن اعتبارها أساسية. ومن دونها لن تكون أمام المجتمع العراقي فرصة كافية لاسترداد عافيته، ولن تتمكن الحكومة العراقية من أن تكون حكومة فعالة. ومن دون ذلك فإن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لا بل في أرجاء العالم كلها، ستتعرض للخطر. وإذا قورنت الكلفة الخاصة بعمليتنا الحالية بكلفة رزمة الانسحاب، فإن هذه الأخيرة ستكون كلفة رخيصة وسينشأ عنها توفير كبير.

إن البناء على هذه العناصر هو من الأعمال التي تفيد أمريكا والعراق معاً وذلك عن طريق مساعدة العراق على خلق بيئة آمنة وقابلة للاستيطان.

■ بلغت الأضرار التي أصابت الممتلكات من جراء الغزو والاحتلال ما تقدر قيمتها من مئة إلى مئتي مليار دولار. ينبغي أن يقوم العراقيون بإعادة البناء، وهذا ممكن، الأمر الذي يرفع عن كاهلهم عبء معدل البطالة الذي يشل البلد، ولكن على الولايات المتحدة أن تقدم إسهاماً مالياً كبيراً إذا أريد للتقدم أن يحدث. إن جزءاً من مساعدتها ينبغي أن يتخذ شكل المنح، أما الجزء الأكبر فيمكن أن يقدم كقروض. وينبغي أن تدفع الأموال إلى الحكومة العراقية، لأن زيادة سلطة هذه الحكومة وتزايد القبول بها من الجمهور سيمثل سياسة سليمة عند رحيل الأمريكيين. ومن المحتمل أن يعتبر العراقيون مثل تلك المنح والقروض على أنها تعويضات. أما الأمريكيون فقد يعتبرونها مثيرة للسخط، ولكنها لا مناص منها. والأسوأ أن شيئاً من المال ربما ينفق في غير محله، أو يتسرب بواسطة زمر موجودة داخل الحكومة. وسيكون من المفيد للشعب العراقي إذا مورس شكل من أشكال

---

(٥) United Nations Environment Programme [UNEP], *Assessment of Environmental «Hot Spots» in Iraq* ([n.p.]: UNEP, 2006).

الرقابة على الأموال، ولكن تشكيل هيئة رقابة كهذه من شأنها أن تمس شرعية الحكومة وأن تقتطع شيئاً من صلاحياتها، تلك الحكومة التي هي ذاتها قد يعاد تكوينها في أثناء الانسحاب الأمريكي، أو بعده بقليل. إن الاستخدام الصحيح للمساعدات المالية هو مشكلة مزمنة في كل مكان؛ كما إن سجل أمريكا نفسه خلال الاحتلال يستحق التوبيخ لوجود سبع وعشرين قضية تخص مقاولين ومسؤولين أمريكيين يجري التحقيق فيها بتهم جنائية، كما إنه سجل مشوّه لوقوع التبذير الواسع وعدم الكفاءة وعدم الأمانة، وهي تهم جنائية يجري التحقيق فيها الآن. ما من حكومة عراقية وليدة يحتمل أن تفعل أحسن مما جرى فعله. وأفضل ما تنعقد عليه الآمال هو توزيع أموال إعادة الإعمار إلى المجالس المحلية في القرى والبلدات والمدن. إن الإعلاء من شأن مجموعة كهذه سيؤدي بشكل كبير إلى تحقيق الهدف الأمريكي المعلن بشأن تعزيز الديمقراطية، بحيث تتولى الأعداد المتزايدة من العراقيين العاديين مهمة تولي شؤونهم بأنفسهم.

■ قال الجنرال المتقاعد باري مكّافري (Barry R. McCaffrey)، وهو الآن أستاذ مساعد للشؤون الدولية في كلية ويست بوينت (West Point) [العسكرية]، بعد قيامه بجولة تفتيشية في العراق في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ٢٠٠٦ التقى خلالها جميع المسؤولين الأمريكيين الكبار، قال: «ستكون سياسة مضلِّلة إذا فشلنا في تحقيق هدفنا السياسي بعد حرب كلفتنا أربعمئة مليار دولار لأننا رفضنا القيام بمتطلبات بناء دولة اقتصادية قابلة للحياة»[٦]. إننا بدورنا نتفق معه في ذلك.

للقيام بإعادة إعمار العراق بهذه الطريقة تكون المهمة الأولى هي التعرف على المدى التام للضرر الواقع، والمساعدة على التخطيط لمجهودات إعادة الإعمار المحلية، وإنشاء المنظمة الرقابية المطلوبة. ولعل إعادة الإعمار المنظم الذي جرى في بريطانيا وألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى هي وسيلة إرشاد نافعة لكيفية القيام بذلك في العراق. إننا نقترح أن تقوم الولايات المتحدة بتخصيص مبلغ مليار دولار لأعمال المسح والتخطيط والتنظيم، وهذا المبلغ ليس إلا نفقات أربعة أيام فقط من الحرب.

وبعد أن يتم إجراء ذلك المسح يترتب على الحكومة الأمريكية أن تقرر، بالتشاور مع الحكومة العراقية، وكذلك وعلى ما هو مفترض مع الحكومة البريطانية

(٦) Barry R. McCaffrey, «Memorandum for Colonel Mike Meese and Colonel Cindy Jebb of the Department of Social Sciences,» (Report, United States Military Academy West Point, [2006]).

شريكتها في الاحتلال، ما هو المبلغ الذي تكون الحكومة المذكورة مستعدة لدفعه من أجل إعادة الإعمار. إننا نحثها على أن يكون التعويض سخياً، ذلك أن السخاء سيفعل الكثير لإصلاح ما أصاب سمعة أمريكا من سوء، وما أصاب المصالح الاستراتيجية الأمريكية من ضرر بسبب الحرب.

إن من الضروري استخدام المهندسين والمقاولين والتجار وعمال البناء العراقيين في أعمال إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب، بالقدر الذي تسمح به الاعتبارات العملية. سيكون ذلك موضع افتخار للعراقيين، كما إنه سيساعد على تخفيض معدل البطالة وهو معدل يشل الحياة، تلك البطالة التي سببتها الحرب والحصار الاقتصادي والتمرد. إن المهندسين العراقيين هم من أقدر المهندسين في الشرق الأوسط، وبوسعهم القيام بأعمال مهمة بشكل أكثر كفاءة وأقل كلفة من المهندسين المستقدمين من الخارج بموجب عقود. إن هذه الحقيقة قد اتضحت في إعادة بناء البلاد بشكل سريع وفعال بعد حرب الخليج عام ١٩٩١.

■ وبموازاة إعادة إعمار المباني المدمرة والبنى التحتية هناك عملية إزالة الصروح البشعة للحرب. من الضروري إزالة تلك العوائق الكونكريتية والأسلاك الشائكة المحيطة بالمنشئات الأمريكية، وهي كثيرة جداً. وعلى خلاف مشاريع البناء فإن أعمال الهدم ينبغي أن تجري تحت سيطرة الحكومة المركزية. ولا يعرف مجموع الكلفة للقيام بهذه الأعمال، ولكن بوسع الولايات المتحدة أن تقدم كلفة يومين من المجهود الحربي الحالي، أي خمسمئة مليون دولار.

■ ثمة أمر آخر هو من مخلفات الحرب والاحتلال، ألا وهو تطفل المنشآت العسكرية على المواقع الثقافية العراقية. لقد قامت بعض هذه المنشآت الأمريكية بإحداث دمار بالغ، وبعضه غير قابل للإصلاح. فمن مآسي الاحتلال الأمريكي إنشاء قاعدة عسكرية فوق موقع آثاري في بابل التي هي ميراث عالمي. حين دخلت القوات الأمريكية إلى بابل «فإنها حولت الموقع إلى معسكر، وقامت بتسوية الكثير من الخرائب التاريخية وهي تنشىء مدرجاً للسمتيات وتبني محطات للوقود. وملأ الجنود أكياس الرمل بقطع من الآثار، وحفروا الخنادق في مناطق لم يجر التنقيب فيها عن الآثار، وقامت الدبابات بتدمير أجزاء من التبليط الأصلي الذي مهّد شوارع مدينة بابل قبل ألفين وستمئة سنة». قال أحد الزائرين وهو يصف ما رأى: «لقد نهبت بابل وسلبت ومزّقت وبُلِّط فوقها وأُهملت واحتُلت بفظاظة. . . علامات الاحتلال في كل مكان ـ الخنادق، الرصاص الفارغ، أكداس الأسلاك اللامعة، والحيطان المقاومة للتفجير التي كتب عليها «هذا الجانب للحماية من

الاندفاع نحو الداخل»»[٧]. ولم تكن بابل هي الضحية الوحيدة، فقد تلتها في الخراب كيش، الموقع البالغ من العمر خمسة آلاف سنة. والقائمة طويلة. والواقع أن العراق بصفته منبت الحضارة هو نفسه متحف حقيقي. من الصعب أن تضرب مسحاة في الأرض إلا وأنت تبعثر جزءاً من سجل الخليقة الخاص بميراثنا الثقافي المشترك. ينبغي على أمريكا أن تؤسس صندوقاً بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار (كلفة يوم واحد من الحرب) على أن تديره لجنة خاصة تتألف من ممثلين عن المتحف العراقي والمتحف البريطاني ومعهد سميثونيان وصندوق الصروح العالمية والمعهد الشرقي في جامعة شيكاغو وهو معهد ذائع الصيت، وذلك للمساعدة في إصلاح المواقع التي خربتها قواتها. فهل يتمنى الأمريكيون أن يذكرهم التاريخ كغزاة برابرة لهذه الأرض السحيقة في القدم والتي طالما أُشير إليها بأنها مهد الحضارة؟

■ إن إجراء تدقيق حسابي مستقل لأموال العراق أمر مطلوب عاجلاً. ففي خلال فترة الحكم الأمريكي الذي كانت تزاوله «سلطة الائتلاف المؤقتة»، وهي إدارة أمريكية، سلمت الأمم المتحدة إلى هذه السلطة بلايين الدولارات التي تحققت للعراق من مبيعات النفط، على أساس التفاهم بأن هذه الأموال ستستخدم لمنفعة الشعب العراقي وأن تكون مسؤولية التدقيق الحسابي لها بعهدة مدقق حسابات مستقل. وقد أخرت سلطة الائتلاف المؤقتة تعيين هذا المدقق شهراً بعد آخر ولم تقم به حتى انتهى وجودها. لهذا يتوجب الآن إجراء تدقيق حسابي مستقل حالاً يتولاه مكتب دولي معروف بالسمعة الحسنة. إن الأتعاب التي ستترتب على إجراء مثل هذه الفعالية قد تصل إلى مبلغ مئة مليون دولار، والولايات المتحدة ملزمة أخلاقياً بتوفيره[٨]. فإذا كان المسؤولون الأمريكيون قد أساءوا استخدام الأموال أو أساءوا تخصيصها فيجب إعادة دفعها إلى السلطات العراقية المختصة. أما مقدار هذه الأموال فلا يمكن الآن تخمينها.

---

(٧) Jeffrey Gettleman, «Unesco Aims to Put Magic Back in Babylon,» *New York Times*, 14/4/2006, and Rupert Cornwell, «US Colonel Offers Iraq an Apology of Sorts for Devastation of Babylon,» *Independent,* 15/4/2006.

في العراق نحو عشرة آلاف موقع أثري مهم. هناك جهد منسق يجري بإشراف «معهد الآثار» الألماني لمحاولة إيجاد وسائل لترميم، ما يمكن ترميمه من الدمار الحاصل.

(٨) جرى تزويدنا بالتقديرات من قبل تشارلس هاريس (Charles Harris)، رئيس مكتب «هاريس وهاريس»، ومن قبل جورج بولك (George Polk)، رئيس مكتب «كلاود» ومن قبل آخرين، وهي تقديرات تقوم جزئياً على أساس كلفة التدقيق الحسابي لانهيار «شركة إنرون». لقد أشاروا إلى أن المكاتب الخاصة قد تتردد في تولي مثل هذه المهمة الصعبة وغير الشعبية سياسياً. إذا كان الأمر كذلك فإن وكالة ما من الوكالات الخاصة التابعة للأمم المتحدة أو حتى الكونغرس الأمريكي يمكن أن تكون ساحة ملجأ أخير.

لم تكن الأموال التي سلمتها الأمم المتحدة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة هي وحدها موضع نزاع، وكانت تمثل أكبر الأموال طراً، وإنما هناك قضايا أخرى تتعلق بسوء التخصيص المحتمل. ومن بين هذه القضايا التي أعلن عنها قضية لعلها الأكثر ضرراً بالعراق والمتعلقة بمشروع عُهد إلى شركة «كيلوغ وبراون وروت»، وهي من الشركات التابعة لشركة هاليبيرتون، وهو جزء مما عُهد به إلى هذه الأخيرة بمقاولة منحت من دون مناقصة في عام ٢٠٠٣ ومقدارها ٢,٤ مليار دولار. كان ذلك الجزء يمثل مشروعاً مقداره ٧٥,٧ مليون دولار ويتعلق بإصلاح مواقع الاتصال لأنابيب نفط عددها خمسة عشر أنبوباً تربط حقول النفط بمواقع مصبات الأنابيب، وقد فشل هذا المشروع في التنفيذ. وعلى الرغم من الدراسات الهندسية التي أشارت إلى أن المشروع كما جرى تصوره يحتمل أن يفشل، فإن شركة «كيلوغ وبراون وروت» مضت به قدماً، ويُزعم أنها حجبت عن وزارة النفط العراقية تقارير عن الفشل الجاري حتى استنفدت جميع الأموال المخصصة للمشروع. وقد كتب غريف ويت في جريدة **واشنطن بوست** في عددها الصادر في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ يقول: «مدققو حسابات حكوميون كشفوا عن كلف مشكوك بصحتها مقدارها مليار دولار» صرفتها هاليبيرتون. وفي خلال عام ٢٠٠٥ قام الجيش الأمريكي بدفع أكثر من سبعة مليارات دولار إلى الشركة المذكورة أو إلى الشركات التابعة لها، ومن المتوقع أن تدفع مبلغ ٤ إلى ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦. إن على أمريكا أن تغادر العراق وأيديها نظيفة.

■ إن على الولايات المتحدة أن تقوم بدفع تعويضات للمدنيين العراقيين الذين خسروا أرواحهم وممتلكاتهم من جراء ما قامت به في العراق. إن البريطانيين قد بدأوا سلفاً بالقيام بذلك في منطقتهم. إن سياسة وزارة الدفاع [البريطانية] «منذ كانت بداية العمليات في العراق تقر بواجب تقديم التعويض للعراقيين في الحالات التي يقضي بها القانون. . . وفي الفترة بين ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ سُجلت طلبات تعويض عددها ٢٠١٩ طلباً»[(٩)]. إن التعويضات الأمريكية عن الإصابات التي أصابت غير المحاربين يبدو أنها كانت عشوائية بدرجة أكبر مما هو الحال بالنسبة إلى البريطانيين، ولكن الوحدات العسكرية مخولة كلٌ على حدة بدفع «تعويضات التعزية» إلى حد ٢,٥٠٠ دولار.

---

(٩) مارتن همنغ (Martin Hemming) (وزارة الدفاع البريطانية)، رسالة خاصة إلى وليم بولك، بتاريخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦.

قارن هذا المبلغ بما دفع إلى ورثة أحد المصابين العسكريين الأمريكيين ويبلغ أربعمئة ألف دولار[١٠].

ليس هناك سابقة قانونية دقيقة مستخلصة مثلاً من الحرب الكورية أو غيرها تشير إلى الشروط الأساسية للحصول على تعويض أمريكي عن الإصابات التي تصيب الأفراد غير المحاربين. ولكن الكونغرس الأمريكي أصدر في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ قانون التخصيصات التكميلية لحرب العراق. وقد تجنب هذا القانون كلمة «تعويض»، ولكنه أخذ على عاتقه دفع «مساعدة لعوائل المدنيين العراقيين الأبرياء الذين هم مصابون بخسائر نتيجةً للعمليات العسكرية». إننا نعتقد أن من مصلحة أمريكا أن تكون سخية للقيام بما هو ممكن الآن لتعويض الضحايا أو ورثتهم. إن هذا سيكون استمراراً لمشروع مارشال وغيره من برامج المساعدات التي عززت كثيراً مصالح أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية. في ما يلي بعض الأرقام التي يجدر أخذها بالاعتبار.

إن عدد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا خلال الغزو والاحتلال، ولا سيما في أثناء الحصار على الفلوجة وتلعفر والنجف وغيرها هو عدد غير معروف. والتقديرات هي بين ثلاثين ألفاً ومئة ألف قتيل وعدد غير معروف من الجرحى والمعوقين. فعلى افتراض أن عدد الوفيات التي لا مبرر لها هو خمسون ألفاً، وعلى افتراض أن التعويض للفرد الواحد هو عشرة آلاف دولار، يكون المجموع الكلي المحتمل هو بحدود خمسمئة مليون دولار. كما إن عدد المعوقين غير معروف، ولكن يمكن تخمين العدد بأنه من ١٥ إلى ٢٥ ألفاً. فلنقل إنه عشرون ألفاً، وإذا طبقنا المبلغ نفسه الذي ذكر للوفاة يكون المجموع الكلي مئتي مليون دولار. إن التعويض المحتمل للوفاة وللجروح البليغة سيبلغ كلفة نحو ثلاثة أيام من الاحتلال الأمريكي للعراق.

إن أي تعويض كامل لا يمكن قط أن يعوض عن حياة ما فُقدت أو عن جسدٍ ما أصيب، ولكن على الولايات المتحدة أن تقوم بكل جهد ممكن وبنية حسنة لتخفيف الآلام غير المقصودة التي سببتها لأولئك الناس. إن الرأي القاطع في القرارات التي تتخذ في هذا الشأن هو رأي العراق، أما في موضوع توفير الأموال اللازمة فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تصر على تشكيل هيئة شبه مستقلة لتقدير وتوزيع التعويضات، على أن تتألف هذه الهيئة من ممثلين عن

(١٠) Andrew J. Bacevich, «What's an Iraqi Life Worth,» *Washington Post*, 9/7/2006.

العراق ومن أجانب محترمين من الذين يعملون تحت مظلة المنظمات المعترف بها دولياً مثل «الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر»، و/أو منظمة الصحة العالمية[١١].

■ ولغرض المساعدة على نمو المؤسسات المدنية يترتب على أمريكا أن تقدم من خلال منظمات دولية ومنظمات متعددة الجنسيات ومنظمات غير حكومية عدداً من المحفزات والمساعدات المالية، مثل الزمالات لتدريب المحامين والقضاة والصحافيين والعاملين في الشؤون الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية وغيرهم، وذلك في المعاهد الدراسية في العراق، أو في أوروبا، أو في آسيا، أو في أمريكا. إن لدينا سوابق متعددة لمثل هذا العمل مثل زمالات فلبرايت وبرامج التدريب لندوة سولزبرغ وغيرهما. إن مثل هذا المجهود سيقتضي عملاً وتخطيطاً وأموالاً، بوسع الولايات المتحدة أن توفرها، وهي لا تتجاوز كلفة يومين فقط من أيام الحرب في العراق، أي نحو خمسمئة مليون دولار.

■ إن المساعدات التي تقدم للمنظمات الشعبية والجمعيات المهنية من شأنها أن تساعد على تشجيع الآلاف من ذوي المهارات على العودة إلى العراق، وكانوا قد غادروا البلاد في السنوات التي أعقبت حرب الخليج في ١٩٩١. لعل من الممكن قيام اتحاد المهندسين العراقي، مثلاً، بدفع علاوة سكن في محل جديد، أو دفع راتب تكميلي للمهندسين، أو قيام الجمعية الطبية العراقية بدفع منح لمزاولي المهن الطبية. وبمثل هذه الوسائل تستطيع الجامعات العراقية أن تغري الأساتذة المنفيين أو المهاجرين للعودة إلى العراق للتدريس فيها. ويمكن على الشاكلة نفسها مساعدة المدرسين من قبل اتحاد المعلمين و/أو وزارة التعليم. فإذا افترضنا أن عدد هؤلاء من الفئات الآنفة الذكر يبلغ عشرة آلاف شخص وأن معدل الكلفة للشخص الواحد هو خمسون ألف دولار، فيكون المجموع خمسمئة مليون دولار. إن كلفة يومين من الحرب ستكون ثمناً زهيداً لتمويل برنامج من شأنه أن يسهم كثيراً في عافية المجتمع العراقي وفي حيويته، كما يسهم في إصلاح صورة أمريكا إلى حد كبير.

■ إن الحكومة العراقية قد أدانت عدداً من رجال الحكم السابق. إنهم حالياً محتجزون لدى الأمريكيين، إلا أن وضعهم القانوني لم يعد تحت سيطرتهم. لذا

---

(١١) إننا ندين بالفضل لهنري شتاينر (Henry Steiner)، مؤسس «برنامج حقوق الإنسان» التابع لمدرسة الحقوق في جامعة هارفارد، عن مشورته بشأن هذه المسألة.

ينبغي تسليمهم إلى السلطات العراقية. أما وضع السجناء الآخرين الذين لم يدانوا بعد وهم الآن بإمرة الأمريكيين فهو وضع يجب اتخاذ قرار بشأنه. والمفترض أن الحكومة العراقية ستمارس سلطتها بخصوص ذلك، ويترتب على ذلك أن السجلات الموجودة لدى الأمريكيين ينبغي أن تسلم إلى وزارة العدل العراقية و/أو إلى المحاكم. وبما أن عدد السجناء كبير جداً، وقد يراوح بين ١٤ و١٦ ألف سجين، فينبغي بذل كل الجهود للإسراع في إطلاق سراحهم. ولعل أسهل طريقة هي إطلاق سراح جميع السجناء المتهمين بجرائم «سياسية»، أي الاشتراك في التمرد، حالاً. أما الفئة الأخرى منهم والمتهمون بأعمال جنائية، كالاغتصاب والسرقة والتهريب، فينبغي تسليمهم إلى السلطات العراقية. أما ما العمل بالنسبة إلى الأجانب الذين شاركوا في التمرد العراقي فهو موضوع أكثر تعقيداً. ويجب في أي حال من الأحوال ألا يسلموا إلى الأقطار التي أتوا منها والتي يعتقد أنهم سيواجهون فيها التعذيب أو الإعدام. ولعل شكلاً من أشكال المنفى في ملاذ آمن، وهو أمر له سوابق وافية، يمكن ترتيبه برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الهلال الأحمر[١٢].

هذا وينبغي تعيين منظمة غير حكومية محترمة للنظر في طلبات التعويض ولقيام بدفعه إلى الذين خضعوا للتعذيب كما تعرّفه المادة الثالثة من مواثيق جنيف الأربعة (كما نص التوجيه ٢٣ـ ١٠ وكتيّب التعليم للجيش الأمريكي ٢٧ـ ١٠ عن قانون الحرب البرية) أو الذين عانوا من مدة سجن طويلة. تفيد آخر دراسة أجرتها منظمة العفو الدولية[١٣] أن نحو ٣,٨٠٠ شخص قد اعتقلوا لمدة تزيد على سنة، وأكثر من مئتين لمدة سنتين أو أكثر، من دون تهمة. إن هذا العمل يشكل انتهاكاً واضحاً للحق الذي يقدسه الأمريكيون والقاضي بضرورة صدور أمر من محكمة للمثول أمامها للشخص الذي يراد توجيه تهمة إليه (Habeas Corpus)، كما أنه يشكل كذلك انتهاكاً لمواثيق جنيف التي وقعت أمريكا عليها. إن عدد الذين تعرضوا للتعذيب غير معروف، ولكنه قد يشمل نسبة كبيرة من المحتجزين. ولم نتمكن من تقدير الكلفة لبرنامج للتعويض، كما لم نعثر على اتفاقية قانونية يمكن

(١٢) يحسن بأمريكا أن تتجنب العمل بأي شكل مشابه للعمل المخزي الذي قامت به حكومة فيشي الفرنسية التي سلمت جنوداً قاتلوا في الحرب الأهلية الإسبانية إلى النازيين الذين قاموا بإعدامهم، وأن تتجنب عملها المخزي ذاته في نهاية الحرب العالمية الثانية إذ سلمت إلى الاتحاد السوفياتي عدداً من أبناء الشعب القوزاقي وغيرهم من الروس وعدداً من أبناء الأقليات، وقد أعدم أغلب هؤلاء من دون محاكمة.

(١٣) «Beyond Abu Ghraib: Detention and Torture in Iraq,» (Report, Amnesty International, 6/3/2006).

على أساسها تقدير هذه الكلفة. وبالنظر إلى أن هذه القضية لم تعالج قانونياً بعد، فلعل مقاربتها تتم لا قانونياً بل سياسياً وأخلاقياً لإيجاد مقياس لتعويض له ما يبرره. إن مجرد القيام بتقييم الأضرار سيكون بذاته كما نرى جزءاً من عملية الشفاء[١٤].

■ إن على الولايات المتحدة ألاّ تعترض على الحكومة العراقية إذا أبطلت عقود التنقيب عن النفط وتطويره وتسويقه والتي عقدت خلال الاحتلال الأمريكي، وذلك لغرض إعادة التفاوض عليها أو لغرض عرضها مجدداً للتنافس عليها بشكل منصف. إن الحكومة العراقية والشعب يعتقدان بأن النفط العراقي قد جرى بيعه بسعر مخفض إلى الشركات الأمريكية، وأن اتفاقيات تقاسم الأرباح هي في صالح أصحاب الامتياز بشكل مفرط، لذلك فإنها بنظر الحكومة والشعب اتفاقيات جائرة. والواقع أن شكل الامتياز الذي صاغته سلطة الائتلاف المؤقتة كان كما ذكرنا آنفاً يكلف العراق ما يقدر بمبلغ مئتي مليار دولار، وهذا إضافة إلى ما ينجم عن نصوص المقاولات نفسها. وبما أن معظم العراقيين ومعهم العديد من الأجانب يعتقدون أن أمريكا إنما غزت العراق للحصول على نفطه الخفيف والرخيص الإنتاج، فسيكون من مصلحة العراق والولايات المتحدة معاً أن تكون الصفقات النفطية كلها منصفة وأن تكون بنظر الآخرين كذلك. إنه بموجب هذا الشرط وحده يمكن للصناعة النفطية أن يعاد تكوينها، وأن تمكّن هذه الصناعة من الإسهام بشكل كبير في رفاهية العراقيين، والإسهام كذلك في تلبية حاجات العالم إلى الطاقة. هذا وما إن يتم التخلي عن تكوين احتكارات يسيطر عليها الأمريكيون أو التخلي عن المقاولات غير المنصفة حتى تبدأ الاستثمارات بالتدفق بطريقة منتظمة.

■ إن على الولايات المتحدة أن تشجع وكالات الأمم المتحدة المختلفة، كمنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الغذاء والزراعة والمنظمات غير الحكومية، وذلك بتقديم مساعدات واسعة النطاق لها لمساعدتها في تجديد نظام الصحة العامة في العراق، عن طريق إعادة بناء المستشفيات والمستوصفات وعن طريق شراء معدات تشخيص الأمراض ومعدات معالجتها. إن من الأسباب الداعية إلى التوجه نحو منظمات دولية محترمة لتتولى الإشراف على هذا البرنامج هو أن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت حين تولت ذلك قد

(١٤) ربما وفق ما سارت عليه لجنة الحقيقة في جنوب أفريقيا.

بدّدت الأموال المخصصة له. وعلى سبيل المثال، إن شركة أمريكية هي شركة «بارسون» قد جرى التحقيق معها بشأن مقاولة أعطيت لها ووصفت بأنها معقودة على أساس «الكلفة مع نسبة إضافية سخية» وذلك لبناء ١٤٢ مستوصفاً بكلفة تزيد على مئتي مليون دولار، فأنفقت هذا المبلغ كله ولم تبن سوى عشرين مستوصفاً فقط.

لقد أعدت دراسة تفصيلية لمشروع يقوم به برنامج «أهداف التنمية في الألفية» التابع للأمم المتحدة، فقدمت تلك الدراسة تقديرات يمكن الاسترشاد بها لبناء وتجهيز مراكز صحية ومستشفيات ريفية ومستشفيات رئيسية وغير ذلك. إن تلك الدراسة لا تركز على العراق، ولكنها تقدم خطوطاً عريضة للاسترشاد بها من قبل أقطار ذات سمات متشابهة. وعلى أساس حجم السكان، فقد يناهز العدد (٨٠٠) مركز صحي و(١٥٠) مستشفى ريفياً و(٢٢) مستشفى رئيسياً. فإذا افترضنا أن ثلاثة أرباع هذا العدد موجود في العراق تكون الكلفة العمومية لإصلاح أضرار الحرب والتآكل فيها بحدود (٤٣) مليار دولار. وبحسب عدد الجرحى والمرضى بسبب الغزو والاحتلال سيحتاج العراق كذلك إلى ما يقرب من مئتي مركز صحي جديد وأربعين مستشفى ريفياً وستة مستشفيات رئيسة. إن بناء هذه المنشآت وتجهيزها قد يتطلب (١٣٠) مليار دولار تقريباً. إن هذه الأرقام تقل كثيراً عن التقديرات التي حصلنا عليها عن عوائل مشابهة في أمريكا[١٥]. وعلى افتراض أن هذه الأرقام منخفضة فنضيف إليها ٢٥ في المئة من الكلفة المقدرة، فيكون المجموع المطلوب للمباني والمعدات بحدود (٢٢٠) مليون دولار. إن هذا المبلغ أقل من كلفة يوم واحد من أيام الاحتلال.

إن تقدير الكلفة لكادر هذه المنشآت أمر معقد، لأن العراق نظرياً في الأقل، لديه مجموعة واسعة من العاملين في الصحة من المدربين جيداً والمتهنين بمستويات عليا؛ ولكن عدداً كبيراً منهم قد غادر البلاد في السنوات التي أعقبت

(١٥) زودنا مشكوراً الدكتور غاري فليشر (Gary Fleisher)، رئيس علم الطب في مستشفى الأطفال في جامعة هارفرد بتقديرات عن المستوصفات بكلفة ٢٥٠ ألف دولار لكل قاعة امتحان، و١٠٠ ألف دولار للأشعة، و٥٠ ألف دولار للأتراسون، ومليون دولار لـ سي. تي. سكاننغ، و١٠٠ ألف دولار للمختبر المحدود. وقدر كذلك كلفة مساعدي الاختصاصيين الطبيين من ٥٥ إلى ١٠٠ ألف دولار سنوياً. أما الدكتور موسى ملانغا (Musa Mlanga) من معهد باستور (Pasteur Institute) فقد قدم أرقاماً تكميلية للأرقام المذكورة مع تقديرات من عنده وما ذكرته دراسة برنامج أهداف التنمية في الألفية. كما إن كل من الدكتورة آن. بارنيت (Ann Barnet) من المركز الطبي الوطني للأطفال والدكتور ديفيد ناتان (David Nathan) من مدرسة الطب في هارفرد، و فيليب بومان (Phillip Bauman) من مستشفى روزفلت قدم اقتراحات أيضاً.

حرب ١٩٩١. تقدر الجمعية الطبية العراقية أن نحو ثلاثة آلاف من الأطباء المسجلين تركوا العراق في سنة ٢٠٠٤ وحدها. من المؤمل، ولكن ليس من المؤكد، أنهم سيعودون إلى العراق بعد انتهاء التمرد. بيد أنه، وحتى لو عادوا، فإنه يتوجب تدريب العناصر الشابة التي ستلتحق بالعمل. تفيد دراسة «أهداف التنمية في الألفية» أن مدة التدريب للاخصتاصيين هي ثماني سنوات وللأطباء العموميين خمس سنوات وللفنيين والمساعدين ثلاث سنوات. ونقترح أن يجري تنفيذ مثل هذا البرنامج للتدريب ـ ولعدد مختار، فلنقل مئة من الأطباء العموميين وخمسين من الاختصاصيين ـ برعاية منظمة الصحة العالمية أو جمعية «أطباء بلا حدود» أو غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية، إذ إن قسماً من التدريب يجب أن يجري، في البداية على الأقل في أوروبا أو أمريكا؛ أما تدريب الفنيين والممرضين فيمكن القيام به في العراق. ويقدر أن تكون كلفة هذا البرنامج الصحي العام مبلغ (٥٠٠) مليون دولار للسنة الأولى، وهذا على فرض أن يكون معظم المباني والتجهيزات هي مما يجب أن يدفع حسابها، ومبلغ (٤٠٠) مليون دولار للسنة الثانية، ومبلغ (٣٠٠) مليون دولار للسنة الثالثة، ومبلغ (٢٠٠) مليون دولار للسنة الرابعة، ومبلغ (١٠٠) مليون دولار للسنة الخامسة والأخيرة من البرنامج. وإنها لصحوةٌ للفكر حين نجد أن مجموع الكلفة لإعادة بناء نظام الصحة العام للعراق يبلغ أقل من كلفة ثمانية أيام من الاحتلال، أي ١,٧ مليار دولار. إن الولايات المتحدة ليست ملزمة قانونياً بتولي هذه المهمة، ولكننا نعتقد أن قيامها بذلك سيكون له فائدة كبرى لها في المدى الطويل ليس فقط في العراق بل في أرجاء العالم كله.

■ وأخيراً فإن على أمريكا أن تقدم تعازيها [بمعنى أن تعتذر] عن العدد الكبير من العراقيين الذين قتلوا أو شُلّوا أو احتجزوا و/أو عذبوا. إن هذه الإيماءة قد تبدو صعبة لعدد من الأمريكيين. فإننا على استعداد للقيام بالكثير لمساعدة شعوب أخرى ولكننا لا نود أن نبدو وكأننا نقدم تكفيراً عن ذنوب. ولعل القيام بذلك سيجعل بعض الأمريكيين يشعرون أن هذا بمثابة وصمة عار على وطنيتهم. وغريبٌ على الأمريكيين فكرة قيامنا بإصلاح أعمالنا: فنحن لا نود أبداً أن نعترف أننا كنا على خطأ. كما أننا نعتقد أنه مهما كانت أخطاء الحرب والاحتلال فإننا أدينا للعراقيين خدمة كبيرة لإنقاذ البلاد من دكتاتورية صدام حسين. نعم، أدينا ذلك، ولكننا قمنا في أثناء العملية بإيقاع دمار كثير، وأصبنا عدداً من الناس بأضرار غير قابلة للإصلاح، لا بل أنهينا حياة قسم منهم. لقد قمنا بمعظم ذلك من حيث لا ندري، ولكن بعضه لم يكن ضرورياً كما يقول

الخبراء العسكريون. إن إيماءة بسيطة للمصالحة ستفعل الكثير الكثير لنقل علاقتنا من علاقة احتلال إلى علاقة صداقة. إنها إيماءة لا تكلف شيئاً ولكنها ذات قيمة كبرى. إن عدم إقرارنا بالأوجاع التي عانى منها الشعب العراقي سيترك جرحاً متقيحاً فيه(١٦). إن القيام بهذه الإيماءة ليس من شأنها، بأي حال من الأحوال، أن تشكل إهانة لأمريكا؛ إنها إيماءة لن تفعل سوى التعبير عن الأسى عن موت المدنيين العراقيين، وهي لن تنطوي على دفع أي مبلغ من المال. ولكن الإيماءة البسيطة ستفعل الكثير لتلطيف الشعور بالأذى في العراق بشكل يفوق ما تفعله كل الأعمال الأخرى المشار إليها آنفاً.

وباختصار فإن الكلفة المالية للبرنامج الأساسي الملخص آنفاً تبلغ ٧,٧٥ مليار دولار تقريباً. أما «الحلقة الثانية» من البرنامج فلا يمكن التنبؤ بكلفتها على وجه الدقة، ولكن من المحتمل أن يكلف التخطيط وشيء من التنفيذ مبلغ ٥,٥ مليار دولار. وعلى فرض أن هذه البرامج من شأنها أن توفر على أمريكا سنتين من الاحتلال، فهي ستوازن في جدول الحسابات مصروفات لا تقل عن ٣٥٠ مليار دولار، وقد تصل إلى ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليار. أما الأكثر أهمية والذي له قيمة لا تعد ولا تحصى، فهو ما سينجم من منافع عن توقف القتل الذي يودي بحياة عدد كبير من الناس. هذا وحتى لو كانت تقديراتنا مفرطة في التفاؤل، واتضح أن الكلفة الحقيقية هي أعلى بكثير، فإننا نعتقد أن تنفيذ خطتنا للانسحاب ستكون من أفضل الاستثمارات التي قامت بها بلادنا على الإطلاق.

إننا بصفتنا أمريكيين، ننهي هذا الفصل بتوصية تنطوي على معتقداتنا العميقة. إن أمتنا مدينة للشباب الذين دعوا للخدمة العسكرية في العراق بأن تقدم لهم من المنافع ما هو واسع الشمول. أما الأمريكيون الذين خدموا في الحرب العالمية الثانية، وكان منهم جورج ماكغفرن [كاتب هذا الكتاب] الذي خدم فيها كطيار لطائرة قاصفة، فقد نالوا تلك المنافع. وقد حظوا كذلك بميزة القتال في حربٍ كانت تنال الدعم الكامل من الشعب الأمريكي الذي فهم أنها كانت ضرورية لإنقاذ المدنية من الخراب على يد هتلر وحلفائه العدوانيين. إن المقاتلين في

(١٦) يمكننا أن نقول ذلك جازمين عن هذا الجرح المتقيح بملاحظة العلاقات بين أقطار أخرى. خذ مثلاً أمتين «عمليتين» جداً وعنيدتين وهما الصين واليابان. فأحد الأسباب التي تجعل العلاقات بينهما ليست حسنة باستمرار، على الرغم من المنافع الواضحة التي يمكن أن تُجنى من تعاون ودي وثيق، ومن التجارة، ومن الأمن المشترك، هو رفض اليابان الاعتذار عن الضرر الذي أوقعه غزوها للصين قبل قرن من الزمان. إن ذلك الجرح القديم جداً هو الذي يشكل علاقاتهما حتى اليوم الحاضر.

تلك الحرب عادوا إلى الوطن كأبطال منتصرين تحتضنهم أمة موحدة تعترف بالجميل. أما اليوم فإن الشعب الأمريكي وجنودنا يعرفون بشكل متزايد أن الغزو واحتلال العراق كان خطأً أمرت به زعامتنا الحالية في واشنطن. وقد آن الأوان الآن للعمل على شفاء جروح الحرب، وعلى محاولة فهم دروسها. إن المقاتلين في حرب العراق هم بأمس الحاجة وأشد الاستحقاق للتأهيل الشامل: مادياً ومعنوياً وثقافياً واقتصادياً، على غرار ما قدمه «قانون الحقوق للجنود» الذي صدر بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ناجحاً كل النجاح.

لعل الرئيس لنكولن عبّر أحسن التعبير عما نعنيه وذلك في خطاب التدشين لولايته الثانية، وكانت الحرب الأهلية الدامية تمضي بعسر إلى نهايتها، حين دعا جميع فرقاء ذلك النزاع إلى «لملمة جروح الأمة» وإلى «رعاية ذلك الذي سيكون قد حمل عبء المعركة على كتفيه».

الفصل السادس

ماذا سيحدث إذا لم نخرج من العراق؟

إذا لم تنسحب الولايات المتحدة من العراق فالحرب ستستمر. وهذا يعني أن أكفان الجنود القتلى وأفراد الجيش المصابين سيستمرون بالتدفق على أمريكا؛ كما إن أعداداً أكبر من الرجال والنساء والأطفال العراقيين سيجرحون أو يقتلون؛ وإن أعداداً أكبر من حياة العراقيين والأمريكيين ستتحطم لتلاقي الأمرّين؛ لا بل حتى المزيد من الممتلكات العراقية ستؤول إلى الخراب؛ ومبالغ طائلة ستنفق والتي كان يجدر إنفاقها على نحوٍ آخر لجعل الحياة في العراق وفي أمريكا وفي أماكن أخرى أكثر أماناً وأكثر تهذيباً وأفضل عقبى.

هل أن البقاء على المسار جديد بأن يُحدث كل هذا؟ إن العسكريين والدبلوماسيين المتمرسين ورجال الاستخبارات لا يعتقدون أن لدى الولايات المتحدة أي أمل بتحقيق ما دأب الرئيس بوش على نعته بـ «النصر». وكما قال الجنرال وليم أودوم، الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي، فإنه «ما من زعيم عراقي لديه ما يكفي من السلطة والشرعية للسيطرة على البلاد سيكون موالياً لأمريكا». لذا فإن عدم الانسحاب بطريقة منتظمة، وعاجلاً، ينطوي على أن الانسحاب في نهاية المطاف سيتم تحت الضغط وباستعجال.

فلئن حدث الانسحاب على هذه الشاكلة، والتي ينعتها المنتقدون «لوذاً بالفرار» فإنها ستجعل أمريكا تعاني هزيمة جلية الوضوح. وتماماً كما استُغل هذا النمط من «الهزيمة» استغلالاً شائناً من المشعوذين السياسيين في الماضي سواء في أمريكا أو في غيرها، فإنها ستعمل على تسميم السياسة الأمريكية أكثر فأكثر. والأهم من هذا أنها ستترك من خلفها مجتمعاً عراقياً غاضباً ومحبطاً، وتترك كذلك أعداداً كبيرة من المجندين للأعمال الإرهابية المملوئين بروحية الانتقام ضد الولايات المتحدة سواء في العراق أو في أرجاء العالم.

إن العراقيين وغيرهم قد يقومون بدافع اليأس بعمليات انتحارية على نطاق أوسع، والذي من شأنه أن يزيد من معدل الإصابات في صفوف الأمريكيين. وكما رأينا في الفلوجة وتلعفر فإن التأثير الواقع على المدنيين العراقيين سيزيد من

احتمال تعرض العراق للتفكك، وهو البلد الذي يئن مجتمعه الآن تحت وطأة الأحداث. إن ثلاثة أعوام من الاحتلال الأمريكي قد أدى إلى توتر العلاقات الدقيقة أصلاً والقائمة بين مكونات المجتمع العراقي في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى مرحلة تلتئم فيها الجراح. إن السُنَّة والشيعة، العرب والأكراد، سيسعون وهم في خوف متزايد إلى حماية أنفسهم بقوة السلاح. كما إنهم سيعملون كذلك على تحويل وحدات الشرطة والجيش الحديثة النشوء إلى ميليشيات معادية إحداها للأخرى، بل هو الأمر الذي بدأ الأكراد والشيعة بالقيام به فعلاً.

إن النتيجة المحتملة ستُزيد كثيراً من عدم الأمن إقليمياً. ولعل ذلك لن يتضح في الحال، ولكن عدم الأمن خلال العقود القادمة سيخلق ظروفاً يكون نشوب الحروب معها أمراً محتملاً، ليس فقط ما بين فئات الإثنية والدينية الرئيسة في المجتمع العراقي وضمن كل واحدة منها أيضاً، وإنما في الأقطار المجاورة. وإلى أن تبلغ الأمور إلى هذا الحد فإن من المؤكد حدوث هجرة قسرية للسكان داخل العراق بكل ما ينشأ عن ذلك من تعاسة ومرارة، مع احتمال حصول تدخلات أجنبية. إن هذه التأثيرات سيكون لها نتائج مهلكة لا يمكن التنبؤ بها.

* * *

وستزداد كذلك بالتأكيد ما تتكبده القوات الأمريكية. إن القادة العسكريين والمخططين للعمليات، الأمريكيين منهم والبريطانيين، وهم تحت الضغط ويتكبدون الإصابات، سيضطرون لغرض التقليل من الإصابات إلى استخدام قوة غاشمة وحشيةً على حد تعبير اللواء نيغل إيلوين ـ فوستر (Nigel Aylwin - Foster)[1]، كما ورد في مقالة كتبها في المجلة العسكرية الأمريكية **ميليتاري ريفيو** *(Military Review)*. كان اللجوء إلى استخدام مثل تلك القوة قد جرى في الفلوجة وتلعفر. إن السيناريو الأكثر احتمالاً هو أن تنتقل القوات الأمريكية إلى القواعد الواسعة الجديدة، ومنها سيستخدمون القوة الجوية. إن إمطار القرى والمدن العراقية بالقنابل، مهما كانت «جراحية» ومهما كانت وسائل الاستخبارات التي توجهها

---

(١) نائب القائد لمكتب انتقال الأمن في مكتب التدريب والتنظيم للقوات المسلحة العراقية. انظر: Nigel Aylwin - Foster, «Changing the Army for Counterinsurgency Operations,» *Military Review* (November - December 2005).

وقد أيّد ما جاء فيها بقوة الجنرال بيتر شياريلّي، وهو ثاني أعلى رتبة من الضباط في العراق.

دقيقة، ستؤدي إلى أن ينظر إلى أمريكا كمستأسدٍ قاسي القلب، عديم الإنسانية، ومجبول على التخريب. إن استخدام القوة الجوية سيثبت أنه ماكنة لخلق قوى ارتدادية الأفعال ستُنتج بدورها المزيد من الفوضى وتجعل العراق بلداً يستعصي على الحكم. إن تلك القوة الجوية ستساندها هجمات أرضية ماحقة فتكون النتائج إحداث المزيد من اليأس والمرارة لدى الناس. وما إن يثبت هذا اللجوء إلى القوة عدم كفايته أو عدم فعالياته حتى تُستدرج أمريكا، كما استدرجت إسرائيل وجنوب أفريقيا من قبل، إلى التمركز في كانتونات. بمعنى أنها، في سعيها لطلب الأمان، ستقوم بإنشاء مناطق معزولة إحداها عن الأخرى بحواجز أو بمناطق محرّمة لا تستطيع السيطرة عليها. إن مثل هذا النظام للعزل لم يفلح في أماكن أخرى ولكنه كان فتاكاً بالشعب المحتل ومدمراً لسمعة المحتل. إن الأفعال التي تنشأ عن وضع كهذا ستؤدي إلى حلقة مفرغة تقودنا إلى أسفل سافلين، نحو دولة عسكراتية، ومكروهة ومثيرة للخوف في شتى أنحاء العالم.

إن بعض الذين وافقوا بتردد على الانسحاب من العراق إنما وافقوا لأنهم يعتقدون أن هذا الانسحاب سيمكن أمريكا من الانهماك بشكل أكثر نجاحاً في «الحرب الطويلة» ضد «العدو العمومي»، ألا وهو الإرهاب. فهل هذا معقول أم لا؟ إننا، بعد أن تم إغراؤنا بالدخول في حرب مع العراق باستخدام تكتيكات لإثارة الفزع في نفوسنا، نحث الأمريكيين على ألا يعيروا أذناً صاغية للمثل القديم الذي يقول: «القفز من المقلاة إلى النار. فلننظر أولاً إلى الخطر، هل هو خطر حقيقي؟ قال وليم پاف في مقال له في جريدة **هيرالد تريبيون الدولية** (*International Herald Tribune*)، في عددها الصادر بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، إن تهديد الإرهاب لأمريكا لم يكن حتى الآن تهديداً كارثياً ولا حتى خطيراً. وأضاف يقول: «حتى لو أدخلنا إصابات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في الحساب فإن عدد الأمريكيين الذين قتلوا من قبل إرهابيين دوليين منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي (وهو التاريخ الذي بدأت به وزارة الخارجية الأمريكية بتعدادهم) يكاد يساوي عدد الذين قتلوا بحدوث البرق في السماء، أو بحادث يسببه غزال شارد، أو بالحساسية المفرطة لتناول فستق العبيد».

ولكن لنفترض أن حكومة بوش هي على حق، وأن الإرهاب هو خطر مميت لأمريكا. إذن فإن البقاء في العراق وقتل العراقيين هو أفضل بيئة ممكنة لتجنيد الإرهابيين، أي أن تشخيص أمريكا لأعدائها على أساس فوقي أو ديني ـ بمعنى أن هذا عربي أو هذا مسلم ـ من شأنه أن يزيد من أعدادهم ومواقع وجودهم. عندئذٍ

ستكون «الحرب الطويلة» ضد «الخصم العمومي» إنما تشن ضدنا، ضد أبنائنا، ضد أحفادنا. إن تلك الحرب ستكون غير قابلة للكسب، وربما غير قابلة للتوقف، ولكنها بالتأكيد ستدمر قيمنا التي ناضلنا نحن وأسلافنا لتحقيقها وتدمر «الحياة الطيبة» التي نطمح لها جميعاً. إن جورج أورويل كان متشائماً بشكل لا موجب به: إن رؤيته القاتمة للمستقبل لم تحدث بالسرعة التي ظنها ـ أي في ١٩٨٤ـ ولكنها قد تحدث في زماننا الذي نعيش فيه.

إن الخروج من العراق هو الخطوة الأولى والعاجلة جداً لتجنب الانحدار نحو مستقبل شنيع. إن الخروج بكرامة وبذل كل جهد ممكن للقيام بذلك بطريقة من شأنها أن تخلف وراءنا أفضل مناخ ممكن لإعادة البناء وإعادة النماء والسلام، كما بيّنا ذلك في الفصل الخامس، هو الصحيح. وبغياب تغيير تام في السياسات الأمريكية، والذي يجب أن يبدأ بانسحاب سريع من العراق، فإن أمريكا التي ورثناها من آبائنا المؤسسين ستكون معرضة باستمرار إلى خطر بالغ، وربما حتى إلى خطر مميت.

خاتمـــة

دروس مــن العــراق

هل هناك دروس لكي نتعلمها من المغامرة الأمريكية في العراق؟ إن الفيلسوف الألماني هيغل يشك بذلك. كتب يقول: «إن الشعوب والحكومات لم تتعلم أي شيء قط من التاريخ، ولا عملت وفق المبادىء المستخلصة منه». أما صموئيل هانتغتون، عالم السياسة الأمريكي، وهو من المحافظين الجدد، فقد كتب عن حرب فييتنام وقال إن من الأفضل لصنّاع السياسة «أن يمحوا من عقولهم أية ذكرى لها». وقد فعلوا. لذا فإن حرب العراق كانت برهاناً على ما قاله سانتايانا بأننا إذ لم نتعلم شيئاً من التاريخ فلا بد لنا من أن نعيده، وفي هذا القول ما فيه من توبيخ. لقد أعدنا أسوأ أخطاء فييتنام في العراق. والسؤال العاجل اليوم هو: هل ستُمحى حرب العراق من العقول وتتكرر؟ إن الجواب هو ما قاله هيغل وسانتايانا.

إن حجة هانتغتون تقوم على الفكرة القائلة بأن حرب فييتنام كانت فريدة في بابها من حيث أن الإمبريالية والاستعمار «كانا قد أوشكا على الاختفاء من السياسات العالمية»، بحسب ما قال. بمعنى أنهما ذكريات باهتة لماضٍ لا علاقة له بحاضرنا الآن. ولكن، هل هي كذلك؟ إن السيطرة الأجنبية قدّ تلاشت من ذكرياتنا نحن الذين نعيش في الشمال الثريّ من العالم، ولكن السيطرة الأجنبية لم تزل موجودة في الكثير من أنحاء آسيا وأفريقيا. إنها لم تتلاش من الذاكرة هناك. وكما كتبنا سابقاً في هذا الكتاب كان العراق قد أصبح «مستقلاً» بموجب معاهدة عقدت مع بريطانيا في عام ١٩٢٢، ثم بموجب اعتراف من عصبة الأمم في عام ١٩٣٢. ولكن قلة من العراقيين يعتقدون أن بلادهم أصبحت مستقلة فعلاً بأيّ من

هذين الأمرين. كانت بريطانيا تسيطر على الاقتصاد وتحتفظ بوجودها العسكري مع استمرارها بحكم العراق من وراء ستار حكومةٍ قامت بتعيينها. من ثم عادت واحتلت البلاد من جديد خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد انتهاء تلك الحرب حكمت من خلال نظام حكم وكيل إلى أن أطيح به في عام ١٩٥٨. فهل كان عام ١٩٥٨ هو عام الاستقلال؟ الجواب نعم ظاهرياً، أما تحت السطح الظاهري فقد كانت الاستخبارات الأمريكية والبريطانية تؤثر ببراعة في القوى الداخلية وبحكومات الدول المجاورة لغرض التأثير على الحكومات العراقية المتعاقبة والهيمنة عليها. لقد كان احتمال «تغيير النظام» عن طريق الاغتيال أو الانقلاب أو الغزو هو الورقة الرابحة بيد الأجنبي على الدوام.

كان صدام حسين قلقاً بشأن ما ستفعله أمريكا إلى درجة أنه، وقبل أن يقرر غزو الكويت في عام ١٩٩٠، قام باستدعاء سفيرة الولايات المتحدة في بغداد وسألها بما معناه هل أن الغزو سيحظى بالموافقة في واشنطن. ولم يتحرك حتى ظن أنه قد حصل على «الضوء الأخضر». والأمر هو إما أننا ضلّلناه وإما أنه أساء الحساب. من ثم قمنا نحن بالغزو ودمرنا جزءاً كبيراً من جيشه ومن الاقتصاد العراقي وفرضنا نظاماً قاسياً للعقوبات الاقتصادية والذي شلّ البلاد فعلاً. وأخيراً قمنا بالغزو مرة أخرى في عام ٢٠٠٣ وفرضنا على العراق حكومة من اختيارنا. ومهما كانت المبررات لأي فعل من الأفعال المذكورة فإنها لا تفضي إلى استقلال. هذا، وحتى أولئك العراقيين الذين كانوا يكرهون صدام ويخافون بطشه كانوا يشعرون دائماً بأنهم يعيشون تحت ظل شكلٍ من أشكال السيطرة الغربية. والحقيقة البسيطة هي أن «الذكريات» لم تتلاش، لأنها كانت تقوم على واقع قائم.

وإذ حاول الأمريكيون أمركة العراق، فإننا كنا في غالب الأحيان نصاب بحيرة شديدة. لماذا لم يستقبل العراقيون قواتنا بالزهور في أيديهم والابتسامات على وجوههم كما قالت لنا حكومتنا أنهم سيفعلون؟ لماذا نجد أن اثنين فقط من كل عشرة عراقيين يعتبروننا محررين؟ لماذا يقول رجل مثل عدنان الباجه جي، والذي يعتبره كبار المسؤولين لدينا شيخ السياسة الأميز للبلاد، وهو وزير خارجية أسبق في العراق في ستينيات القرن الماضي، لماذا يقول: «الحقيقة هي أن العراقيين جميعاً، ومن دون استثناء، يريدون مغادرة القوات الأجنبية مبكراً»؟ لماذا لا يشكرنا العراقيون لأننا أنقذناهم من صدام حسين بدلاً من إطلاق النار علينا؟

إن جزءاً من الجواب، كما أسلفنا، هو أن العراقيين يعتقدون أننا نحاول

تدمير ثقافتهم ثم إعادة صبِّها هي ونظامهم الاجتماعي إلى شيءٍ غريب عنهم ولكنه متوافق معنا. لقد حاولنا ذلك سابقاً ولم نحقق سوى نجاح قليل. ثمة دراسة من قبل مينيكسين باو وساره كاسبر جرت لحساب منظمة كارنيغي للسلام الدولي وفيها تحذير لنا من هذه الحقيقة حتى قبل أن بدأنا بتنفيذ سياستنا للاحتلال(١).

لقد قمنا بما قمنا به على أية حال على هوى المحافظين الجدد لأننا، بحسب ما يقوله هانتنغتون «لم ندرك أن الثقافة في أقطار الشرق الأوسط مختلفة اختلافاً كلياً». إن الاختلافات مهمة بالتأكيد، كما هو التشابه أيضاً. إن أقطاراً أخرى، في الشمال والجنوب، الغنية منها والفقيرة، المسيحية والمسلمة والبوذية والهندية واليهودية، كانت كلها ضد التطفل الأجنبي، حتى حين يكون الكثيرون يكنّون الكراهية لحكومتهم. إن الروس لم يستخدموا الهجوم الألماني عليهم للإطاحة بستالين؛ والألمان قاتلوا بولاء إلى هتلر إلى أن تم التغلب عليهم؛ والكوبيون لم يثوروا ضد كاسترو في خليج الخنازير. ما من شعبٍ يرحب بغزو أجنبي. والشعوب كلها تتشابه في هذا بشكل رائع. كان توماس كارلايل قد حذّر من أن تأكيد الاختلاف، ولا سيما حين يكون ممتزجاً بشعورٍ بالتفوق، قد يكون مضلِّلاً، شأنه في ذلك شأن الجهل. ولكن المنظور المختلف للقوة والعجز يعطي مشاهد مختلفة تماماً. ومن المؤكد أن معظم الأمريكيين كانوا وما زالوا لا تقدير لديهم للطريقة التي ينظر بها العراقيون إلى علاقتهم معنا، وهم على ما هم عليه من ضعف مادي غير متوازن بشكل مفرط بفعل قوتنا العسكرية، وينطبق هذا كذلك على الآسيويين الأفريقيين الآخرين. لقد رأى الرئيس بوش عدم التوازن هذا بوضوح حيث قال إن العراقيين «لا يسعدهم كونهم تحت الاحتلال. وأنا شخصياً لن أكون سعيداً إذا كنت خاضعاً للاحتلال».

إن جهلنا الكيفية التي يتصور فيها العراقيون علاقتهم بنا قد أدت، من حيث لا ندري في الغالب، إلى اتخاذ أعمال قرأها معظم العراقيين على أنها أعمال

(١) إن باو وكاسبر (Pei and Kasper) نظرتا في مئتي حالة أرسلت فيها قوات عسكرية أمريكية إلى الخارج. منها ستة عشرة هدفت إلى «عملية بناء دولة»، بمعنى تحويل السكان المحليين إلى العيش حسب «الطريقة الأمريكية». كانت إحدى عشرة حالة من هذه الست عشرة فشلت فشلاً ذريعاً، وكانت اثنتان فقط في مجتمعات صغيرة جداً ومجاورة قد أصابت نجاحاً واضحاً. إذا كان السجل على هذا النحو فكيف يمكن، كما تساءل جون تيرني لعدد كبير من المحافظين «الذين لا يثقون عادةً بحكومتهم لإدارة مدرسة عمومية تقع في الشارع، أن يعتقدوا أن البيروقراطيين الفدراليين يمكنهم تحويل أمة بأسرها من شيء إلى آخر وهي ذات ثقافة مغايرة في الشرق الأوسط؟» انظر: John Tierney, in: *International Herald Tribune,* 17/5/2004.

إمبريالية وإن كانت تبدو بالنسبة إلينا أعمالاً سخية، بعيدة النظر وبناءة. كان هدفنا الأساسي هو تحقيق «الأمن». وقد قلنا للعراقيين مراراً وتكراراً إننا سنخرج حين تكون بلادهم آمنة، ولكن ليس قبل ذلك. وكما عبّر الرئيس بوش عن ذلك بقوله: «إننا لن نترك. إننا سنقوم بالعمل. إن عراقاً حراً في وسط الشرق الأوسط هو أمر حيوي لمستقبل السلام والأمن». إن العراقيين، ومعهم عدد من رجالنا المخططين، يقولون إن ما يعنيه الرئيس بوش بـ «عراق حر» هو أمر من غير المحتمل أن يحدث في المستقبل المنظور. لذا فحين يقول الرئيس بوش «إننا سنقوم بالعمل» فإن العراقيين يدركون أن قوله هذا يعني: «أننا لن نترك». فهل هذا تأويل معقول لسياستنا؟ إن قراءة دقيقة لتاريخ التمرد في أنحاء العالم تفيد بأنه كذلك. إن التسلسل الذي أعلناه، وهو الأمن قبل السيادة، لا يحصل إلا نادراً؛ أما عكسه، وهو السيادة قبل الأمن، فهو القاعدة العامة. والسبب يعود إلى ما يلي: ما دام الأجانب في البلاد فإن الأهالي الوطنيين سيواصلون كفاحهم حتى يخرج الأجنبي، مهما كانت القوة التي تستخدم ضدهم كبيرة ومهما كان القتال باهظاً في الدماء والأموال. أما حين يخرج الأجانب فإن جل السكان يتوقفون عن مساندة المقاتلين. وكما كان ماوتسي تونغ يقول إن «البحر» يجف و«السمك» يخسر المساعدة. إن هذا التسلسل للأحداث هو الدرس الذي نتعلمه من إيرلندا والشيشان والجزائر وفييتنام، لا بل حتى من ثورتنا ذاتها. ونحن نتنبأ بأنه سيكون الدرس الذي نتعلمه من العراق أيضاً.

إن الاعتقاد بأن الأمن يأتي أولاً قد حدا كذلك حكومتنا على أن تركز في العراق على إنشاء جيش عراقي جديد، ذلك أن جيشاً كهذا سيأتي بالأمن بسعر رخيص. ولكن العراقين يتذكرون ما تحمله مجتمعهم من أعباء ثقيلة من جراء سياسة بريطانية مشابهة. إن الجيش الذي أنشأه الإنكليز كان قد أطاح الحكومات المدنية العراقية المرة تلو المرة. إن جيشاً جديداً لا يقابله، لغرض التوازن، وجود مؤسسات مدنية لا تنشأ إلا ببطء وبتطور داخلي وليس امتثالاً لأوامرنا، سيعبد الطريق بالتأكيد إلى ظهور دكتاتورية أخرى.

إن تأكيدنا على الأمن قد شجعنا كذلك على التفكير بشأن دول جيدة مثل فييتنام جديدة وعراق جديد. ويجري الآن في واشنطن التخطيط للقيام بحملات عسكرية محتملة، كما إن إنشاء العشرات من القواعد العسكرية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي يمكن منها شن حملات عسكرية جديدة يجري على قدم وساق ووصل إلى مرحلة متقدمة من الإنجاز. إن الحكومات في تلك المناطق قد

استنتجت أنها تعيش تحت رحمة الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال فإنها تسعى حين تستطيع إلى ذلك سبيلاً أن تتجنب تهديداتنا بـ «تغيير النظام» والتي نكررها بين حين وآخر. وفي قراءتها تاريخ العراق الحديث تعلمت تلك الحكومات درساً مفاده أن خطأ صدام حسين الأساسي هو اعتقاده بأن العراق يستطيع الدفاع عن نفسه. إنه لا يستطيع، لا هو ولا معظم الدول الأخرى. ويأخذ الكثيرون درساً مفاده أننا لسنا منارة الرجاء بل نذير الهلاك، ويعزز هذا الدور ما يفهم من سياسة الأمن القومي الأمريكية. وهذه السياسة تؤكد «حقنا» بمهاجمة أية دولة نعتقد أنها قد تكون منافسة لنا، حتى في المناطق المجاورة لتلك الدولة. إن الذين يعتقدون أن بوسعهم ردعنا هم وحدهم الذين يشعرون بالأمان: أي أولئك الذين لديهم ذلك السلاح لا غيره وهو القنبلة الذرية. وقد شعرنا نحن أنفسنا عند وقوفنا إزاء الاتحاد السوفياتي بواجب مشابه بضرورة امتلاك القنبلة. وسرعان ما سارت على منوالنا كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل والصين والهند والباكستان. إن حيازة عدد قليل من الأسلحة النووية توفر «الأمان» لأن كلفة الهجوم على دولة مسلحة بها هي باهظة الثمن للغاية. واليوم تعمل كوريا الشمالية على هذا الأساس. ولعل الدرس الذي استخلصه الكوريون الشماليون والإيرانيون من العراق هو أنه لكي تكون آمنا من أمريكا فيجب أن تمتلك أسلحة نووية. إن حكومة عراقية في المستقبل قد تصل إلى نتيجة مشابهة، وسيكون هذا شأن الآخرين بالتأكيد.

إن استخلاص هذا الدرس هو بالطبع أسوأ ما يمكن أن ينشأ من المغامرات الفاشلة في العراق. إن الأسلحة النووية هي في كل مكان خطر على الشعب في كل مكان، إن البديل الوحيد لهذا الاتجاه المدمر والباهظ الكلفة في الشؤون الدولية هو الكبح المتبادل والذي لا يمكن تحقيقه إلا في نزع السلاح النووي بشكل متبادل، ولكن السياسات الأمريكية الحالية تدفعنا والعالم في الاتجاه المعاكس بالضبط. ولا يمكن تحقيق الأمان الفعلي في جو من الخوف الناشىء عن التهديدات أو الضربات الاستباقية. وكما كتب السياسي الإنكليزي الكبير إدموند بيرك أيام الثورة الأمريكية قائلاً: «إن استخدام القوة وحدها ما هي إلا شيء مؤقت. إنها قد تُخضع مدة لحظة واحدة، ولكنها لا تزيل ضرورة الإخضاع مرة أخرى».

وأخيراً إن الحرب كلها أمر فظيع ولا يمكن التنبؤ بما تؤول إليه. وقد قال حكيمنا السياسي القديم بنيامين فرانكلين ذات مرة: «لم توجد قط حرب جيدة». ولكن من بين الحروب حرب العصابات التي هي الأسوأ؛ إنها في أحسن الأحوال

حرب غير قابلة للكسب، وقد دامت في إيرلندا قروناً وفي الجزائر قرناً ونصفاً. وقد ابتلي الشيشان بمذبحة، وعانوا من الطرد والاغتصاب والدمار الواسع على أيدي الروس مدة تقارب أربعة قرون، والآن وقد ضُموا إلى روسيا فإن بلادهم لم تهدأ بعد. إن المستشارين من المحافظين الجدد الأمريكيين، وهم على علم بهذا التاريخ، يخططون بل يدعون حكومتنا إلى شن حرب أبدية. فإذا حققوا رغبتهم هذه فالدرس النهائي من العراق سيبرز من «ضباب الحرب». وهو أن التمرد والتمرد المقابل يجعلان مجتمعات بأسرها وحشية تماماً، حتى مجتمعات المنتصرين. إن هذا يصدق على الإنكليز في غينيا، وعلى الفرنسيين في الجزائر، وعلى الأمريكيين في الفليبين، وعلى الروس في الشيشان، وعلى الصينيين في التبيت. قد يكون هيغل على حق ـ إننا لن نتعلم، ولكن بالتأكيد سيكون من الحكمة لنا أن ننتبه إلى تحذير سانتايانا بألا «نمحو» دروس هذه الحرب الباهظة التكاليفة من عقولنا. إنها كانت مدرستنا الأغلى كلفة.

المؤلفـــان

● **جورج ماكغفرن** مرشح الحزب الديمقراطي (الأمريكي) للرئاسة في عام ١٩٧٢. كان عضواً في مجلس النواب الأمريكي من عام ١٩٥٧ إلى ١٩٦١، وأمضى بعد ذلك في عضوية مجلس الشيوخ ثمانية عشر عاماً. وكان رئيس «مجلس سياسة الشرق الأوسط» في العاصمة واشنطن لمدة ست سنوات ثم أصبح سفيراً لدى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في روما إبّان رئاسة كلنتون. حائز على وسام الصليب الطائر المتميز لخدمته كطيار على قاذفة قنابل في أثناء الحرب العالمية الثانية، وعلى الميدالية الرئاسية للحرية لخدماته ذات الطابع الإنساني.

أستاذ سابق للتاريخ، ويحمل درجة دكتوراه الفلسفة من جامعة نوروسترن. يشغل منذ تركه مجلس الشيوخ في عام ١٩٨١ موقع أستاذ زائر في خمس عشرة جامعة أمريكية وأوروبية. حَمله جدول أعمال كثيف كمتحدث إلى قرابة ألفي كلية جامعية في أمريكا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإسرائيل ومصر ولبنان والعربية السعودية. ألّف نحو عشرة كتب، وكتب مقالات عديدة في كبريات الدوريات والصحف.

● **وليام آر. بولك** درّس في جامعتي هارفرد وأوكسفورد وعلم في هارفرد حتى عين في عام ١٩٦١ عضواً في مجلس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية مسؤولاً عن الشرق الأوسط. أدى الخدمة كرئيس لقوة مهام من وزارات متعددة بشأن حرب الجزائر وكان عضواً في اللجنة الفرعية لإدارة الأزمات في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية. في عام ١٩٦٥ أصبح أستاذاً للتاريخ في جامعة شيكاغو، وأسس فيها مركز دراسات الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٦٧ أصبح رئيساً لمعهد

آدلاي ستيفنسون للشؤون الدولية. أجرى ـ بطلب من رئيسة الحكومة الإسرائيلية (آنذاك) غولدا مائير ـ مفاوضات على وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومصر في عام ١٩٧٠.

ألّف عدداً من الكتب في التاريخ والعلاقات الدولية والشرق الأوسط، بما في ذلك أحدثها، كتاب **فهم العراق** (*Understanding Iraq*). يعمل الآن على كتاب عن المقاومة وحرب العصابات والإرهاب.